الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

الأثر المتبادل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

"دراسة حالة الجزائر 1990- 2017

إعداد الطلبة:

سعدالله عبدالنور.

لبزة محمد الهادي .

عوادي عبد الباسط

إشراف الدكتور:

د. عقبة ريمي.

مساعد المشرف:

د. لبزه هشام.

لجنة مناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
– د. مخزومي لطفي.	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيساً
–د. عقبة ريمـــــي .	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
–د. لبزه هشام.	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مساعد مشرف
– د. قعيد إبراهيم.	أستاذ محاضر صنف ب	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشاً

الموسم الجامعي:2018/2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

الأثر المتبادل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

"دراسة حالة الجزائر 1990- 2017

إعداد الطلبة:

سعدالله عبدالنور.

لبزة محمد الهادي .

عوادي عبد الباسط

إشراف الدكتور:

د. عقبة ريمي.

مساعد المشرف:

د. لبزه هشام.

لجنة مناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
– د. لطفي مخزومي.	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيساً
–د. عقبة ريمـــــي .	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
–د. لبزه هشام.	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مساعد مشرف
– د. قعيد إبراهيم.	أستاذ محاضر صنف ب	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشاً

الموسم الجامعي:2018/2017

الإهـــــــداء

إلى كل من نحب

شكر

"وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك" ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك.

من هنا لا يسعني إلا أن نسجد لله سبحانه وتعالى على أن وفقنا في إتمام هذا البحث المتواضع في ظل هذه الأوضاع الصعبة التي واجهتنا في إتمام البحث.

فالحمد لله رب العالمين القائل في كتابه العزيز" وما بكم من نعمة فمن الله " النحل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف على توجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونًا لنا في إنجاز هذا البحث الدكتور المحترم

"عقبة ريمي"

كما لا يسعنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ مساعد المشرف لقبوله الإشراف على هذه الرسالة، وللتسهيلات والتوجيهات التي منحها الدكتور المحترم

"هشام لبزة "

والشكر الموصول لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة .

وأخصهم بالذكر الدكتور **لطفي مخزومي** والدكتور **قعيد براهيم**

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدنا وساهم في إثراء هذا البحث ، للجميع منا كل الشكر والتقدير والعرفان.

الأثر المتبادل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي دراسةحالةالجزائر 1990- 2017

L'impact réciproque des dépenses publiques et de la croissance économique Étude de cas sur l'Algérie 1990- 2017.
The Reciprocal Impact of Government Expenditure and Economic Growth Algeria Case Study 1990- 2017.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2017)، واختبار الأطروحات النظرية المفسرة للعلاقة بين هذين المتغيرين والمتمثلة في قانون فاجنر. بناءاً على الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في البحث والمتمثلة أساساً في اختبار الاستقرارية ونظرية التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر، فإن النتائج تكشف إن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ليست علاقة وحيدة الاتجاه أي من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي، وإنما هي علاقة ثنائية تبادلية حيث أن الإنفاق العام من المنظور الكينزي يمثل إضافة هامة إلى الطلب الكلي، وفضلا عن ذلك فان التحليل يكشف عن عدم وجود سببية بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام، وكذلك لا توجد سببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، ويمكن أن نقبل بوجود سببية من اتجاه واحد بين الناتج الداخلي الخام نحو الإنفاق الحكومي.

-**الكلمات المفتاحية:** الإنفاق الحكومي نمو الاقتصادي، قانون فاجنر، التكامل المشترك، سببية غرانجر.

Résumé :

Cette recherche vise à déterminer la relation entre les dépenses publiques et la croissance économique en Algérie durant la période 1990-2017 et la thèse théorique sur la relation entre ces deux variables, à savoir la loi Wagner. Basé sur les méthodes standard modernes utilisées dans la recherche, principalement dans le test de stabilité et la théorie de l'intégration conjointe et test Granger. Les résultats révèlent que la relation entre dépenses publiques et croissance économique n'est pas une relation à sens unique, des dépenses publiques à la croissance économique, mais plutôt une relation bilatérale Les dépenses publiques du point de vue keynésien constituent un ajout important à la demande globale. Causalité entre les dépenses publiques et la production interne brute Il n'y a pas non plus de causalité entre le gouvernement et la croissance économique, et nous pouvons accepter l'existence d'une causalité unidirectionnelle entre le PIB et les dépenses publiques.

Mots clés: Dépenses publiques, croissance économique, loi de Wagner, Cointegration, causalité de Granger.

Abstract:

This research aims to determine the relationship between public spending and economic growth in Algeria during the period 1990-2017 and the theoretical thesis on the relationship between these two variables, namely the Wagner law. Based on modern standard methods used in research, mainly in the stability test and the theory of joint integration and Granger test, Findings reveal that the relationship between public spending and economic growth is not a one-way relationship, from public spending to economic growth, but rather a bilateral relationship Keynesian public spending is an important addition to the demand overall. Causality between public spending and gross domestic production There is also no causality between government and economic growth, and we can accept the existence of a unidirectional causality between GDP and public spending.

key words: Government spending, economic growth ,Wagner's law, Cointegration, Granger causality.

الفهـــارس

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
إهداء	VII-I
شكر	
الملخص	
الفهارس	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة الاختصارات والرموز	
المقـــــدمة	أ–و
الفصل الأول: أدبيات الدراسة (الـ نمو الاقـ ـتصادي والإنفاق الحكومي.... مقاربة نظرية)	
مقدمة الفصل.....	**02**
المبحث الأول: الإطار النظري بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي	**03**
المطلب الأول: الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية	**03**
أولا. تعريف الإنفاق الحكومي	**03**
ثانيا. تقسيمات النفقات العامة	**06**
ثالثا. ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي	**12**
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي	**17**
أولا. أساسيات النمو الاقتصادي.....	**17**
ثانيا. قياس النمو الاقتصادي.....	**19**
ثالثا. العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.....	**22**
رابعا. الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية.....	**25**
المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي الكلي التي تستخدم موارد الإنفاق العام	**27**
المبحث الثاني: التراث العلمي السابق.....	**30**
المطلب الأول: الدراسات السابقة	**30**
المطلب الثاني: موقع الدراسة من الدراسات السابقة.	**33**
خلاصة الفصل.....	**34**
الفصل الثاني: قياس الأثر المتبادل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	
مقدمة الفصل.....	**36**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	**37**
المطلب الأول: مجتمع الدراسة	**37**
نظرة عامة عن علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو في الجزائر	**37**
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة.....	**38**
أولا.**تحديد و تعريف متغيرات الدراسة**.....	**38**

ثانيا. تحليل تطور متغيرات الدراسة	**38**
1. تحليل تطور الإنفاق الحكومي.....	**38**
2. تحليل تطور الإنفاق الحكومي.....	**39**
المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية والطرق والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات.....	**40**
أولا.البرامج الإحصائية.....	**40**
ثانيا.الأدوات الإحصائية والطرق المستخدمة.....	**40**
1. الانحدار الخطي المتعدد	**40**
2.اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية	**41**
3.السببية	**42**
4.نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR.....	**43**
المبحث الثاني: تحليل، مناقشة وتفسير نتائج الدراسة	**46**
المطلب الأول:البحث عن العلاقة التبادلية بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي.....	**46**
المطلب الثاني:اثر الإنفاق الحكومي على الناتج الداخلي الخام.....	**48**
المطلب الثالث:اثر النمو الاقتصادي على الإنفاق الحكومي.....	**50**
المطلب الرابع:دراسة استقرارية المتغيرات.....	**53**
المطلب الخامس:نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR.....	**54**
أولا:تحديد درجة التأخير.....	**54**
ثانيا:تقدير النموذج.....	**55**
المطلب السادس:دراسة صلاحية النموذج.....	**57**
أولا: اختبار التوزيع الاحتمالي للبواقي.....	**58**
ثانيا: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.....	**58**
ثالثا: اختبار استقرارية النموذج.....	**59**
المطلب السابع: دراسة سببية جرانجر.....	**59**
خلاصة	**62**
خاتمة	**63**
قائمة المراجع	**68**
الملاحق	**75**

فهرس الجداول

الجدول رقم	عنوان جدول	الصفحة
جدول رقم (01)	تحديد و تعريف متغيرات الدراسة	**38**
جدول رقم (02)	الارتباطات الجزية لمتغيرات الدراسة	**46**
جدول رقم (03)	ملخص نتائج التقدير للنموذج الخطي و الغير خطي للعلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي	**49**
جدول رقم (04)	ملخص نتائج التقدير للنموذج الخطي و الغير خطي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي	**52**
جدول رقم (05)	نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة باستخدام ADF.....	**53**
جدول رقم (06)	تحديد درجة التأخير الموافقة لنموذج VAR.....	**54**
جدول رقم (07)	نتائج اختبار السببية لجرنجر	**60**

فهرس الأشكال

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم (01)	تقسيم النفقات العامة في الجزائر	12
شكل رقم (02)	منحنى "BARS"	29
شكل رقم (03)	تطور النفقات الحكومية في الجزائر للفترة من (1990-2017).....	38
شكل رقم (04)	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من (1990-2017).....	39
شكل رقم (05)	تقدير اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي	47
شكل رقم (06)	تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي و النفاق الحكومي للسنة السابقة و الإنفاق الحكومي للسنة الحالية	48
شكل رقم (07)	سحابة النقاط بين الإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي الخام	48
شكل رقم (08)	نتائج اختبار تجانس الأخطاء للنموذج.....	50
شكل رقم (09)	سحابة النقاط بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي.....	51
شكل رقم (10)	نتائج اختبار تجانس الأخطاء للنموذج.....	53
شكل رقم (11)	تقدير نموذج VAR(1) للسلاسل الأصلية.....	56
شكل رقم (12)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج VAR(1).....	58
شكل رقم (13)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء في النموذج VAR(1).....	58
شكل رقم (14)	نتائج اختبار استقرارية النموذج VAR(1).....	59

قائمة الملاحق

الشكل	عنوان الملحق
ملحق رقم (01)	معطيات الدراسة خلال الفترة (1990-2017)
ملحق رقم (02)	تقدير علاقة الناتج الداخلي الخام بالإنفاق الحكومي
ملحق رقم (03)	تقدير علاقة لوغريتم الناتج الداخلي الخام بلوغريتم الإنفاق الحكومي
ملحق رقم (04)	تقدير علاقة الناتج الداخلي الخام بلوغريتم بالإنفاق الحكومي
ملحق رقم (05)	تقدير علاقة لوغريتم الناتج الداخلي الخام بالإنفاق الحكومي
ملحق رقم (06)	تقدير علاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق الحكومي
ملحق رقم (07)	تقدير علاقة الناتج الداخلي الخام بالإنفاق الحكومي مع إدخال الفرق الأول
ملحق رقم (08)	تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالناتج الداخلي الخام
ملحق رقم (09)	تقدير علاقة لوغريتم الإنفاق الحكومي بلوغريتم الناتج الداخلي الخام
ملحق رقم (10)	تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بلوغريتم الناتج الداخلي الخام
ملحق رقم (11)	تقدير علاقة لوغريتم الإنفاق الحكومي بالناتج الداخلي الخام
ملحق رقم (12)	تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالناتج الداخلي الخام مع إدخال الفرق الأول
ملحق رقم (13)	اختبار ADF لسلسلة الإنفاق الحكومي حسب النموذج الرابع
ملحق رقم (14)	اختبار ADF لسلسلة الإنفاق الحكومي حسب النموذج الخامس
ملحق رقم (15)	اختبار ADF لسلسلة الإنفاق الحكومي حسب النموذج السادس
ملحق رقم (16)	اختبار ADF لسلسلة الإنفاق الحكومي حسب النموذج الرابع بالفروقات الأولى
ملحق رقم (17)	اختبار ADF لسلسلة الإنفاق الحكومي حسب النموذج الخامس بالفروقات الأولى
ملحق رقم (18)	اختبار ADF لسلسلة الإنفاق الحكومي حسب النموذج السادس بالفروقات الأولى
ملحق رقم (19)	اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام حسب النموذج الرابع
ملحق رقم (20)	اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام حسب النموذج الخامس
ملحق رقم (21)	اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام حسب النموذج السادس
ملحق رقم (22)	اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام حسب النموذج الرابع بالفروقات الأولى
ملحق رقم (23)	اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام حسب النموذج الخامس بالفروقات الأولى
ملحق رقم (24)	اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام حسب النموذج السادس بالفروقات الأولى
ملحق رقم (25)	اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام حسب النموذج الرابع بالفروقات الثانية
ملحق رقم (26)	اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام حسب النموذج الخامس بالفروقات الثانية
ملحق رقم (27)	اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام حسب النموذج السادس بالفروقات الثانية
ملحق رقم (28)	تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي ذو التأخير الأول للسلاسل بعد استقراريتها

قائمة الرموز والمصطلحات

الرمز	التسمية	الترجمة
CR	النمو الاقتصادي	Croissance Economique
GDP	الناتج الداخلي الخام	Gross domestic product
ADF	ديكي فولر المطور	Augmented Dickey-Foller
Depense	النفقات العامة	Dépense Public
G	الإنفاق الحكومي	Government spending

المقدمـــة

المقدمة

لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لأي دولة يجب عليها تبني سياسة اقتصادية متكاملة، متناسقة، ومرنة، وقد أدت التطورات الاقتصاديتي في العقد الأخير إلى تغيير التصورات السائدة في العالم عن طبيعة سياسات الاقتصاد الكلي المرغوب فيها، إذ تستعمل الحكومات أدوات عدة لإدارة سياستها الاقتصادية، سواء كانت سياسة مالية، أو نقدية، أو تجارية، أو غيرها. والعمل بتلك السياسات يعتمد على النظرية الاقتصادية المبنية عليها تلك السياسات، ولصياغة وتطبيق هذه الأخيرة يقتضي رسم وتحديد معالم ونماذج اقتصادية في إطار البحث عن ما يسمى بالإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي وتحديد مختلف المتغيرات التي يمكن أن يكون لها تأثير سواء عن قريب أو بعيد ، وانطلاقا من هذا يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصاديتي كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية قائمة، حيث أنه من خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصاد ي فأن ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين مستوى معيشة السكان، توفير فرصة عمالة والحد من البطالة وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج.

وطالما أن المشكلة الاقتصادية تعني ندرة الموارد وتعدد الحاجات ،فذلك يشير إلى ديمومة وجود فجوة بين الموارد المتاحة والحاجات المتعددة تستدعي ضرورة التسيير الأمثل لتلك الموارد والحاجات حيث أنه وتماشيا مع التطورات الاقتصادية العالمية ،فإن تزايد الموارد وتعددها سواء كانت بشرية ، مادية أ و طبيعية يقابلها زيادة اكبر في الحاجات ،وانطلاقا من ذلك يبرز لنا أن النمو الاقتصادي الممكن تختلف مستوياته من سنة لأخرى باختلاف حجم الموارد المتاحة بحكم أنه يشير إلى حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة ما باستغلال كافة الموارد المتاحة ومن هنا تبرز لنا أهميته إذ أنه كلما اقترب النمو الاقتصادي الفعلي من النمو الاقتصادي الممكن كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة في تحقيق ذلك.

كذلك أن تباين الأوضاع الاقتصادية واختلاف مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول ينعكس بصفة مباشرة على طبيعة وأهداف السياسة الاقتصادية في كل دولة ،وتبرز في هذا الإطار السياسيتان المالية والنقدية كأهم أدوات السياسة الاقتصادية الأكثر تطبيقا، بحكم أنهما تعكسان تطور كلا من الفكر المالي والنقدي ومعالجة كل منهما للوقائع الاقتصادية والعلاقات المتعددة بين المتغيرات الاقتصادية، إذ أن كل فكر يؤكد على الفعالية سياسته على الأخرى وأنهما الأنسب لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المرجوة، فالتاريخ الاقتصادي يشهد على الكثير من الجدل بين المفكرين الاقتصاديين الماليين والنقديين، لكن ذلك لم يمنع من إمكانية المزج بين السياسيتان المالية والنقدية باعتبار أن كل منهما مكمل للأخر .

ويعتبر الفكر المالي حديث العهد في السياسة الاقتصادية قياسا بما كان عليه من قبل وما أصبح عليه في الوقت الحالي، حيث لم يكن له موقع قوة في الفكر الاقتصادي خصوصا مع هيمنة الفكر النقدي على الفكر

الاقتصادي، بحكم أن اكبر المدارس الاقتصادية تأثيرا في الفكر الاقتصادي وهي المدرسة الكلاسيكية كانت نقدية التوجه بشكل ساهم في انتشار الفكر النقدي وبروز السياسة النقدية في شكل السياسة الاقتصادية الأوحد والأنسب للاقتصاد، حيث أن ظهور أزمة الكساد الكبير سنة 1929 والتي صاحبها إختلالات اقتصادية وهيكلية كبيرة ،وهذا ما أدى إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي وتحويله عن مبادئ الفكر النقدي التي أثبتت عجزها آنذاك في التصدي للازمة الاقتصادية ،فبرز الاقتصادي –جون ماينار كينز– محاولا إيجاد الحل الناجح لهذه الأزمة فعمل على تطوير الفكر المالي وإخراجه في شكل جديد يسمح له بإرساخ قواعده ومبادئه في الفكر الاقتصادي من خلال قدرته على إخراج العالم من أزمة الكساد الكبير الذي تسبب فيها بالأساس الفكر النقدي الذي كأن حسبه يقوم على مبادئ غير واقعية ،وقد ساعدت أفكار –كينز– والتي اعتبرت فيما بعد على أنها أسس ومبادئ لفكر مالي جديد في الخروج من الأزمة الاقتصادية مستندة في ذلك على السياسة المالية التي تقوم على إعطاء الدولة دورا هاما في النشاط الاقتصادي.

وركز الفكر المالي الذي كأن محصلة لأفكار –كينز– على الإنفاق العام واعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي بحكم أنه وانطلاقا من مبدأ: – الطلب يخلق العرض– فأن الإنفاق العام يمثل الطلب الحكومي ويعتبر تحفيزا هاما للطلب الكلي ، وهو الأمر الذي يولد استجابة مقابلة من جانب العرض بشكل اكبر تزيد في الناتج القومي.

ويكون تأثير الإنفاق العام على النمو الناتج المحلي بشكل غير مباشر، إذ أنه وفي إطار التحليل الديناميكي والذي يعتبر الأنسب لتحليل الوقائع الاقتصادية، فأن اثر الإنفاق العام يمر عبر عدد من المتغيرات الاقتصادية حتى يؤثر على النمو الاقتصادي، بالتالي فأن سلوك هذه المتغيرات نتيجة زيادة الإنفاق العام يعتبر عاملا هاما في التأثير على الناتج المحلي، ومما سبق تبرز ملامح إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها كالتالي:

❖ **الإشكالية الرئيسية:**

هل هناك علاقة تشابكيه بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990–2017 ؟

❖ **التساؤلات الفرعية:**

وللإجابة عن الإشكالية أعلاه، وحتى يتيسر لنا الإلمام بكل جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى تساؤلات فرعية وهي:

1. هل أن تنامي وتيرة نشاط الاقتصاد الجزائري يعتبر من أكثر العوامل المفسرة لظاهر تزايد النفقات؟
2. هل أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي علاقة وحيدة الاتجاه؟
3. هل أن متغيرة الإنفاق الحكومي ومتغيرة الناتج الداخلي الخام مستقران من نفس الدرجة ؟
4. هل أن العلاقة بين النمو الاقتصادي للسنة السابقة تؤثر على الإنفاق الحكومي للسنة الحالية ؟
5. هل توجد سببية متبادلة بين النمو الاقتصادي والناتج الداخلي الخام نحو الإنفاق الحكومي؟

❖ **فرضيات الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية نبرز الفرضيات التالية:

1. نعم يعتبر تنامي وتيرة نشاط الاقتصاد الجزائري من أكثر العوامل المفسرة لظاهر تزايد النفقات.

2. العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي علاقة وحيدة الاتجاه وتكون من الإنفاق العام نحو النمو الاقتصادي.

3. نعم إن متغيرة الإنفاق الحكومي ومتغيرة الناتج الداخلي الخام مستقران من نفس الدرجة بسبب وجود مركبة اتجاه عام.

4. لا توجد علاقة تؤثر بين النمو الاقتصادي للسنة السابقة على الإنفاق الحكومي للسنة الحالية.

5. نعم توجد سببية متبادلة بين النمو الاقتصادي والناتج الداخلي الخام نحو الإنفاق الحكومي.

❖ **مبررات اختيار الموضوع:** لكل عمل وبحث علمي ممهداته ومبرراته لقيام الباحث به، ولقد كانت عدة أسباب ومبررات شخصية وموضوعية جعلتنا نختار هذا الموضوع وهي:

1. الميول الشخصي لدراسة مثل هذا الموضوع (الأثر المتبادل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي).
2. التعرف على الأدوات التي تعتمد الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية.
3. تعتبر السياسات الاقتصادية الكلية عصب كل اقتصاد، لما لها من أهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي.
4. المكانة الكبيرة التي تحظى بها النماذج الاقتصادية القياسية الكلية في تحليل السياسات وتقويمها.
5. غياب شبه كلي لمثل هذه الدراسات في الجامعات والمعاهد وحتى الهيئات الرسمية.
6. الرغبة في فهم واكتشاف العلاقات التشابكية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني بغض النظر على النظرية الاقتصادية.
7. تطور البحوث على مستوى الاقتصاد الكلي، من خلال الاستعانة ببرامج متطورة، وبالتالي بناء نماذج كلية أكثر شمولية.

❖ **أهداف الدراسة وأهميتها:** تتجلى أهداف هذه الدراسة في:

1. التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي.
2. إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة.
3. توضيح مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.
4. محاولة إبراز المنطلقات الفكرية للأنفاق العام وآليات تحقيق النمو الاقتصادي.
5. محاولة تقييم فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مدى فعاليتهما في تحقيق النمو الاقتصادي.

6. يستهدف هذا البحث تحليل السياسات وكيفية استخدامها في تحقيق التوازن الاقتصادي، بالإضافة إلى محاولة فهم آليات عمل أدوات السياستين النقدية والمالية لاستعادة التوازن الاقتصادي في حالة اختلاله.
7. محاولة إثراء المكتبة الجزائرية والعربية بهذا النوع من البحوث وتكملة للدراسات السابقة.
8. بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري، أين يكون النموذج متسق للاقتصاد ككل، يسمح شأنه في ذلك شأن كل النماذج المتعددة المعادلات، بأخذ جميع العلاقات المتبادلة بين مجموعة المتغيرات، وعلاقة التغذية المرتدة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة.

❖ **حدود الدراسة (الإطار المكاني الزمني)**: يمكن تقسيم حدود دراسة بحثنا إلى:

➢ **الحد المكاني**: أن اختلاف النظم والسياسات الاقتصادية السائدة في كل دولة يؤدي إلى صعوبة تقديم دراسة واحدة تكون صالحة لكل الدول، وعليه ارتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية على الجزائر.

➢ **الحد الزماني** : حددت فترة الدراسة لتمتد وتشمل الفترة (1990-2017) أي حوالي 28 سنة، وقد اختيرت هذه الفترة وذلك لما حدث فيها من تطورات هامة منها:

- تحرير التجارة الخارجية.
- الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني.
- تعديل وتوليد السياسات الاقتصادية.
- الارتفاعات الكبيرة في الكميات المالية والتجارية، أي في كل من الإيرادات العامة والإنفاق العام إضافة إلى الصادرات والواردات.

❖ **المنهج والأدوات المستخدمة**:

بالنظر إلى الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ومعالجتها معالجة علمية وموضوعية، اقتضت طبيعة الدراسة وخصوصيتها التعامل مع عدة مناهج متكاملة ومتناسقة هي:

- **المنهج الوصفي التحليلي** : بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري والمفهومي، نظراً لملائمة المنهج في ذلك. والذي نستقي منه المعطيات الرقمية، وبما أن المعطيات الكمية جامدة لا تفي بالمطلوب دون تحليلها فقد استدعى منا الأمر الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل المعطيات الكمية بالاعتماد على الجداول والرسومات البيانية لعرض وتصنيف هذه المعطيات حتى يسهل عل ى القارئ التعمق في هذه المعطيات، خلال تعقب الأثر لكل متغير من متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري.
- **المنهج التاريخي**: وهو الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي، وتجلى ذلك من المتكامل في البحوث التطبيقية: يستند هذا المنهج على حقيقة وجود ارتباط وتلازم بين الإطار النظري للبحث، وبين الواقع التطبيقي له، ويتيح هذا المنهج تحقيق العمق باستخدام المنهج التاريخي والشمول باستخدام المنهج الوصفي،

والتوازن باستخدام أدوات التحليل الإحصائي (الأسلوب القياسي لتقدير نماذج الدراسة الذي يمثل معالجة البيانات معالجة إحصائية وكأداة لملاحظة الأوضاع الاقتصادية) التي تمكن من تجنب التحيز، تحليل النتائج وتفسيرها إحصائياً، تقدير التفاعل بين المعاملات وتقدير الخطأ التجريبي.

وسائل جمع المعلومات والبيانات: أما عن الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات في الدراسة، فقد اعتمدنا على تلك الأدوات الأكثر شيوعاً، نختصرها:

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له.
- البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع.
- البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الحصول على استنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع.
- الاستعانة ببرنامج EViews، للوصول إلى النتائج المرغوب فيها وفي أسرع وقت.

صعوبات الدراسة: أي بحث في انجازه لا يخلو من صعوبات أو مصادفة بعض العراقيل من بينها:

- تباين وتعارض الإحصائيات والبيانات الخاصة بالدراسة الصادرة من الهيئات المختلفة والاختلاف في وحدات القياس، مما شكل صعوبة في انتقاء المعلومة الأنسب.
- تشعب الموضوع واتساعه مما أوجد صعوبة التحكم فيه.
- صعوبة الربط بين التحليلات النظرية حول متغيرات الدراسة وواقعها في الجزائر، من جهة أولى، و إسقاط ذلك تطبيقاً بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة لديهمن جهة ثانية.

❖ **محتوى الدراسة :** انطلاقا من الأهمية البالغة للأثر المتبادل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وإدراكاً منا لما يتميز به البحث في هذا موضوع من خواص وسمات، وما تقتضيه الدراسة من مقومات، فقد وجدنا أنه من الملائم في تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: أدبيات الدراسة (الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي...مقاربة نظرية.)، تم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين بدءاً بالمبحث الأول بعنوان الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي يتخلله العديد من العناصر الرئيسية والثانوية، حيث تم التطرق فيه إلى مفهوم الإنفاق الحكومي، تقسيمات النفقة العامة وظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي وهذا في المطلب الأول، كما تم تسليط الضوء على أساسيات النمو الاقتصادي في المطلب الثاني وتم فيه تناول مفهوم النمو الاقتصادي، قياس النمو الاقتصادي، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ،مشيرين إلى نماذج النمو الاقتصادي الكلي التي تستخدم موارد

الإنفاق العام في المطلب الثالث. أما المبحث الثاني فقد تم فيه تناول أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بالموضوع.

الفصل الثاني: تم التطرق في مبحثه الأول إلى الطريقة والأدوات حيث تم تقسيمه إلى مطلبين ،المطلب الأول مجتمع الدراسة والمطلب الثاني متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطياتها. أما المبحث الثاني فقد تم فيه تحليل، مناقشة وتفسير نتائج الدراسة.

وقد توجنا هذه الدراسة بخاتمة تم فيها تناول أهم النتائج والتوصيات وصولا إلى آفاق الدراسة.

الفصل الأول:أدبيات الدراسة، الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ... مقاربة نظرية

- المبحث الأول: الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني: التراث العلمي السابق.

مقدمة الفصل

تعد مسألة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من المسائل الرئيسية لفهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك بسبب الدور الرئيس والحيوي الذي يلعبه الإنفاق الحكومي كسياسة مالية في يد الدولة للتدخل في الاقتصاد وإعادة التوازن وتحقيق لأهداف البلاد. من خلاله أيضا يمكن استقراء واقع ومستقبل التوظيف وحجم الطلب الكلي واتجاهات التكوين الرأسمالي واتجاهات الأسعار والتي تعد بشكل عام مرآه للتنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من أن الإنفاق العام يمكن الحكومة من تسيير أجهزتها وإداراتها إلا أن حجم هذا الإنفاق يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي أي أن تأثيره أيضا بارز في معادلة الدخل القومي.

الإنفاق الحكومي قد يؤثر بشكل مباشر على عمليات التكوين الرأسمالي والإنتاج والدخل والاستهلاك والادخار، وكذلك على نمط توزيع الاستثمارات. هذا فضلا عما أثبتته التجارب من أن معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية أنما يتوقف إلى حد كبير على قدرة هذه الدولة على الإنفاق الحكومي على القطاعات المختلفة والتي تتوقف على قدرة هذه القطاعات على زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي الإنتاج الوطني وتنويع هذا الإنتاج، مما يسمح بتنمية قدرة الدولة على التراكم الرأسمالي ودفع معدل النمو إلى مستوى مرموق.

على ضوء ما سبق وبهدف محاولة الحصول على فكرة واضحة حول الأثر المتبادل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

- **المبحث الأول: الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.**
- **المبحث الثاني: التراث العلمي السابق.**

المبحث الأول: الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

يعتبر الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي من الاهتمامات الأساسية لأي دولة، ولذلك اهتمت النظرية الاقتصادية في تحليلاتها بمفهومهما.

المطلب الأول: الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية.

تحقيقا لأهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة تلجأ الدولة للأنفاق الحكومي الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة، فالإنفاق الحكومي يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها ومساهمتها في النشاط الاقتصادي وتطور الدولة.

أولا. تعريف الإنفاق الحكومي.

لقد صاحب تطور دور الدولة وتدخلها في الاقتصاد تطور مفهوم النفقة العامة بحيث مع تطور الدولة وتدخلها في الاقتصاد اتسع نطاق الإنفاق في ظل الدولة المتدخلة والاشتراكية عما كأن عليه في ظل الدولة الحارسة وفيما يلي سنعرض المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث للنفقات العامة[1].

1. المفهوم التقليدي للنفقات العامة: لقد ناد الاقتصادي أدم سميث بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وحصر دورها في القيام بالوظائف التقليدية كتأمين الدفاع ،الأمن، العدالة، توفير بعض الخدمات و المرافق العامة[2]. ولقد تم تحليل النفقة العامة من المنظور الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر في ظل هيمنة الدولة الحارسة باعتبارها تجسد سلوك استهلاكي فقط يقوم بإهتلاك الثروات المحصلة عن طريق فرض الضريبة على الأشخاص، فهي بذلك تساهم في إفقار المجتمع. وباعتبار أن الدولة لا تتمتع بمهام إنتاجية فالدولة لم تكن تقدم إلا مهام إدارية وعسكرية، ولا تؤدي أي نشاطات إنتاجية، لذلك استخدمت كوسيلة من طرف الحكومة لتمويل النشاطات غير الإنتاجية، وبذلك لم تستحوذ دراسة النفقات العامة وتحليل آثارها الاقتصادية اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك حيث لم يتعد اهتمامهم الجانب القانوني لها، حيث كانت الدولة لا تحمل الأفراد أعباء مالية من خلال تحصيل الضرائب إلا في حدود ما يلزم لتسيير المرافق العامة، حيث كأن يهدف التحليل الاقتصادي التقليدي إلى تحقيق مبدأ توازن الميزانية، حيث تمتعت النفقات العامة بطابع حيادي لا يؤثر في النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة، بمعنى أنها لا تؤثر على الدورة الاقتصادية في الإنتاج و الاستهلاك و التوزيع، وحتى لا تتعدى النفقة العامة حدود هذا الدور فأن ذلك يستدعي[3] وجوب تقليل حجم النفقات العامة بحيث يتم حصرها في أضيق الحدود وذالك الذي يسمح للدولة القيام بنشاطاتها التقليدية المحدودة، لما ينتج عن هذه النفقات العامة من استنفاذ لثروة المجتمع، كونها تتمتع بطابع استهلاكي وغير أنتاجي.

---

[1] بن نوار بومدين، اثر **النفقات العامة على التعليم. دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1988–2008**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011 ، ص 11.

[2] خالد شحاذة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، الأردن ،2008، ص 51.

[3] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2008، ص 51- 52.

2. المفهوم الحديث للنفقات العامة : لقد بدأ تخلي الدولة عن حيادها التقليدي مع توالي الأزمات الاقتصادية السياسية التي شهدت المجتمعات الرأسمالية منذ بداية القرن العشرين إلى جانب توسع مبادئ الاشتراكية ودخولها حيز التطبيق منذ الثورة الروسية 1918، وبهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي عجز قانون السوق للنظام الفردي عن تحقيقه تلقائيا اتجهت الدول إلى التدخل في الحياة الاقتصادية، ومع تبني الفكر الكينزي توسعت نشاطات الدولة الرأسمالية لتمارس مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، متجاوزة بذلك نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة.

حيث هدفت الدول الرأسمالية إلى أنماء معدل النمو القومي زيادة على دورها التقليدي في الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي علاجا للأزمات، وبذلك تعددت أوجه الإنفاق وازداد حجمها وتغير مفهومها كونها أضحت تمثل الوسيلة الأكثر استخداما لتدخل الدولة في شتى الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

وبالمثل عرفت نفقات الدول الاشتراكية أو المنتجة تزايد كونها تتحكم في النشاط الاقتصادي نتيجة لامتلاكها وسائل الإنتاج وذلك بسبب زيادة نشاطات الدولة التي تعمل على توزيع وسائل الإنتاج بين مختلف الاستخدامات وسعيها لضمان التوازن بين الإنتاج والاستهلاك عن طريق توجيه مختلف أوجه النشاط الاقتصادي. أما الدول النامية التي تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي بذلك تتكفل بعبء إجراء التعديلات الهيكلية اللازمة، من خلال تبني وتنفيذ مشروعات لتوفير الخدمات اللازمة لعملية التحول الاقتصادي، من خلال دعم قطاع البنية التحتية، حيث أصبح تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة يعتمد بشكل كبير على زيادة حجم النفقات العامة لما تتمتع به من إنتاجية وفعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة [1]، وبذلك تعددت تقسيمات النفقات العامة واستخداماتها نتيجة تعدد آثارها الاقتصادية والاجتماعية وأصبحت من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في تنفيذ أهداف السياسة الاقتصادية.

3. تعريف النفقة العامة: تعرف النفقة العامة على أنها: مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة. وهذا التعريف هو السائد لدى الاقتصاديون الذين يتفقون على معناه [2]، فهي بذلك تمثل حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية من طرف الدولة أو إحدى هيئاتها العامة وهي بذلك أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة ،حيث تمثل النفقات العامة مجموع الاستخدامات في ميزانية الدولة[3]ويظهر من خلال هذا التعريف على أن النفقة العامة تقوم على ثلاثة عناصر أساسية :

1.3. الشكل النقدي للنفقة العامة: يتجسد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق النفقات العامة والتي تتمتع بطابع نقدي أي أن أنفاقها يظهر في صورة تدفقات نقدية ،وهذا ما يلغي جميع الاستخدامات التقليدية التي كانت مستعملة في السابق من طرف الدولة كالوسائل العينية وتقديم مزايا معنوية حيث كأن يقدم للأفراد

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره ، ص 51-52-53.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ،2007، ص117.

[3] Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindauer, **économie du développement**,3e édition ,édition de Boeck ,Belgique ,2008 ,p496 .

الذين يؤدون هذه الخدمات شيء عيني أو معنوي كمنحه جزء من أملاك الدولة، ألقاب، أوسمة، بهدف الحصول على احتياجاتها من خدمات عامة التي توفرها للمجتمع، ولكن الفكر المعاصر عرف توسع في استعمال النقود فقد تم استبدال الوسائل العينية وإحلالها بالأسلوب النقدي للدفع في جميع المعاملات الحكومية لإشباع حاجات المجتمع، وبذلك تجاوز عصر الاقتصاد العيني وأسلوب المقايضة في التبادل ويتمتع هذا الأسلوب عدة مزايا:

- ❖ تحقيق مبدأ المساواة بين الأفراد عند تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم.
- ❖ تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الأعباء المالية لصالح أفراد المجتمع عند تغطية النفقات العامة.
- ❖ انعدام وجود عراقيل وصعوبات إدارية عند تنفيذ هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته.

حيث يتضح الطابع النقدي للنفقة العامة في شكل المبالغ المالية التي تحررها الدولة أو هيئاتها العامة لاكتساب الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات، وعلى سلع استهلاكية ووسائل الإنتاج التي تحتاجها لتنفيذ نشاطاتها المختلفة والتي تندرج في صرف أتعاب ومرتبات العاملين ودفع مستحقات الموردين والمقاولين والإنفاق على الجيش وقوات الأمن، إلى جانب الإنفاق على الخدمات والمرافق العامة في المجتمع، وبهذا لا يندرج ضمن النفقات العامة إلا ما تنفقه الدولة في صورة نقود فقط وكل ما تنفقه الدولة بصورة عينية كتقديم خدمات دون مقابل والإعفاءات التي تهبها لبعض موظفي الدولة كالإعفاء من دفع مستحقات إيجار المساكن أو نفقات العلاج والتعليم وأجور المواصلات[1]، ولكن هل يعني ذلك أن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة تعتبر نفقات عامة؟

2.3. صدور النفقة العامة من الدولة أو إحدى هيئاتها: تعتبر المبالغ المالية التي تقوم الدولة بصرفها في سبيل تنفيذ مشاريعها وممارسة مهامها العامة وبموجب سيادتها وسلطتها الآمرة نفقات عامة باستثناء النفقات التي تنفقها الدولة عند توليها نشاطات اقتصادية إنتاجية مماثلة لأنشطة الأفراد فقد اختلفت الآراء حول طبيعتها.

1.2.3. المعيار القانوني : استخدم الكلاسيك المعيار القانوني في تصنيف طبيعة النفقة والذي يعتمد على الطبيعة القانونية للجهة المنفقة بغض النظر عن طبيعة هذا الإنفاق بحيث يعتمد تقييم طبيعة النفقة على الشخص القائم بالإنفاق فإذا صدرت النفقة من أشخاص القانون العام: الدولة، الوزارات، الإدارات المركزية والمحلية العامة، المؤسسات العامة فهي نفقة عامة، إذا صدرت النفقة من أشخاص القانون الخاص فأن النفقة تعتبر خاصة دون الأخذ بعين الاعتبار أهداف هذه النفقة والغرض منها .

وبالاعتماد على المعيار القانوني الكلاسيكي فيعتبر الإنفاق عاما إذا صدر من شخص عام يخضع لقواعد القانون العام كالدولة وهياكلها وجماعاتها المحلية بموجب السيادة والسلطة التي تتمتع بها ، وبالتالي فالمعيار القانوني لا يصنف النفقات التي تصدر من أشخاص القانون الخاص حتى إذا كانت تسعى لتحقيق منفعة عامة[2] .

[1] محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مرجع سبق ذكره ، ص 118- 119 .

[2] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره ، ص 58-59 .

2.2.3. المعيار الوظيفي: يصنف هذه المعيار النفقات على أساس الطبيعة الوظيفية للشخص مصدر النفقة بحيث لا تشكل جميع النفقات التي تصدر من الدولة أو أحد هيئاتها نفقة عمومية ،باستثناء نفقات الدولة التي تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة [1] لأن نفقات الدولة والأشخاص العامة التي تنافس النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخواص عند تأدية نشاطاتهم وتسعى إلى تحقيق الربح من خلالها، فأنها تعتبر نفقة خاصة، وفي المقابل إذا فوضت الدولة لأشخاص القطاع الخاص ما يسمح لهم باستخدام سلطتها في نشاطاتهم الخاصة التي تسعى بالإضافة إلى تعظيم أرباحها إلى تحقيق منفعة عامة فهي نفقة عامة شرط تكون هذه النفقات العامة نتيجة لاستخدام هذه السلطة .

ونتيجة لأهمية النفقات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلابد من التوسع في الإنفاق من طرف الدولة ومختلف مؤسساتها العامة الوطنية والمحلية دون التمسك بمعيار محدد أي بغض النظر عن الصفة السيادية أو السلطة الآمرة أو حتى الطبيعة الوظيفة للجهة المنفقة ، لما في ذلك من مواكبة لتطور الدولة و توسعه عامة[2] .

3.2.3. هدف النفقة العامة إشباع حاجة عامة : تبنى النفقة العامة بهدف إشباع حاجة عامة أي أن النفقات التي تصدر عن شخص عام إلا أن فائدتها والغاية منها لا تمس عامة الناس وإنما ترجع لشخص محدد أو فئة معينة من المجتمع دون باقي أفراد المجتمع فهي ليست بنفقة عامة، لأن هذا سيشكل ابتعاد عن تحقيق الهدف الأساسي للنفقة العامة وهو تلبية الحاجات العامة، ولذلك نجد أن سلطات الدولة أوجدت قيود على حق اقتراح النفقات لكي لا يتم استغلال المال العام لأغراض شخصية فتسيء الأجهزة الإدارية المختصة استخدام هذا الحق، كما اعتمدت أدوات رقابة على هذه الأجهزة عند استخدامها للأموال العامة حتى لا تخرج هذه النفقات عن هدفها المحدد[3].

ثانيا. تقسيمات النفقة العامة.

تستوجب دراسة وتحليل الإنفاق العام بالنسبة للمفكرين الاقتصاديين والمهتمين، وإدارته من جانب الدولة أو أجهزتها المختلفة تقسيم هذا الهيكل للتعرف على أوجهه المختلفة، وقد تعددت هذه التقسيمات، بتعدد معايير التقسيم التي تستند إليها، في هذا الإطار يمكن تحليل تقسيمات الإنفاق العام مع الإشارة على معيار التقسيم المستخدم[4] كما تتمتع كل دولة بتقسيمها الخاص بها بما يناسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما يعرف بالتقسيم الوضعي للنفقات[5] .

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العام، دراسات تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة وللنشر والتوزيع، 2010، ص 102.

[2] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره ، ص 58-59 .

[3] فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار الرضوان للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ،2013، ص 60-61.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي** ، تحليل كلي ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2002، ص 57

[5] دواسي مسعود ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990– 2004** : أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 164 .

1. أهمية تحديد تقسيمات النفقات العامة : تعود أهمية تقسيمات النفقات العامة إلى كونها تخدم أغراض متعددة من أبرزها :

- **تسهيل صياغة وإعداد البرامج:** تمثل النفقات العامة جزء من ميزانية الدولة بحيث تدخل ضمن حساباتها وهي ترتبط ببرامج محددة تقودها الأجهزة والوحدات العامة، بحيث يضمن ترتيب تلك الحسابات من خلال تقسيم النفقات العامة تسهيل عملية صياغة وإعداد وتنفيذ هذه البرامج.
- **تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية:** تحتاج الدولة في سبيل تنفيذ الخطة المالية إلى تقسيم النفقات العامة ضمن الميزانية حتى يتسنى للجهات المسؤولة تقييم وقياس كفاءة تنفيذ كل برنامج، ولخدمة أغراض المحاسبة و المراجعة والمراقبة والاعتماد يجب الأخذ بعين الاعتبار:

– تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة ومعرفة تطورها ،حيث أن تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط وتطورات تلك التكلفة وأهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى .

– تمكين الرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة ، بتقييد الحكومة بأنفاق المبالغ التي اعتمدها البرلمان في ذات الأوجه التي قررت لها و ليس في أوجه أخرى[1].

2. التقسيمات النظرية للنفقات العامة

1.2. التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: يقوم التقسيم الوظيفي للنفقات العامة حسب طبيعة الوظائف التي تقوم بها الدولة والتي تبين حجم نشاط الحكومة من خلال أوجه أنفاقها المختلفة، وقد جمع الاقتصاديون على التفريق بين ثلاثة وظائف أساسية هي: الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاقتصادية، الوظيفة الاجتماعية، وبذلك نميز بين ثلاث أنواع من النفقات:

1.1.2. النفقات الإدارية للدولة : تجمع النفقات التي تخص إدارة المرافق العامة والضرورية لقيام الدولة بوظائفها وتضم نفقات الدفاع، الأمن، العدالة، الأجور، وما في حكمها للعاملين بالدولة ويدخل ضمن النفقات الإدارية نفقات رئيس الدولة والسلطة التشريعية[2].

2.1.2. النفقات الاجتماعية للدولة : تجمع النفقات التي تهدف إلى تلبية الأغراض الاجتماعية للدولة، من الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، من تأمين إمكانيات التعليم والصحة وإعانة الفئات المحرومة في المجتمع والمحدودة الدخل وإعانة البطالين ، بحيث توجه النفقات الاجتماعية نحو قطاعات التعليم، الصحة، النقل، السكن وتمثل نفقات التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية، كونها تساهم في تقدم ورقي المجتمعات في كل من البلدان المتقدمة والنامية على سواء[3] .

---

[1] سوزي عدلي ناشد ، **أساسيات المالية العامة** ، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت لبنان ،2009، ص 33.

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص 58 .

[3] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 70-71

3.1.2. النفقات الاقتصادية للدولة: تمثل مجموع النفقات التي تنفقها الدولة بغرض بلوغ أهداف اقتصادية مثل المشاركة في النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة ،والإع انات والمنح الاقتصادية التي تمنحها الدولة بهدف زيادة الإنتاج، والنفقات التي تعمل على دعم الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل والإنفاق على البنية التحتية [1] .

2.2. التقسيم الدوري للنفقات العامة : تتوزع النفقات العامة حسب دوريتها إلى نوعين: نفقات عادية وأخرى غير عادية، والعادية هي تلك النفقات التي تتجدد كل فترة معينة من الزمن أي أنها تتمتع بالانتظام والدورية، أما ما عدا ذلك فهي تعتبر نفقات عادية.

1.2.2. النفقات العادية: تتمتع النفقات العادية بدوريتها كونها تتجدد كل فترة ،هذا ما يسهل تقديرها تقديرا قريبا من الصحة من طرف الدولة. وتتجسد النفقات العادية في ما تنفقه الدولة لسير مرافق الدفاع الخارجي في وقت السلم، ومتطلبه مرافق الأمن الداخلي والقضاء والتعليم وغيرها من المرافق في الأحوال العادية، ويمكن لهذه النفقات العادية أن تختلف بين سنة وأخرى ، لأنها يمكن أن تعرف زيادة أو نقص ان عما درج لها ويمكن معالجة الزيادة بالتوفير في نفقات عادية أخرى، مما لا يخرج بالنفقات في مجموعها عما قدر لها.

2.2.2. النفقات غير العادية: تمثل النفقات العامة التي لم يكن من المتوقع حدوثها وهي لا تحدث بصفة دورية أي أنها لا تتكرر بصورة عادية منتظمة، ولكن قد تضطر الدولة على أنفاقها كالإنفاق على الحروب وعلى الإعانات التي تقدمها الدولة للمنكوبين في حالة الحوادث الزلزال والكوارث الطبيعية، أما إذا ظلت هذه الأحداث الاستثنائية لفترة طويلة فهي تندرج ضمن النفقات العادية.

ويمكن التمييز بين النفقات العادية والنفقات غير العادية من حيث مصدر تمويل هذه النفقات ، فغالبا ما تسدد النفقات غير العادية من الإيرادات غير عادية من خلال الاقتراض، أما النفقات العادية، فتسددها الإيرادات العادية وأهمها الضرائب[2].

3.2.2. النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية.

1.3.2.2. النفقات الحقيقية: تمثل مجموع أنفاق الدولة بغرض الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المصالح العامة ، بما في ذلك رواتب الموظفين ، مستخدمي الدولة واقتناء الأجهزة إلى جانب تسديد الفوائد التي تدفعها على القروض العامة، ويعمل هذا النوع من الإنفاق إلى زيادة الدخل القومي، كونه يساهم في خلق دخول جديدة تشكل إضافة إلى الدخل القومي.

2.3.2.2. النفقات التحويلية: تمثل مجموع أنفاق الدولة دون التي لا تهدف من ورائه إلى اكتساب سلعة أو خدمة ، وإنما تسعى من خلال هذه النفقات إلى إحداث توازن بين طبقات المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة، بحيث تأتي بالمال من بعض الفئات لتوزعه على البعض الأخر دون مقابل، وتأخذ هذه النفقات شكل

[1] خالد شحادة خطيب،أحمد زهير شامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 63.

[2] عبد المنعم فوزي ، مرجع سبق ذكره ،ص 79-80.

الإعانات المختلفة مثل المساعدات الاجتماعية المختلفة ،الضمان الاجتماعي، التأمين ضد الشيخوخة والبطالة، المساعدات الاقتصادية على اختلافها، الإعانات الخيرية والثقافية، والفوائد وأقساط الدين العام.

ويستخدم النوع من النفقات لإعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، حيث من خلال تحسين المستويين الصحي والتعليمي لكل فئات المجتمع ستتحسن الكفاءة الإنتاجية ومرودية العامل ، وبالتالي يمكن القول أن النفقات التحويلية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بصورة غير مباشرة من خلال إعادة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة، حيث تتحسن الكفاءة الإنتاجية للعمال بتطور المستوى الصحي والتعليمي لديهم، بينما يرى المفهوم الليبرالي أنه يجب على الدولة أن لا تنفق النفقات العامة بلا مقابل، وأنه لا مبرر يمنح للحكومات حق الاقتطاع من دخول الأفراد إلا بهدف تسيير الإدارات الحكومية الضرورية. بينما المفهوم الحديث لا يتعرض لطبيعة النفقة العامة أكانت بمقابل أو بدون مقابل ويعتبرها وسيلة مالية مهمة للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع ويجد أنه غالبا ما تحقق النفقات التحويلية أهداف الدولة الحديثة أكثر من النفقات الأخرى[1].

3. تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري : يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة استنادا إلى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية المعدل و المتمم إلى:نفقات التسيير ونفقات الاستثمار، وأخيرا القروض والتسبيقات التي تمنحها الدولة للغير (المواد من 24 إلى 42).

1.3. نفقات التسيير: تأتي نفقات التسيير في شكل اعتمادات ضمن ميزانية الدولة بهدف التكفل بالنفقات العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية [2]، وتمثل مجموع المبالغ المالية الموجهة لكل الدوائر الوزارية، طبقا لقانون المالية للسنة المعنية [3] والمتكونة من النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية وتشمل رواتب وأجور الموظفين ونفقات البنايات الحكومية ومعدات المكاتب، والتي لا يترتب عنها أنتاج سلع حقيقية أو أي قيمة مضافة تولدها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، وإنما تسعى الدولة من خلالها إلى توفير كلما تحتاجه المرافق العامة والإدارات العمومية وهذا ما يتناسب مع دور الدولة المحايدة التي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما نتج عنها من آثار فهي غير مباشرة لذلك تسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية[4]، ويمكن تقسيمها إلى أربعة أبواب:

- **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** يتكون هذا الباب من النفقات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء:

-دين قابل للاستهلاك (إقراض الدولة).

-الدين الداخلي –ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).

-الدين الخارجي.

---

[1] محمد طاقة ، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، 2007، ص54-55.

[2] المادة 05 من القانون رقم 90-21 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق **بالمحاسبة العمومية**.

[3] أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة** ، دار هومه للنشر، بوزريعة الجزائر ،2005 ص 17.

[4] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 66.

-ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).

-نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة).

- **تخصيصات السلطات العمومية:** تمثل تخصيصات السلطات العمومية نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ ،وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات .

- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح** : وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:

-مرتبات العمال، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية.

-معدات تسيير المصالح.

-أشغال الصيانة.

-إعانات التسيير.

-نفقات مختلفة.

- **التدخلات العمومية** : تمثل نفقات التحويل والتي تختلف أنواعها حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

-التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).

- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).
- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية).
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).

-إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ).

يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، يتم توزيعها وتفصيلها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع فيهما الوزارات ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع، ويقسم الباب إلى أقسام ، ويتفرع القسم إلى فصول ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع إعتمادات الميزانية وعنصر مهم في الرقابة المالية[1].

1.3. نفقات الاستثمار: تمثل نفقات الاستثمار ونفقات التجهيزات العمومية والنفقات برأسمال البند الثاني من النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة وتكون على شكل رخص برامج وتنفذ بإعتمادات الدفع ،وتمثل إعتمادات الدفع التخصيصات السنوية التي يتم التصرف فيها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المسطرة ضمن رخص

[1] http://www.onefd.edu.dz تم الاطلاع على الموقع بتاريخ05-مارس 2010

البرامج المطبقة[1]،حيث تقسم هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة وتظهر في الجدول الملحق لقانون المالية السنوي حسب القطاعات وتتفرع إلى ثلاثة أبواب:

- ✓ **الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.**
- ✓ **إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.**
- ✓ **النفقات الأخرى برأسمال .**

على عكس نفقات التسيير فهذا هذا النوع من الإنفاق يتمتع بإنتاجية كبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، وهذا ما أكده الاقتصادي البريط اني جون مينارد كينز الذي برهن أنه في فترة الركود الاقتصادي تتدخل الدولة من خلال نفقات الاستثمار التي تساهم في إعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال أثر مضاعف الاستثمار.

فعند تبني الدولة استثمار ما (بناء طريق سريع مثلاً) خلال فترة ركود اقتصادي فأن هذا الإنفاق الاستثماري سيساهم في خلق دخول جديدة من خلال توزيع الأجور على العمال والقيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين، وبالتالي يزداد النشاط الاقتصادي.

لكن ترتبط فعالية عمل المضاعف بميل الاستهلاك بالنسبة للمستفيدين من مداخيل المنشأة فإذا رجح هؤلاء الأفراد جانب الادخار لديهم عوض الاستهلاك فأنهم بذلك يؤخرون الدفع الاقتصادي المتولد عن الاستثمار لفترة غير معروفة الأمر الذي شرع ظهور انتقادات وجهت إلى نفقات الاستثمار، وأدى إلى بروز فكرة أن عملية التجهيز والاستثمار لا تقدم نفس النتائج، وهذا ما تطلب قيام الدولة بالتمييز اتجاه العمليات الاستثمارية التي تقوم بها حتى تحافظ على نفس المنفعة .

وقد تشكل نفقات الاستثمار خطرا على الجانب النقدي في حالة التضخم لذلك ينبغي تقييدها ومراقبتها باستمرار وبشكل مباشر من طرف الحكومة، حيث نميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات برأس المال وذلك بالاستناد على التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار الذي يظهر نشاط الدولة الاستثماري من خلال الاستثمار في القطاعات التالية:المحروقات، الصناعات المصنعة، المناجم، الطاقة، الفلاحة، الري، الخدمات المنتجة، المنشات الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشات الاجتماعية والثقافية، السكن والمخططات البلدية للتنمية[2].

[1] المادة 06 من القانون رقم 90-21 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية .

[2] محرزي محمد عباس ، مرجع سبق ذكره، ص 69-68.

الشكل رقم (01): تقسيم النفقات العامة في الجزائر.

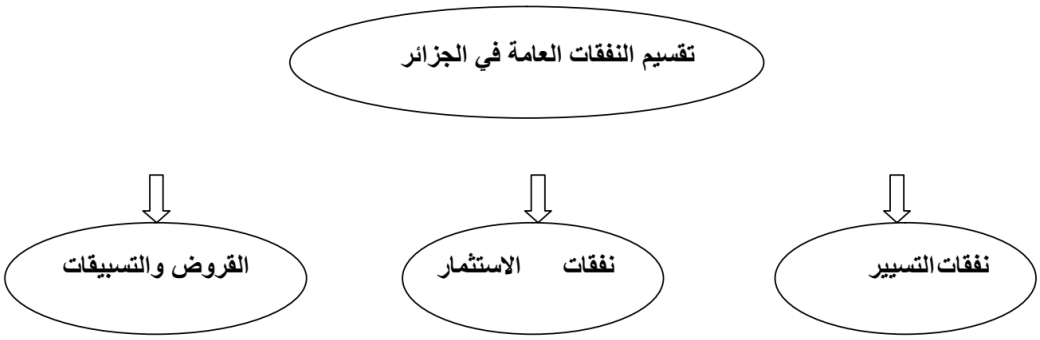

المصدر:من إعداد الطلبة بناءاً على تقسيمات النفقات العامة.

ثالثا: ظاهرة تزايد النفقات العامة.

لقد عرف حجم الإنفاق العام تطور كبير على مختلف أوجهه و ذلك كنتيجة لزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف إقامة توازن اقتصادي و اجتماعي و دفع عجلة النمو [1]، حيث أن من أكثر الظواهر التي شغلت اهتمام الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل القومي .

– أدولف فاغنر Wagner: لقد كأن العالم الألماني الاقتصادي أدولف فاغنر Wagner* وهو أول من أشار إلى ظاهرة زيادة النفقات العامة، من خلال تحليل التطور المالي في عدد من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر 1892 بعد تقييم حجم النفقات العامة في هذه الدول، وبرهنت دراسته على وجود علاقة بين زيادة النفقات العامة ونمو الناتج الوطني، وهو ما يعرف بالقانون العام للتطور الاقتصادي وأطلق عليه اسم" قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي". وأثبتت دراسة فاغنر أن النشاط الحكومي ينمو بمعدل أكبر من مع دل الزيادة في النمو الاقتصادي ومن مع دل زيادة السكان ويرجع ذلك إلى أنه مع نمو و تطور الدولة، تتسع قاعدة التزاماتها وخدماتها اتجاه أفراد المجتمع وهذا ما يصاحبه نمو في حجم الإنفاق العام، وهذا ما تظهره البيانات الإحصائية الخاصة بتطور الإنفاق العام في العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عرف حجم النفقات العامة تزايد كبير بغض النظر عن درجة النمو الاقتصادي. وحسب قانون فاغنر، فأنه تواجد ثلاثة عوامل تزيد من دور الحكومة في النشاط الاقتصادي[2].

[1] أعمر يحياوي، مرجع سبق ذكره ، ص 51.

* أدولف فاغنر(1835-1917) ،اقتصادي و سياسي ألماني و باحث في المالية العامة ،صاحب قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي

[2] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان ، العدد 11، 2012

– يرتبط التوسع في الإنفاق الحكومي بتطور المهام الإدارية للدولة، و يفسر ذلك على أساس إحلال النشاط العام للنشاط الخاص، بالإضافة إلى الزيادة في الكثافة السكانية والتوسع العمراني ،ما يعمل على زيادة تدخل الدولة و بالتالي زيادة النفقات على التنظيم الاقتصادي .

– تدخل الدولة من خلال زيادة الإنفاق على التعليم والصحة إلى جانب توفير السلع والخدمات الثقافية والترفيهية، حيث أشار فاغنر إلى أن مرونة الدخل للطلب على هذه السلع الكمالية هي أكبر من الواحد.

– بين فاغنر أن التطورات لا مفر منها في التكنولوجيا والاستثمار المطلوب في العديد من الأنشطة كونه يساهم في زيادة الاحتكارات التي تولى من قبل الدولة مما يزيد من نفقات الدولة.

ويعرف توسع الدولة بعض القيود ، حيث بين فاغنر أن النسبة بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي لا يمكن اجتيازه بشكل دائم ، وهذا ما يتطلب أن يتواجد هناك نوعا من التوازن في نفقات الفرد لتغطية رغباته المتعددة .

ويرى أنه يجب تحديد حد أعلى لنسبة النفقات العامة من الدخل القومي إلا أن كل التجارب السابقة لوضع الأرقام المطلقة للأنفاق أو لتحديد الحد الأعلى كنسبة إلى الدخل القومي، كانت غير ناجحة .حيث أن ارتفاع حجم النفقات العامة لا يصحبه بالضرورة زيادة المنافع العامة الناجمة عليها، وقد لا ينتج عنها زيادة التكاليف العامة على الأفراد، لأنه يمكن أن تكون الزيادة في حجم النفقات العامة زيادة ظاهرية فقط لا يتبعها مضاعفة المنفعة الحقيقية لها . حيث أن ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يظهر من خلال الزيادة الحقيقة للنفقات العامة، التي لابد أن يتبعها زيادة المنفعة الحقيقية وارتفاع حجم التكاليف العامة بنسبة معين ة[1].

وللتحقق من حجم المنفعة المترتبة عن زيادة النفقات العامة لابد من تحليل ودراسة زيادة الإنفاق العام بين أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية لأن الأرقام المتعلقة بالإنفاق العام لا تعكس الأثر الحقيقي للنفقة العامة، حيث أن الزيادة الظاهرية تكتفي بزيادة الأرقام المعبرة عن الإنفاق العمومي، ولا تأتي بزيادة في حصة الفرد من كمية السلع والخدمات، وفي المقابل الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لابد أن توافق بين زيادة حجم الإنفاق العام وزيادة فعلية في نصيب الفرد من استهلاك السلع والخدمات العامة، بحيث تمثل هذه المنفعة إنتاجية الإنفاق العمومي[2].

– فرضية بيكوك /وايزمأن: يمثل بحث كل من بيكوك، وايزمأن بحث جديد أجروه على أساس قانون فاغنر، حللوا فيه الإنفاق العام 1891-1955 في المملكة المتحدة وتوصل الباحثان إلى أن قانون فاغنر لا يزال ساري المفعول.

ذكر بيكوك / وايزمأن ما يلي:

– يرتكز حجم الإنفاق العام إلى حد كبير على تحصيل الإيرادات على مر السنين، ونتائج التنمية الاقتصادية عادت بإيرادات كبيرة للحكومات، وهذا ما يؤدي لزيادة الإنفاق العام.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 111-112.

– اتساع الفجوة بين تقديرات الإنفاق العام وقدرة تحمل الأفراد للضرائب وبالتالي، يجب على الحكومات أن تخفض حجم الإنفاق على الخدمات المختلفة مع مراعاة الأولية في إقصاء بعض الخدمات وخاصة إذا كأن تحصيل الإيرادات يزيد بمعدل ثابت من الضرائب.

– أشار الباحثان أيضا أنه خلال فترات الحرب، تزيد الحكومة من حجم الإنفاق العام من خلال زيادة معدلات الضرائب المقتطعة، وتوسيع الوعاء الضريبي لتجميع المزيد من الأموال لتغطية نفقات الحرب إلا أنه بعد انتهاء الحروب قد تحافظ الدولة على نفس وتيرة الاقتطاع الضريبي لأنها أصبحت متقبلة من طرف الأفراد. ما يساهم في المحافظة على نفس حجم الإنفاق[1].

1. الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة: أن الزيادة الظاهرية في النفقات العامة هي النفقات التي لا ينتج عنها زيادة في المنفعة الحقيقية، أي زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة، وتتمثل الأسباب التي تؤدي إلى هذه الزيادة في ما يلي:

1.1. انخفاض قيمة النقود: يظهر انخفاض النقود من خلال انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات والتي تعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولمعالجة هذه الظاهرة تقوم الدولة زيادة حجم أنفاقها وذلك بهدف التمسك بنفس مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة. وفي هذه الحالة لا تمثل هذه الزيادة النقدية للنفقات العامة زيادة حقيقية لها والمعبرة عن تطور نشاط الدولة. لذا لتحديد منفعة الإنفاق العام يتعين مراعاة التغيير في المستوى العام للأسعار خلال فترات زمنية متفاوتة[2]

2.1. اختلاف طرق المحاسبة المالية (اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة): مع إتباع مبدأ وحدة، أو عمومية الميزانية العامة الذي ينص على وجوب ظهور كافة نفقات الدولة و إيراداتها ، أصبحت تجمع نفقات الدولة في ميزانية واحدة بعدما كانت توجه بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات و المصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، ومن ثم لم تكن تعبر عن حقيقة الإيرادات والنفقات في الميزانية العامة للدولة، حيث كانت النفقات العامة الواردة في الميزانية غالبا أقل من حقيقتها. ومن ثم فأن ظهور نفقات عامة ضمن ميزانية الدولة كانت تنفق فيما قبل و لم تكن تظهر. فهذه الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية تطلبتها إجراءات تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.

3.1. زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها : قد يؤدي زيادة مساحة إقليم دولة معينة أو ارتفاع عدد سكانها إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة ، حيث يترتب عن هذه الحالة تدخل الدولة عن طريق زيادة أنفاقها بهدف تغطية حاجات هؤلاء الأفراد ومثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى، أو استرداد جزء من إقليمها. إلا أن هذه الزيادة ظاهرية بسبب عدم نشوء زيادة في المنفعة العامة أو الارتفاع في الأعباء العامة على الأفراد دون

[1] Gaurav Akrani , **The Peacock-Wiseman Hypothesis** ,wagner law of increasing state activity-public expenditure, 2011.kalyan-city.blogspot.com/2011/.../wagner-law-of-increasing-state-activity.html on (12/05/2014) .

[2].محمد طاقة ،هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره ، ص43-44

مقابل فعلي. ومن الواضح أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة في هذه الحالات إذا تأثر بالزيادة فأن الزيادة تكون حقيقية، أما إذا تزايد الإنفاق لمجرد مواجهة التوسع الكائن في مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان، دون أن يمس السكان الأصليين فهنا تكون الزيادة في الإنفاق العمومي مجرد زيادة ظاهرية.

بحيث يمثل عامل تدهور قيمة النقود من أهم العوامل التي تسبب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة، خاصة بعد اعتماد مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية من طرف كافة اقتصاديات الدول المتقدمة و المتخلفة على السواء، بالإضافة إلى أن أي زيادة في مساحة الدولة أو في عدد سكانها سيشكل عبئا إضافيا على الدولة، كونها تتحمل هذه الزيادة عن طريق مضاعفة نسبة الضرائب على المواطنين[1]

2. الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة : تعني الزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات و زيادة عبء التكاليف العامة ، كما تشير غالبا إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين (و ذلك بزيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة)، وترجع هذه الزيادة إلى جملة من الأسباب نلخصها فيما يلي:

1.2. الأسباب الاقتصادية: أن زيادة نشاط الدولة في الاقتصاد يعتبر من أكثر العوامل المفسرة لظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة، من خلال زيادة الدخل والتوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (وبالأخص في حالة الكساد) والمنافسة الاقتصادية بين الاقتصاديات القومية، فزيادة الدخل القومي تخدم الدولة في العصر الحديث حيث تمكنها من الزيادة في حجم التكاليف أو الأعباء العامة، بغض النظر عن حجم أنواع الضرائب المقررة، حيث هذه الموارد المتاحة تمكن الدولة من مضاعفة أنفاقها في مختلف الأوجه، بالإضافة إلى أن التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، بهدف اكتساب موارد جديدة لخزانة الدولة، وإما التعجيل بالتنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار، وتوجيه النشاط الاقتصادي وجهة معينة بحسب المذهبية السائدة في الدولة، إلى جانب تدخل الدولة في حالة الكساد بكل أثارها الضارة عن طريق زيادة حجم الإنفاق لزيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق العمالة الكاملة في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. إلا أن هذه السياسة وأن نجحت في البلد ان المتقدمة، إلا أنها ليست دائما تخدم الدول الأخذة بأسباب التنمية الاقتصادية. .

وقد تضاعف الدولة من نفقاتها العامة بهدف رفع التنافسية الاقتصادية الدولية، عن طريق تقديم إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتحفيزها على التصدير و منافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية وإما في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية[2]

2.2. الأسباب الاجتماعية : أن تطور الصناعة وما يترتب على ذلك من هجرة من القرى إلى المدن وازدحام السكان بها يؤدي إلى زيادة الإنفاق على المرافق العامة[1] حيث تمثل حاجات سكان المدن أكبر نسبة من حاجات

[1] سوزي عدلي ناشد ،مرجع سبق ذكره، ص65- 66

[2] عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره، ص 100-101.

سكان الريف كما هو معلوم. وقد ساهم الوعي الاجتماعي والتعليم في توسع نشاطات الدولة حيث أضحت الدولة تؤدي وظائف لم تعرفها في العصور السابقة كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب، حيث نتج عن تولي الدولة هذه الإعانات والخدمات الاجتماعية زيادة في حجم النفقات العامة.

3.2. الأسباب السياسية : لقد أدى شيوع المبادئ و النظم الديمقراطية و توسع مسؤولية الدولة وعلاقاتها الخارجية، ودرجة نقاء الأخلاق السياسية مؤخرا إلى نمو حجم النفقات العامة، حيث زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل وتوفير العديد من الخدمات اللازمة لها إلى جانب التعددية الحزبية حيث تتعدد الأحزاب السياسية في الكثرة الغالبة من الدول حيث يقود الحزب الحاكم إلى تكثيف المشروعات الاجتماعية إرضاء للناخبين، وإلى الإفراط في التوظيف ما يصحبه تزايد في النفقات العامة، كما أن اعتماد مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء كأن له أثره في زيادة الإنفاق الحكومي لتحمل التعويضات التي قد تطالب بها الدولة. ومن ناحية أخرى فأن اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة وتطور أهميته في العصر الحديث بالإضافة إلى تعدد المنظمات الدولية المتخصصة وغير المتخصصة، والمنظمات الإقليمية المتعددة أدى إلى زيادة الإنفاق العام على هذه المجالات. وزيادة على كل ذلك فأن انعدام القيم الأخلاقية عند بعض المسؤولين والعاملين كالنزاهة، والحرص على أموال الدولة له أثره في زيادة نفقات الدولة.

4.2. الأسباب الإدارية : أن سوء التنظيم الإداري وعدم مجاراته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي ولتطور وظائف الدولة، بالإضافة إلى الإفراط في التوظيف وزيادته عن حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة يساهم بشكل كبير في نمو الإنفاق الحكومي، وتعتبر هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة حقيقية لأنها ستزيد من عبء التكاليف العامة على المواطنين، بالرغم أن هذه الزيادة غير منتجة أنتاجا مباشرا لأنها لا تؤدي إلى زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، فهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية أو الناقلة منها إلى النفقات الفعلية أو الحقيقية[2].

5.2. الأسباب المالية: تتمحور هذه الأسباب في أمرين هامين:

– سهولة الاقتراض في العصر الحاضر، ما يساهم في كثرة الاقتراض حيث أصبحت الدول تميل إلى عقد القروض العامة لتلبية ما يلزمها وتغطية أي عجز في إيراداتها، مما يزيد من حجم النفقات العامة لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد.

[1] عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2] عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

– وجود فائض وموارد مالية غير مستخدمة في الإيرادات العامة وغير مخصص لغرض معين ما يحفز الحكومات على أنفاقه، وتظهر خطورة ذلك في الحالات التي يتوجب فيها تخفيض الإنفاق، حيث يصبح ليس من السهل على الدولة أن تقوم بخفض كثير من بنود الإنفاق العام[1].

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي أهم أهداف أي سياسة اقتصادية مهما كانت، ومن الضروري تحديد بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، قبل القيام بأي دراسات حوله، فما هو النمو الاقتصادي؟ و كيف يتم قياسه؟ وما هي محدداته؟.

أولا. أساسيات النمو الاقتصادي.

1. تعريف النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي، أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية. والنمو الاقتصادي قد يحدد أو يقاس إما عن طريق قياس الزيادة في الناتج القومي الحقيقي GNP أو عن طريق قياس نمو الدخل القومي الذي تحقق خلال فترة من الزمن، ومن خلال عدد السكان يمكن قياس دخل الفرد من الناتج القومي.

2. مفاهيم حول النمو الاقتصادي : لقد كانت نظرة الاقتصاديين خلال القرن التاسع عشر للنمو الاقتصادي نظرة متشائمة حيث كانوا يخشون أن يتوقف النمو، بسبب تناقص عوائد طاقات الأراضي المحدودة الضرورية لإطعام الشعوب المتزايدة بداية ، ثم بسبب تناقص عوائد موارد الطاقة والمعادن الشحيحة[2]

3. نظرة عامة حول النمو الاقتصادي اليوم: لقد شهد اقتصاد الدول الصناعية الكبرى نموا في غضون المائتان عاما الماضية حيث تحول هذا الاقتصاد من الصناعات اليدوية و الحرفية إلى الصناعات ذات الإنتاج الضخم و الكبير و المتطورة تكنولوجيا و هذا النمو طويل الأجل تحقق رغم ما واجه الاقتصاد العالمي من حالات عدم استقرار و البطالة و التضخم[3].

حيث أن الدخل الحقيقي للفرد في غربي أوروبا تضاعف ثلاث مرات تقريبا ما بين سنتي 1700/1000م، ويشير هذا التضاعف خلال سبعمائة سنة إلى معدل نمو سنوي قدره 0.16%، وما بين سنتي 1750/1700م ارتفع المعدل الظاهري للنمو إلى 0.4%، وخلال القرن والنصف اللذين تليا ذلك، تصاعد معدل النمو السنوي إلى قيم تراوح بين 1.4% و1.5%، وبهذا يكون قد احتاج الفرد العادي في القرون الوسطى إلى أربعمائة سنة ليتضاعف ، بينما انخفضت هذه المدة إلى خمسين سنة مع معدل نمو مستقر 1.4% سنويا ، وبهذا يتمتع الفرد العادي اليوم

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره ، ص 69.

[2] فريديريك شرر، **نظرة جيدة إلى النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي**،الطبعة الأولى الرياض، مكتبة العبيكان،2002، ص 8.

[3] محمد ناجي حسن خليفة، مرجع سبق ذكره ، ص 08.

سواء في بريطانيا، كندا، أمريكا، فرنسا، أو اليابان وغيرها بتشكيلة من السلع والخدمات التي تثير عجب نبلاء القرن السادس عشر وغيرهم في أوروبا [1].

ويسير النمو العالمي حاليا بسرعة بطيئة، والتغير مستمر في محركات النشاط الاقتصادي كما تظل معدلات نمو الاقتصادات الصاعدة أعلى بكثير من معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة لكنها تبقى أقل من المستويات المرتفعة الملاحظة في السنوات الأخيرة[2].

ولقد زادت مخاطر تطورات سلبية منذ الربيع ، ومن المخاطر قصيرة الأجل تفاقم التوترات الجغرافية والسياسية والتقلب في الأسواق المالية، بعد أن شهد انخفاض في الآونة الأخيرة، ومن المخاطر متوسطة الأجل الركود وانخفاض النمو الممكن في الاقتصاديات المتقدمة، وتراجع النمو الممكن في الأسواق الصاعدة. حيث زاد بطء النمو الاقتصادي العالمي في النصف الأول من عام 2014 بدرجة فاقت التوقعات، ويأتي النمو الأضعف توقعا وذلك انعكاسا للإحداث في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان وبعض اقتصاديات الأسواق الصاعدة الكبيرة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية فبعد ربع العام الأول الذي جاء مفاجئ في ضعفه، تحسن النشاط في الربع الثاني من العام و تشير الأدلة إلى أن الضعف كأن عارضا في الأساس، أما في منطقة اليورو، توقف النمو في الربع الثاني من العام، فيما يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ضعف الاستثمار والصادرات، وفي اليابان كأن الطلب المحلي عقب زيادة ضريبة الاستهلاك أكبر من المستوى المتوقع، وفي روسيا وكومنولث الدول المستقلة يعكس الضعف الملاحظ تأثير التوترات الجغرافية السياسية على الاستثمار الأجنبي، والإنتاج المحلي ومستوى الثقة، ومرة أخرى أثبت الطلب المحلي الفاتر في اقتصادات أسواق صاعدة أخرى أنه أكثر استمرارية مما أشارت إليه التنبؤات، ولاسيما في أمريكا اللاتينية، حيث أنكمش إجمالي الناتج المحلي في البرازيل وتعرض النشاط الاقتصادي إلى مفاجآت سلبية في عدة بلدان أخرى، وفي الصين بعد أداء الربع الأول الذي جاء أضعف من التوقعات، دعمت تدابير السياسة نمو أقوى في الربع الثاني من العام، وعلى وجه الإجمال ك ان النمو دون المتوقع في بعض الأسواق الصاعدة خلال النصف الأول من العام مرتبطا بضيق الأوضاع المالية في الربع الأول من العام، ولكنه لا يرتبط عموما بتباطؤ النمو في الولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لما لوحظ من نمو قوي في الواردات الأمريكية[3].

وهذه المقاييس هامة جدا للتعرف على معدلات النمو والدخل والتعريف الأول أكثر مناسبة لمن يهتم بالأمن القومي وحساب معدلات النمو الاقتصادي، والتعريف الثاني والخاص بدخل الفرد من الناتج القومي يعتبر هام عند مقارنة مستويات المعيشة بين الدول[4].

ومما سبق نستخلص ما يلي:

---

[1] فريديريك شرر، المرجع أعلاه ، ص 12.

[2] **أفاق الاقتصاد العالمي دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية**، صندوق النقد الدولي ، أكتوبر 2013.

[3] أفاق الاقتصاد العالمي ، **إصدارات صندوق النقد الدولي**، ص 2،1 ، أكتوبر 2014.

[4] محمد ناجي حسن خليفة ، **النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم** ، دار القاهرة ، مصر ، 2001، ص 05-06.

- أن النمو الاقتصادي لا يتوقف فقط عند الزيادة في إجمالي الناتج المحلي ، بل يتوجب الزيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو يجب أن يفوق معدل النمو السكاني.

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي =معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل النمو السكاني

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد زيادة حقيقية و ليست نقدية فحسب لذا يجب استبعاد التضخم بمعنى

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد لا تقتصر على فترة عابرة ، نتيجة عوامل عرضية بل تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد.

ثانيا. قياس النمو الاقتصادي: أن النمو الاقتصادي هو مؤشر عن واقع الأداء الاقتصادي، حيث من خلاله تتبين العلاقة بين مدخلات ومخرجات الاقتصاد، ومن هذا الأساس تنطلق أهمية قياس النمو الاقتصادي [1]، حيث أن دراسة دور الدخل القومي هو في صميم دراسات النمو الاقتصادي حيث عادة نستعمل معيارين أساسيين لقياس هذا الدخل.

1. الناتج المحلي الخام: هو قيمة مجموع السلع و الخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة و تستثنى السلع الوسيطية (السلع المستخدمة في أنتاج سلع أخرى). وهو يأخذ في الحسبان أنتاج المواطنين المقيمين، بما في ذلك قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل أولئك الذين يقيمون خارج البلاد وهو الأكثر شيوعا في حساب الدخل أي عوامل أنتاج ذات جنسية مقيمة سواء موجودة في الاقتصاد المحلي أو في الخارج.

2. الناتج الداخلي الخام: يشبه الناتج المحلي الخام أن لم يكن ذلك بإدراج جميع الإنتاج داخل البلاد بحيث وضعت أصولها من قبل مقيمين أجانب ولكن باستثناء قيمة الإنتاج من المواطنين الذين يعشون في الخارج، أي من طرف عوامل أنتاج مقيمة والتي تتكون من عوامل وطنية وأخرى خارجية.

أن الناتج المحلي الخام و الناتج الداخلي الخام مقسوم على إجمالي حجم السكان يقيس لنا الدخل الفردي[2].

– الناتج الداخلي الخام الحقيقي و الاسمي: يقيس الناتج الداخلي الخام الاسمي الناتج بالأسعار القائمة عند الحصول على الدخل. وبما أنه يمثل كميات مادية من الناتج والتي ينتج عنها منفعة الأفراد ورفاهيتهم، فأنه يمكن أن يتسبب في عدم فهم عمل الاقتصاد و تقييم أدائه إذا ما أخذ به على هذا النحو. وفي المقابل فأن الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة يأخذ التضخم بعين الاعتبار حيث يتم قياسه لسنوات مختلفة وبالأسعار القائمة في سنة معينة تسمى سنة الأساس [3]. إذن الناتج الداخلي الخام الاسمي هو قيمة مجموع السلع والخدمات

[1] Stanley Fischer et autre , macroéconomie,2éme édition, édition Duand ,paris, 2002 , p68.

[2] Dwight H. Perkins . Steven Radelet et David L .Lindauer , économie du développement ,3ème édition ,édition de Boeck ,Belgique , 2008, p 53 .

[3] قاسم عبد الرضا الدجيلي، د.علي عبد العاطي الفرجاني، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

المنتجة بالأسعار الجارية ولقياس رفاهية الاقتصاد بطريقة صحيحة يجب أن نقيس حجم الإنتاج مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير التغير في الأسعار. وهذا ما يسميه الاقتصاديين بالناتج الداخلي الخام الحقيقي و هو قيمة مجموع السلع و الخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة[1]

أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي لأي اقتصاد وطني غالبا ما يستعمل بوصفه مؤشرا لمعدل مستوى معيشة الأفراد في البلد والنمو الاقتصادي. لكن في الواقع ثمة مشكلات في استخدام الناتج المحلي الإجمالي الفردي لقياس جودة الحياة وجودة الوضع العام للسكان نذكر منها:

- ✓ أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي يختلف اعتمادا على سلة السلع المستعملة لتخفيض القيمة الاسمية أو اعتمادا على سنة الأساس المستعملة في القياس.
- ✓ أن الناتج المحلي الإجمالي يتضمن أنفاقا سلبيا مثل الإنفاق على تخليص الماء الملوث من التلوث أو بناء السجون.. الخ
- ✓ أن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحساب الوفورات الخارجية الايجابية التي ربما تنتج من خدمات مثل التعليم والصحة.
- ✓ أن الناتج المحلي الإجمالي لا يدخل في الحساب قيمة كل النشاطات التي تحصل خارج مك ان السوق، ولا يدخل في الحساب نشاطات القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الوطني على نحو دقيق، بل يدخل تقديرات لتلك النشاطات فقط.
- ✓ أن الناتج المحلي الإجمالي لا يحسب المشتريات من السلع التي لم تنتج في سنة مالية معينة مثلا السيارات والمنازل المستعملة.
- ✓ الناتج المحلي الإجمالي لا يوفر أية معلومات حول ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع المنتجة والتي ربما تعكس تغييرا في مستوى المعيشة.

كما أن الاقتصاديين واعين جيدا لنقاط ضعف الناتج المحلي الإجمالي أو نواقصه، وهكذا يجب دائما أن ينظر له فقط بوصفه مؤشرا وليس مقياس مطلقا[2].

3.طرق قياس النمو الاقتصادي: أن قياس الإنتاج الكلي في المحاسبة الوطنية هو الناتج الداخلي الخام ،حيث هناك ثلاث طرق لتقدير الناتج الداخلي الخام لاقتصاد ما.

1.3. طريقة الإنفاق : الناتج الداخلي الخام هو قيمة السلع و الخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة [3] أن الإنفاق الكلي حتما سيكون مساوي مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي انطلاقا من كون أن عملية

---

[1] Gregory N, mankiw, Macroéconomie , 3 ème édition , Boeck , Belgique ,2003, p 27 .

[2] محمد صالح تركي القريشي،**علم اقتصاد التنمية** ،دار إثراء للنشر ،عمان ،الطبعة الأولى،2010 ،ص 73،74.

[3] Olivier blanchard, Daniel Cohen, **Macroéconomie** , édition pearson éducation, 4eme édition France, 2006, p 18.

أنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين ،هذا يعني أن هناك طرف أخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل[1]

الناتج الداخلي الخام= الإنفاق الكلي

$$Y=C+I+G+(M-X)$$

C : الاستهلاك (أنفاق القطاع العائلي).

I : الاستثمار (أنفاق قطاع الأعمال).

G : الإنفاق الحكومي.

(X-m): صافي الصادرات[2]

2.3. طريقة القيمة المضافة: الناتج الداخلي الخام هو مجموعة القيم المضافة المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة حيث أن القيمة المضافة لعملية إنتاجية هي قيمة المنتوج النهائي منقوص منها قيمة الاستهلاكات الوسيطية.

القيمة المضافة =مجموع القيم المضافة = قيمة المنتوج النهائي – قيمة الاستهلاكات الوسيطية.

3.3. طريقة الدخل: الناتج الداخلي الخام هو إجمالي الدخول المحصل عليها في الاقتصاد خلال فترة محددة حيث تختلف هذه الطريقة في تقدير الناتج الداخلي الخام والتي تعتمد على الدخل على عكس الطريقتين السابقتين التي اعتمدنا فيهما على الإنتاج.حيث جزء من هذه الدخول هو عبارة عن الرسوم التي تفرضها الدولة على المبيعات (ضرائب غير مباشرة)، وجزء آخر هو عبارة عن مجموع الأجور و هو ما يعرف بعائد العمل والجزء المتبقي هو عبارة عن عائد رأسمال والمتمثل في الأرباح

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني[3].

ومن المعروف أن تقدير الدخل الوطني الذي نحصل عليه بهذه الطريقة هو يسمى الدخل الوطني بتكلفة عناصر أو عوامل الإنتاج وبذلك إذا أردنا الحصول على الناتج الوطني بسعر السوق فأنه يجب أن نضيف على التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة وقيمة الاهتلاك.

– **خدمات ربات البيوت:** لا يشمل حساب إجمالي الناتج الوطني قيمة الخدمات التي تقوم بها ربات المنزل في البيت والمتمثلة في القيام طهي العام والتنظيف ومساعدة الصغار في التنظيف رغم أنها قيمة جدا وذلك لأنها تقدم دون مقابل.

– **الإنتاج العائلي المخصص للاستهلاك العائلي:** أن كل ما ينتج أو يصنع بهدف الاستهلاك داخل الأسرة مثل صنع ملابس من قمصان وجوارب وغيرها لأفراد الأسرة من طرف ربات العائلة لا تدخل أيضا في حساب الناتج الوطني.

---

[1] Gregory N, mankiw , opcit ,p21.

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص130 .

[3] Olivier blanchard, Daniel cohen, opcit , p19.

– **النشاطات الاقتصادية غير القانونية:** ونعني بها أنتاج المخدرات والإنتاج غير المصرح به بهدف التهرب من الضرائب إلى غير ذلك لا يتم إدخاله في حساب الناتج الوطني[1]

ثالثا: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.

يرتبط مستوى الحياة في أي اقتصاد بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد من السلع و الخدمات ، وهذه الإنتاجية مرتبطة بكمية رأسمال المادي ورأسمال البشري و مجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عند العمال[2]. ويتولد النمو الاقتصادي نتيجة دمج عناصره الأساسية والمتمثلة في :

- **العمل:** تعتبر العمل عاملاً مؤثراً بشكل كبير في عملية الإنتاج، وهو عبارة عن القدرات الجسمية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في العملية الإنتاجية، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشطين الجاهزين للعمل والقادرين وبساعات العمل التي يبذلها كل عامل، وتساهم الزيادة في عدد السكان في ارتفاع حجم العمالة في الدولة، ويتم تحسين وتطوير عنصر العمل عن طريق التدريب والتعليم . [3]
- **رأس المال:** ينتج تراكم رأس المال عندما تدخر الأمة ومن ثم تستثمر جزءاً من دخلها الحالي، بقصد زيادة الإنتاج والدخل في المستقبل. كذلك يمكن أن ينتج تراكم رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية[4]، وهو يساهم بدرجة كبيرة في تطوير البنية التحتية للاقتصاد التي تساعد في تسريع العملية الإنتاجية والاستثمارية[5] .
- **التقدم التكنولوجي:** وهو تنظيم جديد للإنتاج يسمح باستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وأن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني، فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي. [6]

1. قياس النمو الاقتصادي: يقاس النمو الاقتصادي عادةً من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط من أهمها :

1.1. المعاملات النقدية للنمو: والتي يتم حسابها استناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك خلال تحويل كل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة. ويعتبر ذلك أفضل

---

[1] عمر صخري ،**التحليل الاقتصادي الكلي**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية،1991، ص 20-21.

[2] Gregory N Mankiw,Mark P .Taylor, principes de l'économie ,traduction de d'Élise Tosi, édition de Boeck, Belgique, 2010, p 669.

[3] شادي جمال الغرباوي، **أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015، ص : 23 .

[4] كامل رشيد علي التل، **أثر التعليم على النمو الاقتصادي حالة الأردن**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 1991، ص : 44 .

[5] حمزة مرداسي، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي حالة الجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2009 _ 2010، ص : 38 .

[6] بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية_دراسة مقارنة: تونس_الجزائر_المغرب** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010_2011، ص : 70 .

الأساليب المتاحة رغم التخفيضات التي تسجل عليها *، والتي تهدف إلى محاولة الاتفاق على نظام عالمياً مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة .[1]

2.1. المعدلات العينية للنمو: يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو من الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد استخدمت مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة، ونصيب الفرد من السلع الغذائية ....إلخ.

3.1. مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج القومي مقوماً بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف تبعاً لذلك المقياس.

ويمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى :[2]

- **النمو الاقتصادي المكثف:** يتمثل في نمو الناتج الوطني بنسبة تفوق نمو السكان، مما يؤدي إلى ارتفاع نمو الدخل الفردي .
- **النمو الاقتصادي الموسع:** ويتمثل هذا النمو في كون نمو الناتج الوطني يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي يكون ساكناً.

2. محددات النمو الاقتصادي: تتعدد محددات النمو الاقتصادي ومن أهمها نذكر ما يلي :

1.2. الاستثمار: يعتبر زيادة معدل الاستثمار من أهم المتغيرات الكلية تأثيراً في النمو الاقتصادي وهذا ما توصلت إليه نظريات النمو المختلفة. فقد توصل " Solow _ Swan " إلى أنه كلما قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقاً من حالة التوازن، فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد ومن ثم الزيادة في الإنتاج والدخل وهذا سوف يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الدولة.

2.2. القطاع المالي: يلعب القطاع المالي دوراً مهماً في عملية النمو الاقتصادي وبذلك يمثل مفتاحاً لعملية التراكم الرأسمالي من جهة، وأساساً للتطور التكنولوجي من جهة أخرى، إذ أنه يعمل على تعبئة المدخرات وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، كما أنه يزيد من خلق الثقة والضمان للأفراد والمؤسسات، وهذا كله يساهم في تطوير الاستثمار المحلي بشكل ينعكس إيجاباً على الإنتاج والنمو الاقتصادي .[3]

---

* **وأهمها:** سوء التقدير، وإغفال أثر التضخم، ونسب التحويل فيما بين مختلف العملات.

[1] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008 _2009، ص : 10 .

[2] عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة تحليلية وقياسية 1972 – 2008**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010 – 2011، ص : 63.

[3] طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970 – 2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2013- 2014، ص : 95 .

3.2. الإنفاق الحكومي: يعتبر الإنفاق الحكومي محركاً للنمو الاقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فإن توجيه هذا الإنفاق نحو القطاعات الاقتصادية غير الحيوية والتي لا تدر إيرادات لدعم الميزانية العامة يؤدي لحدوث عجز في ميزانية الدولة، ومن ثم يتسبب في الركود الاقتصادي. وينقسم الإنفاق العام إلى شقين: **الأول**، الإنفاق العام الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني من خلال المكافآت (المرتبات والأجور) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلاً عن الزيادة في المقدرة الإنتاجية للدولة. **الثاني**، الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضا إلى زيادة المقدرة الإنتاجية (يمكن أن يؤدي الإنفاق الاجتماعي على الخدمات الصحية والتعليمية، والتدريب الفني للعمال إلى الارتقاء بمستوى العمالة وهذا ما ينعكس إيجاباً على المقدرة الإنتاجية)، فضلاً عن إسهامها في زيادة الناتج الوطني الجاري.[1]

4.2. كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، وغيرها، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان نحو الاستغلال الأمثل، فيمكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي مستقبلاً.[2]

5.2. الانفتاح التجاري: إن الأدبيات والأبحاث التي بحثت في هذا المحدد رأت أنه كلما زاد مؤشر الانفتاح على التجارة [*] وحركة رؤوس الأموال، ارتفع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي وتسارع النمو ، حيث بينت دراسة "Sachs & Warner 1997 "أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً تنمو بـ 2 % و5 % نسبة إلى الدول الأخرى

6.2. كمية ونوعية الموارد البشرية: قام كل من (Nelson and Phelps 1966، Lucas 1988، Romer 1990 وآخرون) تحليل دور التعليم (تكوين رأس المال البشري) في عملية النمو الاقتصادي، وقد حددت هذه الدراسات طريقتين يستطيع من خلالهما الاستثمار التعليمي المساهمة في النمو. الأولى يستطيع رأس المال البشري المشاركة مباشرة في الإنتاج كعامل إنتاجي، والثانية يستطيع رأس المال البشري المساهمة في زيادة التقدم التقني حينما يسهل التعليم، الابتكارات، اعتماد تكنولوجيات جديدة، وبهذه الطريقة يؤثر رأس المال البشري على الإنتاجية.

---

[1] علي سيف علي المزروعي- إلياس نجمة، **أثر إنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990–2009**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد28، العدد: 01، 2012، ص: 621.

[2] بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008 – 2009، ص ص : 8 – 9 .

[*] مؤشر الانفتاح التجاري = (الصادرات + الواردات / الناتج المحلي الإجمالي) × 100

رابعا: النمو الاقتصادي والتنمية:

1. مفهوم التنمية الاقتصادية: تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية فالبعض يعرفها على أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي. ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وعلى العموم فأن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء. وعلى ذلك فأن العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي:

1.1. جميع ما انطوت عليه عملية النمو و التي تتمثل في:

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية
- أن تكون الزيادة على المدى الطويل

2.1. عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية و تتمثل في:

- تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي: عن طريق تصحيح الاختلالات الهيكلية والقضاء عليها وذلك عن طريق الاهتمام بالصناعة وإعطائها دفعة قوية، حيث يربط الاقتصاديون في الوقت الحالي بين حالة التخلف والتخصص في الإنتاج الأولي فقط. بحيث تهدف التنمية إلى توسيع الطاقة الإنتاجية .
- تعمل التنمية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وهذا الأمر كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي وعلى الرغم من أن العديد من الدول تحقق معدلات نمو مرتفعة أي زيادة كبيرة في الناتج المحلي ،إلا أنها معظم هذه الزيادات تستأثر بها الطبقة الغنية و لا تستفيد الطبقة الفقيرة إلا من زيادات متواضعة ، أما التنمية الاقتصادية فهي من أهدافها أن يصاحب هذا النمو إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة والاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولوية للسلع الأساسية خاصة التي تحتاج إليها الطبقة الفقيرة[1]

2. النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: النمو الاقتصادي يعني الزيادة الثابتة أو المطردة في السعة الإنتاجية للاقتصاد القومي والتي تساعد مع مرور الوقت في زيادة الدخل والإنتاج العام، في ظل الحكم الراشد والعدالة في التوزيع. بمعنى لو أننا أنتجنا مليون طن من الذرة في هذه السنة ثم زاد أنتاجنا خلال السنتين القادمتين بالضعف، عندها يمكننا أن نقول أننا قد حققنا نمواً اقتصاديا بمقدار الضعف في أنتاجنا العام وبالتالي الضعف في دخلها العام أو القومي. والزيادة في النمو الاقتصادي لا تعنى تماماً أي تقدم في حالة البلد لأن هناك العديد من العوامل التي يجب وضعها في الحسبان حتى نستطيع الحكم بأن النمو قد أدى إلى تحسن. فمثلاً لدينا الهند بلد يعتبر مواطنوه

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ،**التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية و تطبيقية** ،قسم الاقتصاد ،جامعة الإسكندرية، 2000، ص 55 .56. 59

من أفقر الشعوب في العالم ولكن الناتج المحلي في الهند يبلغ ثلاثة أضعاف الناتج المحلي للسعودية، وشهدت الهند نمواً اقتصاديا في خلال ثلاث سنوات بنسبة 5.5 بالمائة. والسبب في أن هذه النسبة لا تمثل أي تنمية هو أن عدد السكان في الهند يبلغ بليون نسمة ولهذا فأن هذا الدخل لا يفي بمتطلبات ربع سكان الهند. وبالتالي لا يمكننا الحكم على تقدم أو التنمية الاقتصادية في دولة بمجرد معرفة دخلها.

أما التنمية الاقتصادية فهي مفهوم أكثر شمولا وسعة من مفهوم النمو وهو المفهوم الذي يحدد مدى تقدم الدولة أو تخلفها اقتصاديا واجتماعيا ودوليا، ولذلك تحرص كل الدول الجادة وذات الحكم الراشد، علي التنمية الاقتصادية وليس النمو الاقتصادي حتى يتم لها التقدم والتطور الحقيقي[1]

3. ا لتنمية المستدامة: تدل التنمية المستدامة على تلبية احتياجات الإنسان من خلال التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتقني والحفاظ على نظم وموارد الأرض الطبيعية[2].

عرف العالم خلال العقود الثلاثة الماضية وعيا كبيرا بأن نموذج التنمية الحالي (نموذج الحداثة) لم يعد مستداما،بسبب تسبب نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض (الدفء الكوني)، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما أدى بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى تبني نماذج تنموية بديلة مستدامة تعمل على تحقيق التوافق بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة والحفاظ على البيئة واستدامتها من جهة أخرى .

تتمثل الأولى في أن كثيرا من الموارد التي نعتبر وجودها الآن من المسلمات معرضة للنفاذ في المستقبل القريب، أما الثانية فتتعلق بالتلوث المتزايد الذي تعاني منه بيئتنا، والناتج عن الكم الكبير من الفضلات الضارة التي ننتجها. ونتيجة لذلك فقد أسهمت الضغوط المشتركة لازدياد الوعي بالندرة القادمة إلى بروز مسألة الحفاظ على البيئة واستدامتها كموضوع مهم سواء في مجال الفكر أو السياسة. ففي المجال الفكري أسهم الشعور بالوضع المتدهور لبيئة الأرض في ظهور حقل معرفي جديد يعرف بالسياسة الإيكولوجية Ecopolitics التي عرّفها جيوماريز Guimaraes على أنها "دراسة الأنساق السياسية من منظور بيئي"، والذي يعني أن الإلمام بعلم الطبيعة يعتبر بنفس أهمية الإلمام بالعلوم الاجتماعية والسياسية عند دراسة الأنساق الإيكولوجية وقدراتها. ولذلك فأن شيوع فكرة التنمية المستدامة في أدبيات التنمية السياسية منذ منتصف ثم انينات القرن العشرين مثل في جزء منه محاولة لتجاوز إخفاق النظرية السلوكية في مجال التنمية، التي تبنت نموذج الحداثة، والبحث عن نموذج جديد يعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية والحفاظ على بيئة سليمة ومستدامة.

[1] محمد الفاتح عبد الوهاب ،**النمو الاقتصادي من اجل التنمية الاقتصادية و علاج مشاكل البطالة و الفقر**،الحوار المتمدن ،العدد 2008،2371.

[2] محمد بني هاني ، **دور البرلمانات في دعم التنمية المستدامة ،مفهوم التنمية المستدامة**، مجلة الاتحاد البرلماني العربي ، العدد 93 ، أفريل 2005.

أما على المستوى السياسي فقد بدأ المجتمع الدولي، منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، يدرك مدى الحاجة إلى مزيج من الجهود السياسية والعلمية لحل مشاكل البيئة وعندها أصبح مفهوم التنمية المستدامة يمثل نموذجا معرفيا للتنمية فعي العالم، وبدأ يحل مك ان برنامج "التنمية بدون تدمير " Development without Destruction " الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP في السبعينات ومفهوم "التنمية الإيكولوجية Ecodevelopment " الذي تم تطبيقه في الثمانينات. ووصل الاهتمام العالمي بالقضية البيئية ذروته مع تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الأرض Earth Summit فعي 1992م. فقد اهتم تقرير التنمية الإنسانية العالمي عام 1995، بعنصر الاستدامة، من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال [1]

المطلب الثالث :نماذج النمو الاقتصادي الكلي التي تستخدم موارد الإنفاق العام:

زاد توجه الاهتمام إلى دراسة وتفسير ظاهرة النمو المطرد في الإنفاق العام، هذا النمو الذي شمل جميع الدول الصناعية والنامية الأمر الذي اقتضى تطوير نظرية علمية حول هذه الظاهرة. وقد تمثل ذلك في محاولتين ،الأولى قام بها الاقتصادي الألماني "أدولف فانغر". أما المحاولة الثانية فقد كانت فرضية "الأثر الإزاحي Displacement effect "[2].

أولا.تقديم قانون فانغر:

اهتم العالم الألماني الاقتصادي أدولف فانغر (Wagner) بدراسة التطور المالي للدولة في عدد من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر (1892) وهو أول من لفت الأنظار إلى ظاهرة زيادة النفقات العامة، بعد أن درس حجم النفقات العامة في هذه الدول، و كشف على علاقة زيادة النفقات العامة بنمو الناتج الوطني، واعتبر أن الزيادة في النفقات العامة، قانون عام للتطور الاقتصادي وسماه (قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي).

فحسب رأي فانغر أن النشاط الحكومي يزداد كمّ ا ويتعدّ د نوعا بمعدّ لأكبر من معدّل الزيادة في النمو الاقتصادي ومن معدّل زيادة السكان، ويفسّر تلك الزيادة بسنة التطور، فالدولة تنمو وتتطور وتزداد التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد ومن ثم فأن نفقاتها تزداد تبعا لذلك، وبالرجوع إلى البيانات الإحصائية الخاصة بتطور الإنفاق العام في العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية، تظهر بوضوح اتجاه النفقات العامة إلى التزايد باطراد بغض النظر عن درجة النمو الاقتصادي والفلسفة المذهبية السائدة فيها.

وفقا لقانون فانغر، فأن هناك ثلاثة أسباب تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي[3]:

---

[1] عبد الله بن جمعان الغامدي ، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة** السعودية،2007، ص2،3.
www.ao-academy.org/docs/altanmiyah_almostadama (2014-11-18)

[2] منير الحمش، (2008)، **تداعيات السياسة المالية الانكماشية على مستوى الفقر: حالة سوريا** ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثامن للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية – 10 نوفمبر، الرباط2008.

[3] منير الحمش، **تداعيات السياسة المالية الانكماشية على مستوى الفقر: حالة سوريا**، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثامن للجمعية العربية للبحوث لاقتصادية –10 نوفمبر، الرباط 2008.

- عامل التصنيع والتحديث، مما يستوجب قيام السلطة بهذه الأعمال و يستدعي ذلك زيادة الإنفاق العام على المجالات التي تضمن فرض العقود والاتفاقات وحفظ الأمن والعدل وحكم القانون.
- أن النمو في الدخل الحقيقي يؤدي لا محالة إلى التوسع النسبي في الإنفاق الرفاهي والثقافي والتعليم.
- أن التطور الاقتصادي والتغيرات السريعة في الثقافة عاملان يتطلبان أن تسيطر الحكومة على إدارة الاحتكارات الطبيعية. وذلك من أجل زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي، وكذلك لتوفير الاستثمارات اللازمة في بعض القطاعات التي يحجم عنها القطاع الخاص.

ثانيا: الاثر الإزاحي لـ Peacock and Wiseman-

في حين أن القانون فانغر قدم تفسير لاتجاه الإنفاق العام في علاقته بالنمو الاقتصادي، قدم كل من "بيكوك /وايزمأن"[1] في دراستهما تحت عنوان "نمو الإنفاق العام في المملكة المتحدة " سنة 1961، تفسير للتقلبات في الإنفاق الحكومي مع مرور الوقت على أساس الخبرة المكتسبة في المملكة المتحدة. خلال الفترة 1955/1890. وفي رأيهم، فأن دراسة سلوك الإنفاق من سنة لأخرى قد تكون أكثر أهمية لصياغة السياسات من خلال تحليل الاتجاهات على المدى الطويل.

قد لاحظا أن النفقات والإيرادات لا تنمو بنفس النسبة في المملكة المتحدة. وبدلا من ذلك، لاحظا أن هناك طفرات مفاجئة وانخفاض في النفقات، وأن هذا الإنفاق يأخذ نمطا مشابها للقفزات حيث لاحظا أن تطور الإنفاق العام خلال الزمن، يشبه الهضبة التي تنتابها ارتفاعات وتأتي هذه الارتفاعات متزامنة مع فترات الحروب، أو الإعداد لها، أو فترات الاضطراب الاجتماعي[2].

بلغت الإيرادات الحكومية والإنفاق أعلى مستوى لها خلال الحرب وأنها لم تنخفض إلى مستوى ما قبل الحرب وحتى بعد أن انتهت الحرب. وحسب كل من "بيكوك /وايزمأن" فأن هذا السلوك تتحمله الشعوب من خلال زيادة عبء الضريبة والتي تزداد خلال فترات الحروب، مما يساعد الحكومة على القيام بالمهام التي لا يمكن أن تتعهد قبل الاضطراب. وقد أطلق على هذه الزيادة في مستوى الإنفاق الحكومي بالنسبة إلى الناتج القومي بفرضية "الأثر الإزاحي – displacement effect".وتقوم هذه الفرضية على[3] :

- أن الحكومة تكون قادرة دائما على إيجاد طرق مجدية لأنفاق الدخول أو العائدات المتاحة.
- أن الشعوب غير راغبة في معدلات الضرائب العالية.
- أن الحكومات ليس أمامها سوى القبول برغبات الشعوب هذه.

---

[1] Alan T. Peacock, and Jack Wiseman,(1961), The Growth of Public Expenditure in the United Kingdom, A Study By The

[2] Nat Ramachandra Naidu Chereddi, (1993),ional Bureau Of Economic Research, London: Oxford University Press. Control and Management of Government Expenditure (A Study of the Government Expenditure in Andhra Pradesh): Chapter 1 ,pp 10, PhD Thesis – Faculty of Commerce and Management Studies, Andhra University, Vishkhapatmam, INDIA.

[3] منير الحمش،**تداعيات السياسة المالية الانكماشية على مستوى الفقر: حالة سوريا**، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثامن للجمعية العربية للبحوث لاقتصادية –10نوفمبر، الرباط،2008.

استخلص كل من بيكوك/وايزمأن، من ذلك أن الضرائب تبقى بالعادة ثابتة أو مستقرة في فترات السلام، وبما أن الطاقة الضريبية محدودة، فأن الإنفاق العام لا يمكن أن ينمو بمعدلات كبيرة، وفي فترات السلام تظهر فجوة بين رغبات الحكومة في الإنفاق وقدرتها الفعلية على ذلك، ولكن في حالات الحروب والاضطرابات الاجتماعية تتقلص الفجوة وتتصاعد الطاقة الضريبية إلى مستويات أعلى، انطلاقا من أن المعدلات العالية للضريبة تصبح أكثر قبولا في هذه الحالات. وتقر هذه الفرضية بوجود عوامل أخرى تأخذ صفة الديمومة قد يكون لها تأثير في معدلات نمو الإنفاق الحكومي، ومن هذه العوامل التغييرات السكانية و الأسعار والبطالة.

إن عملية ترشيد وتوجيه الإنفاق الحكومي يتطلب توافر مجموعة من الدعائم وخاصة التحديد الدقيق لحجم الإنفاق الحكومي الأمثل الذي يتوقف في تحديده على أسس علمية، وكذا انطلاقا من الدراسات الاقتصادية التطبيقية. ونجد أن أعمال بارو حدّدت أهم المعايير لصياغة الحد الأمثل لحجم الإنفاق الحكومي والذي يتحدّد عندما تصبح إنتاجيته الحدية مساوية للصفر.

حيث تم تقديم مجموعة من الدراسات النظرية والتطبيقية ، والتي عرضت تحديد الحد الأمثل للتدخل الحكومي من خلال تصوير العلاقة بين حجم التدخل الحكومي والنمو الاقتصادي بمنحنى على شكل مقلوب الحرف U وعرف هذا المنحنى بمنحنى "BARS"[1] الشكل البياني (02) يوضح هذه العلاقة، حيث أن المحور الأفقي يعبر عن حجم التدخل الحكومي في حين المحور العمودي يقدم معدلات النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (02) يمثل منحنى "BARS"

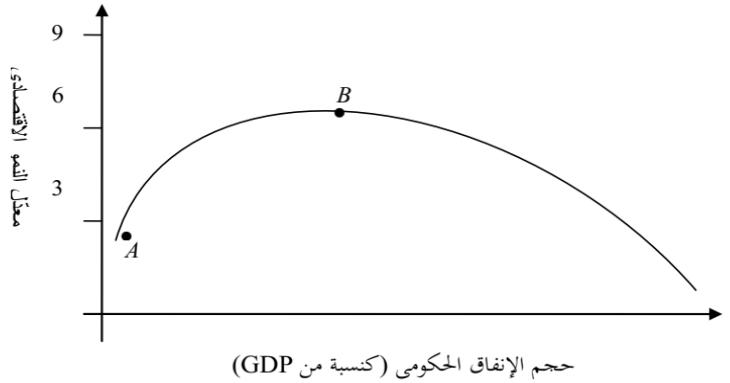

المصدر: ناصور عبد القادر، دحماني محمد، **النمو الاقتصادي وإتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر** ، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة أبة بكر بلقايد، تلمسان، العدد 11، 2012، ص:06.

إذا كانت الحكومات تتعهّد القيام بالأنشطة المناسبة من خلال ترتيبها حسب إنتاجية كل نشاط فإن الإنفاق الأولي سيعمل على تعزيز النمو الاقتصادي ،ينتقل المنحنى من A إلى B (ولكن النفقات الإضافية في نهاية المطاف ستأخّر النمو الاقتصادي)يتحرك المنحنى بالانخفاض على يمين النقطة B

[1] Services. Economic Dimitar Chobanov, Adriana Mladenova, wh Inquiry, April, 1996, Volume 43.at is the optimum size of government, Institute for Market Economics, Bulgaria, august, 2009, pp 8-9.

المبحث الثاني: التراث العلمي السابق.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مراجعة بعض الأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث سيتم التعرض إلى جملة من الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية.

المطلب الأول:الدراسات السابقة.

حسب ما تم الإطلاع عليه كانت أهم الدراسات السابقة في هذا الموضوع وذلك بشكل جزئي فقط متمثلة فيما يلي:

- **الدراسة الأولى: ليلى غضابنة**[1]: تهدف هذه الدراسة إلى اختبار السببية بين الإنفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، واختبار صحة فرضية فاجنر على حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1990- 2012، حيث تبين من خلال اختبار دكي فولر الموسع (ADF) عدم سكون المتغيرات عند المستوى باستثناء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول. وبتطبيق طريقة التكامل المشترك، ومن خلال اختبار السببية، أشارت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%، كما وأظهرت نتائج اختبار السببية لغرانجر إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي نحو الناتج المحلي الإجمالي .

- **الدراسة الثانية: علي سيف علي المزروعي** [2] : هدف هذا المقال إلى إبراز الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي وذالك في الفترة الممتدة من 1990- 2009، واستخدم الباحث المنهج القياسي لإظهار العلاقة معتمد على أسلوب الانحدار الخطي البسيط بين الإنفاق العام (متغير مستقل) والناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع) . وتوصلت الدراسة إلى:

زيادة الإنفاق العام في الإمارات بمليون درهم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي ب 159.4مليون دره م، يفسر الإنفاق العام التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 90%، هناك تأثير معنوية الإنفاق العام على مختلف مصادر الناتج المحلي الإجمالي .

- **الدراسة الثالثة: دراسة ادريوشد حماني وعبد القادر صور** [3] : حيث هدفت هذه الدراسة إلى إثبات صحة قانون فاجنر في الجزائر، وتناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة 1970-2009. استخدمت الدراسة نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL و باستخدام منهج الحدود، توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي وحجم الإنفاق الحكومي في أربع إصدارات تعكس الإطار النظري لقانون فاجنر وتدعمه. كما أظهر

---

[1] ليلة غضابنة، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة1990-2012**، ا لمجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، ا لد2، العدد الأول، 2015 .

[2] علي سيف علي المزروعي، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال1990-2009**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ا لد 28، العدد1، 2012 .

[3] ادريوشد حماني وعبد القادر ناصور، مرجع سابق، ص1-32 .

تحليل المدى الطويل أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير ايجابي كبير ومعنوي على حجم الإنفاق الحكومي، وعليه توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن قانون فاجنر صالح لتفسير علاقة النمو الاقتصادي بحجم الإنفاق الحكومي في الجزائر .

- **الدراسة الرابعة: دراسة داغر**[1] هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين الإنفاق العام على مشروعات بنية التحتية والنمو الاقتصادي، وتحديد أثر الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية في ليبيا خلال 1970– 2004. استخدمت الدراسة نموذج سببية جرانجر لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، وقد بيّن الاختبار وجود علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي ومشروعات البنية التحتية .

- **الدراسة الخامسة : دراسة الحاقبني مفرج**[2] تناولت الدراسة اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستخدام طريقة التكامل المشترك خلال الفترة 1969–2000، وقد توصلت الدراسة إلى إثبات وجود علاقة مستقرة في الأجل الطويل بين الناتج القومي الحقيقي كمقياس للن مو الاقتصادي والإنفاق الحكومي الحقيقي، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاهين بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وبين الناتج المحلي الإجمالي النفطي والإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية .

- **الدراسة السادسة: دراسة Chipaumira**[3] تناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، حيث قامت باختبار مدى صلاحية النظرية الكنزية والكلاسيكية للاقتصاد الكلي للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، استخدمت الدراسة البيانات الفصلية للفترة 1990 –2010، وقامت بتطبيق كل من اختبار جرانجر Granger وجوه انس Johansen، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج معاكسة للنظرية الكنزية، حيث اثبت التحليل وجود علاقة سببية سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، فقد اثبت التحليل أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% في جنوب إفريقيا يؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة 5.6 %، وارجع الباحث ذالك إلى عدم كفاءة برامج الحكومة الإنفاقية في جنوب إفريقيا.

- **الدراسة السابعة: دراسة Ghalib**[4] هدفت الدراسة بتحليل العلاقة بين أنواع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الأمد الطويل في السويد للمدة 1963–2006 باستخدام منهج ARDL والتكامل المشترك واختبار BOUNDS، أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية على المدى الطويل بين مجموع نفقات الاستهلاك الحكومي (باستثناء الدفاع) كنسبة ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي .

---

[1] داغر علي، **الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الإقتصادي في ليبيا** منهج السببية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد15 .

[2] الحاقبني مفرج، **اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية** مجلة دراسات العلوم الإدارية، ا لد 13 ، العدد 1، 2004م .

[3] Chipaumira , G. hlanganipaingirande, mangena, yowukai rusua, 2014, the impact of covernment spending on economic growth:case of sauth Africa 1990-2010 , Mediterranean journal of scial rome, Italy, journey .

[4] Ghalib absar a.minhas , 2010, an ARDL approach to integration analysis of Swedish public consumption expenditures , testing Wagner's law , applied econometrics , Stockholm universit

– الدراسة الثامنة: دراسة[1] bagdige and cetintas، اعتمدت الدراسة على اختبار قانون فاجنر للعلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي لحالة الاقتصاد التركي خلال الفترة 1965 –2000، وذالك بافتراض أن الإنفاق الحكومي نتيجة وليس سببا لنمو الناتج المحلي الإجمالي ولكن تجريبيا باستخدام اختبار التكامل المشترك واختبار سببية غرانجر إذ لم يجد الباحثان علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين المتغيرين وتوصلا إلى أن كل من فرضية فاجنر وفرضية كينز غير صالحتين لحالة تركيا .

- الدراسة التاسعة: Ali Othman[2]،أن الهدف من هذه الدراسة هو بي ان العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال المدة 1965-1996، الدراسة اعتمدت التطورات الأخيرة في تحليل السلاسل الزمنية لاختبار الخصائص الإحصائية للمتغيرات إلى حد سواء، بحيث تشير النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية خلال تلك المدة وهذا يدعم وجود قانون فاجنر مما يعني أن الإنفاق الحكومي يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي

- الدراسة العاشرة: البيطار والحموري 1994، "أثر النفقات العامة على زيادة العجز في الموازنة العامة،الاقتراض الحكومي، الأسعار والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1967-1993" ، هدفت هذه الدارسة إلى تحديد أثر النفقات العامة على كل من زيادة العجز في الموازنة العامة ،الاقتراض الحكومي، الأسعار والنمو الاقتصادي في الأردن بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى خلال الفترة 1967-1993. ولقد توصلت الدارسة إلى أن زيادة النفقات العامة كأن لها أثر قوي وايجابي في زيادة كل من: عجز الموازنة العامة، الاقتراض الداخلي والأسعار. في حين كأن لها أثر ضعيف على النمو الاقتصادي بالأردن

- الدراسة الحادي عشر: Falo 2006، هدفت إلى تحليل التداخل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في البرتغال خلال الفترة 1980-2003، وبصفة خاصة اثر محتويات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج ، وقد توصلت الدارسة إلى أن الإنفاق العام على التعليم والصفقات الاقتصادية من أهم اهتمامات الدولة لتحقيق نمو طويل المدى. في حين أن الصحة هي وسيلة مهمة لزيادة النمو الاقتصادي في المدى القصير وليس في المدى الطويل

- الدراسة الثانية عشر: Alexiou 2009، قامت بدارسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في جنوب شرق أوربا، وتم تقدير المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى. ولقد توصلت الدارسة إلى أن الإنفاق الحكومي على تكوين رأسمال والاستثمار الخاص وانفتاح التجارة لهم أثر موجب على النمو الاقتصادي .

[1] bagdige muhlis, and çetintas hakan ,2004,causality between public expenditure and economic growth; the Turkish case, journal of economic and social research,1(6) ;53-72 .

[2] Ali othman al-hkami,2002,time-series analysis of the relation ship between government expend detour and GDP in the kingdom of Saudi Arabia J.King soud unv. Vol 14,admin.sa.2.p105-144.

- **الدراسة الثالثة عشرة: دراسة بودخدخ 2010**، التي هدفت إلى تحديد مدي تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001- 2009، وقد توصلت الدارسة إلى غياب الترشيد في الإنفاق العام بحيث أن هناك عدد من البرامج و المشاريع تجاوزت تكاليفها ما خصص لها في ميزانيتها الأولية نظرا لضعف الدارسات التقنية

- **الدراسة الرابعة عشرة: دراسة القرعان 1996**، والتي هدفت إلى تحديد "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالأردن خلال الفترة 1968-1993"، معتمدة في ذلك على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لتقدير النموذج. ولقد توصلت الدارسة إلى ايجابية الأثر الكلي للأنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: موقع الدراسة من الدراسات السابقة.

إن موضوع العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي كحقل للدراسة ليس بجديد، وتعد دراستنا تكملة للدراسات السابقة ومساهمة تستند إليها الدراسات اللاحقة، فوفقا لمعلوماتنا لا توجد دراسات كثيرة درست العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الاتجاهين بمعني تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وتأثير النمو الاقتصادي على الإنفاق الحكومي.

فالدراسة التي نحن بصدد القيام بها ستقوم بتحليل العلاقة بين متغيرين اقتصاديين خلال الفترة 1990-2017، ويمكن ملاحظة أن أغلب الدراسات السابقة استخدمت الجانب التحليلي أو الجانب القياسي عكس هذه الدراسة التي ستقوم بإثبات شكل العلاقة بين المتغيرين عن طريق التحليل والقياس معاً. وبالتالي سيساهم ذلك في إيجاد العلاقات التبادلية والتشابكية بين المتغيرين التي تفسر العديد من الظواهر الاقتصادية.

ويعد بحثنا هذا حلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة، ولبنة جديدة تستند إليها البحوث اللاحقة.

خلاصة الفصل:

يعتبر الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي، إذ يشكل انطلاقا من ذالك حوالي 3/1 من إجمالي الناتج المحلي في كل الدول، وذالك يرجع بالأساس إلى تصورات التحليل الكنزي الذي يقر بأهمية ساسة الإنفاق العام كأداة من أدوات الساسة المالية، انطلاقا من مبدأ " الطلب يخلق العرض"، ويتجلى اثر الإنفاق العام على الطلب الكلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي، إذ لم يعد الارتكاز قائما في تفسير سلوك استهلاك الأفراد قائما على الدخل الجاري فقط كما جاء به التحليل الكنزي، وإنما تلعب توقعات الأفراد بشأن الظروف المالية والاقتصادية المستقبلية دورا في سلوك الأفراد الاستهلاكي وحتى في سلوك المؤسسات الإنتاجي ومن ثم فأن هذه التوقعات تؤثر على فعالية الإنفاق العام في التأثير على الطلب الكلي انطلاقا من رغبة الأفراد سواء كانوا مستهلكين أو منتجين في التحوط للظروف المستقبلية.

وانطلاقا من أن الإنفاق العام بلا شك يؤثر في الطلب الكلي ولو بشكل قليل فأن سريان ذلك الأثر حتى الناتج القومي يكون عبر آلية مضاعف الإنفاق العام والتي ترتكز بشكل كبير على ارتفاع الميل الحد للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للاستيراد،لكن اثر الإنفاق العام على الناتج القومي يكون بشكل اكبر في إطار التفاعل بين المضاعف والمعجل،والذي يعتبر أساس ظاهرة الدورات التجارية في الاقتصاد،لكن يعتبر اثر الإزاحة من أهم الآثار الخارجية السلبية والتي تحد بشكل كبير من اثر الإنفاق العام المتزايد على النتائج القومي

وعموما فأن اتجاه العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي لا يعتبر مطلقا، إذ أنه كما توجد هناك تجارب واقعية تدل على ايجابية اثر الإنفاق العام على الناتج القومي، هناك تجارب واقعية أخرى تدل على وجود اثر سلبي للأنفاق العام على الناتج القومي، وذلك يرجع بالأساس إلى خصائص البلد المعني الاقتصادية،الاجتماعية والسياسية و هذا ما سنحاول إبرازه انطلاقا من دراسة حالة الجزائر.

الفصل الثاني:

قياس الأثر المتبادل بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي

- المبحث الأول: الطريقة والأدوات .
- المبحث الثاني: تحليل ،مناقشة وتفسير نتائج الدراسة.

مقدمة الفصل:

وفق ما تضمنته أدبيات الدراسة في الفصل الأول من المقاربة النظرية المتعلقة بالإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وكذا الأبحاث والدراسات السابقة للموضوع، سيتم في إطار هذا الفصل إلى اختبار مدى تطابق الجانب النظري مع الجانب التطبيقي من خلال ترجمة تلك العلاقة في صورة نماذج إحصائية رياضية تقدر من واقع البيانات العملية لتسهيل القيام بعملية القياس الكمي، فلا يتم ذلك إلا بالاعتماد على القياس الاقتصادي وإتباع خطواته المنهجية للوصول إلى النتائج المتوقعة من خلال اختبار الفرضيات وهذا لمعرفة العلاقة بين المتغيرات (الإنفاق الحكومي) و(النمو الاقتصادي) .

وللإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة ارتأينا تبويب هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: الطريقة والأدوات**
- **المبحث الثاني: تحليل ومناقشة وتفسير النتائج**

المبحث الأول:الطـريقــة والأدوات

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة يتطلب منا تحديد مجتمعها وعينتها، بالإضافة إلى طريقة جمع البيانات والمعطيات وكذا التحديد والتعريف بمتغيرات الدراسة وذلك وفق ما تمليه النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، مع الإشارة إلى دراسة وتحليل تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الممتدة 1990 -2017.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية الهادفة، وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة .

ويتمثل مجتمع دراستنا في النظام المصرفي الجزائري، هذا الأخير سيتم التعرف عليه ضمن التالي.

نظرة عامة حول علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصاد ي: خلال الفترة 1990–2017، عرفت النفقات العامة تطوراً ملحوظاً مما عكس دور الدولة وتطوره في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومدى إسهامها في تحقيق مطالب التنمية ومن أهمها رفع معدلات النمو الاقتصادي ويعتبر حجم الإير ادات العامة من أهم العوامل المحددة لحجم النفقات العامة وكون أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على المحروقات بحيث أن الإيرادات البترولية تحظى بحصة الأسد من إجمالي الإير ادات العامة. أن الملاحظ خلال هذه الفترة هو التز ايد لوتيرة النفقات العامة مقارنة بالعشرية التي سبقتها وهو ما يمكن اعتباره سياسة اتفاقية توسعية ، هذا يرجع إلى الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الذي شهدته الجزائر إلا أن هذه الزيادة ليست بزيادة حقيقية، أي مجرد زيادة رقمية في النفقات العامة دون أن يترتب عنها زيادة المنفعة الحقيقية وبدون زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها و مشروعاتها العامة، و الذي يمكن إرجاعه إلى معدلات التضخم المرتفعة التي شهدتها الجزائر الراجع بدوره إلى السياسة النقدية التوسعية التي اتبعتها الدولة بداية التسعينات فضلا عن سياسة الدعم مما رفع القدرة الشر ائية للأفراد ومنه زيادة الطلب بشكل كبير وبالتالي تضخم الأسعار. حيث أن معدلات نمو الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة تغيرت بمعدلات متناقصة، ويرجع السبب في ذلك إلى التز ام الحكومة بضبط وترشيد النفقات العامة حسب ما ورد في برنامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي.

أن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلث الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الر احة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبّر عنها بارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ومخطط تنموي ثاني سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي استمر لغاية 2009، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 10.27 سنة 1999 إلى 12.36 سنة 2008، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع المسجل إلى ارتفاع إجمالي النفقات الحكومية بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الحكومة

لتمويل البرنامج الأول يوحي بوضوح عن رغبة الحكومة الجزائرية في انتهاج سياسة مالية تنموية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، كما يوضحه الشكل التالي:

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة.

تستدعي دراسة الأثر المتبادل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حصر عدد من المتغيرات المستقلة المفسرة وذلك استناداً إلى النظرية الاقتصادية والمالية وكذلك الدراسات السابقة.

أولا. تحديد وتعريف متغيرات الدراسة : الجدول الموالي يوضح متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (01) : تحديد وتعريف متغيرات الدراسة

الرمز	الاسم	التعريف
CR	النمو الاقتصادي	هو حدوث زيادة مستمرة إجمالي الناتج المحلي أو الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي[1]
G	الإنفاق الحكومي	مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو احد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة [2]
GDP	الناتج الداخلي الخام	وهو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما، خلال فترة زمنية معينة مقدرا بالأسعار الثابتة (الحقيقية)، وهو يعتبر كمؤشر للنمو الاقتصادي.[3]

المصدر: من إعداد الطلبة.

ثانيا. تحليل تطور متغيرات الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي:

1. تحليل تطور متغيرات الإنفاق الحكومي.

بلغت نفقات الميزانية الكلية 383,6 7مليار دينار، مقابل 656,3 7 مليار دينار في،2015 أي في انخفاض قدره،3,6% عقب الزيادات المتتالية في سنة 2014 و2015 المقدرة بـ 16,1 % و ٪9,4% على التوالي. تسّببت نفقات أرس المال بأكثر من 90%في هذا الانخفاض للنفقات الكلية.نسبةً إلى إجمالي الناتج الداخلي، انخفضت نفقات الميزانية الكلية في سنة 2016 إلى ،43,4%مقابل 45,8%في سنة . 2015 بالمثل، انخفضت نفقات الميزانية الكلية نسبةً الإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات، لتبلغ ،51,3% مقابل ٪56,4% في سنة .2015 أدرجت نفقات التسيير ونفقات التجهيز في قانون المالية لسنة 2016 بمبلغ 807,3 4 مليار دينار و176,8 3 مليار دينار على التوالي. استهلكت نفقات التسيير بواقع 95,5% وبواقع٪87,9 بالنسبة لنفقات التجهيز.بعد أن

[1] محمد عبدالعزيز عجمية واخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية مصر،2007 ص **73**

[2] عمر يحياوي،**مرجع سبق ذكره**ص 46

[3] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2004، ص : 35.

ارتفعت في 2014 و2015بـ 8,8% و2,7% على التوالي، عرفت النفقات الجارية شبه استقرار في، 2016 لتبلغ 4 591,4مليار دينار، مقابل 4 617,0مليار دينار في 2015 (-0,5٪). في حين، ارتفعت نفقات المستخدمين بـ5% لتبلغ 2 279,5 مليار دينار، بينما سجلت البنود الأخرى الهامة من النفقات الجارية انخفاضا، خصوصاً التحويلات الجارية، التي تراجعت شيئاً ما لتصل 1 929,3مليار دينار، مقابل 2 000,8مليار دينار في2015 (-3،6٪)

الشكل رقم (03) يمثل تطور متغيرات الإنفاق الحكومي في الجزائر

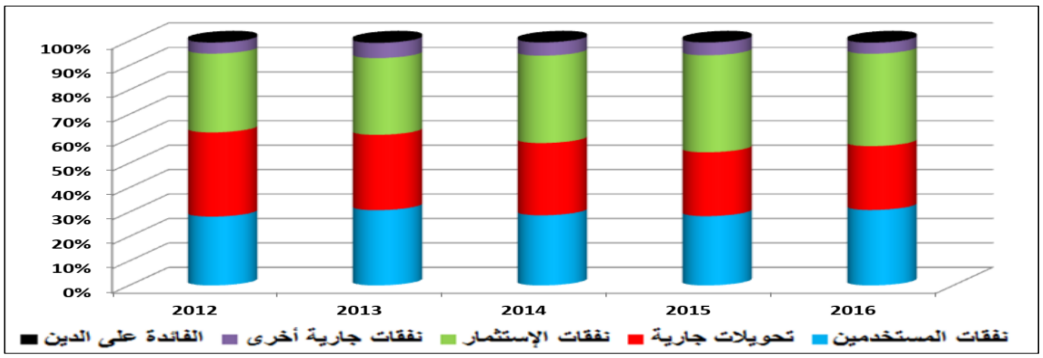

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي2016 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر،سبتمبر 2017 ص 74.

أما فيما يتعلق بنفقات التجهيز، بعد أن شهدت ارتفاعات معتبرة في 2014 و2015 حيث بلغت3039.3 مليار دينار في 18,3% (2015 من إجمالي الناتج الداخلي)، مقابل 1 892,6مليار دينار في، 2013أي ارتفاع نسبته 60,6%في ظرف سنتين، فقد بلغت 2 792,2مليار دينار في،2016 أي في انخفاض قدره8,1 % مقارنة بسنة 2015.

2. تحليل تطور متغيرات النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (04) يمثل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

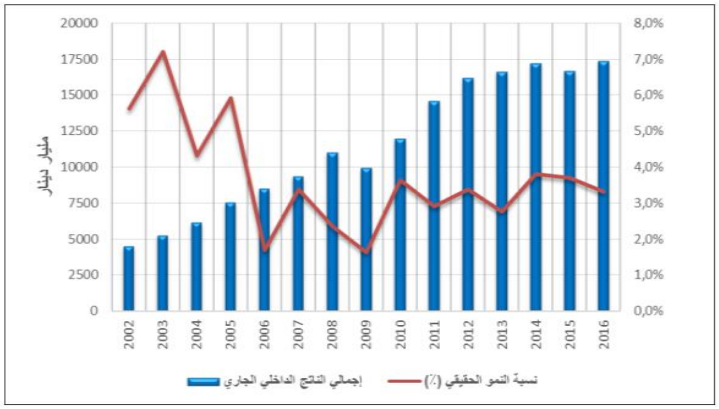

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي2016 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر،سبتمبر 2017 ص21.

بقي النشاط الاقتصادي الوطني قوياً نسبياً، مدعّماً بالنمو المعتبر لقطاع المحروقات، بالرغم من التراجع القوي في نمو إجمالي الطلب الداخلي. من حيث القيمة،وقد بلغ إجمالي الناتج الداخلي 17406.8مليار دينار، ومن حيث الحجم، نما إجمالي الناتج الداخلي بـ 3,3 % في تراجع طفيف مقارنة بسنة 2015 . 3,7% في حين، يختلف النمو الاقتصادي في سنة 2016 بشكل متباين جداً عن ذلك المسجل في سنة . 2015 بالفعل، فإنّ نمو إجمالي الناتج الداخلي في 2016 قد جّر، أساساً، بتوسع قطاع المحروقات(7,7 % مقابل 0,2 %في سنة 2015)بينما عرفت وتيرة التوسع في القطاعات خارج المحروقات تراجعاً إلى2,3 % (5,0 %في سنة 2015) في نفس الوقت، كان توزيع النمو في 2016 أقل تجانساً ما بين القطاعات مما كان عليه في سنة . 2015 فيما يخص التشغيل، تقّدر نسبة البطالة بـ 10,5من القوى العاملة (أي1,27مليون شخصاً) مقابل 11,2في سنة 2015. وتبقى نسبة البطالة عند فئة الشباب (بين 16 و 24سنة) مرتفعة، حيث تقّدر بـ 26,7، ولو أنها في انخفاض بـ 3,2 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2015.

المطلب الثالث. الأدوات الإحصائية والطرق والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات:

اولا.البرامج الإحصائية: تم الاعتماد على مجموعة من البرنامج منها برنامج Excel وبرنامج القياس الاقتصادي النسخة السابعة (EViews) .

ثانيا. الأدوات الإحصائية والطرق المستخدمة

1. الانحدار الخطي المتعدد: يستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع المؤلف من n من المشاهدات والمتغيرات المستقلة ($x_1, x_2, \ldots\ldots x_k$) والحد العشوائي μ_i.ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة الآتية: [1]

$$y_i = \beta_0 + \beta 1\, X_{ij1} + + \beta_2\, X_{ij2} + \ldots\ldots \beta_k\, X_{i\,k} + \mu_i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01\text{-}2)$$

$$y_i = \beta_0 + \beta_j\, X_{i\,j} + \mu \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02\text{-}2)$$

$\sum_{j=1}^{k}$

$i = 1,2,3,\ldots\ldots\ldots n$

حيث أن: ($\beta_0, \beta 1, \beta_2, \ldots \beta_k$) معلمات الانحدار. **μ_i:** الخطأ العشوائي للمشاهدة رقم i .

n : عدد المشاهدات .

وتكون لدينا n من المعادلات يمكن صياغتها في صورة مصفوفات كما يلي:

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & \cdots & X_{1k} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & \cdots & X_{2k} \\ \vdots & \vdots & \vdots & & \vdots \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} & \cdots & X_{nk} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} B_0 \\ B_1 \\ \vdots \\ B_k \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} U_0 \\ U_1 \\ \vdots \\ U_n \end{bmatrix} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2\text{-}03)$$

$$\mathbf{Y = X\,\beta + \mu}$$

[1] حسين علي بخيت- سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:135 – 136.

حيث أن:

Y: متجه عمودي أبعاده $(n \times 1)$ يحتوي مشاهدات المتغير التابع .

X: مصفوفة أبعادها $(n \times k+1)$ تحتوي على مشاهدات المتغيرات المستقلة يحوي عمودها الأول على قيم الواحد الصحيح يمثل الحد الثابت.

B : متجه عمودي أبعادها $(k+1 \times 1)$ يحتوي على المعالم المطلوب تقديرها .

μ : متجه عمودي أبعادها $(n \times 1)$ يحتوي على الأخطاء العشوائية.

ويستند نموذج الانحدار المتعدد والمبين في المعادلة (2-03) على عدة افتراضات وهي:[1]

- أن كل ملاحظات موجه المتغير العشوائي μ لها وسط مساو للصفر. $E(\mu)=0$
- تكون تباينات الأخطاء العشوائية متجانسة بالنسبة لكل الملاحظات، أما التباينات المشتركة فهي معدومة بالنسبة لكل الملاحظات المختلفة. أي : $E(\mu\mu)=\delta^2 \mathrm{In}$ حيث: In هي مصفوفة الوحدة.
- تكون قيم المتغيرات المستقلة X_{ij} غير عشوائية، أي أن X مصفوفة غير عشوائية، كما أنه لا توجد أية علاقة خطية صحيحة فيما بين المتغيرات المستقلة X_{ij}.أي أن: Rank (X) =k≤ n.
- تتبع الأخطاء العشوائية قانون التوزيع الطبيعي المتعدد أي أن: $U \sim IN(0,\delta^2 \mathrm{In})$.حيث أن مصفوفة التباين – التباين المشترك للأخطاء كما يلي:

$$E(uu)' = \begin{bmatrix} \sigma^2 & 0 & \ldots & 0 \\ 0 & \sigma^2 & \ldots & 0 \\ 0 & 0 & \ldots & \sigma^2 \end{bmatrix} = \sigma^2 \begin{bmatrix} 1 & 0 & \ldots & 0 \\ 0 & 1 & \ldots & 0 \\ 0 & 0 & \ldots & 1 \end{bmatrix} = \delta^2 \mathrm{In}$$

2. اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية (Unit Root Test)

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده. ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة فأن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة، وهناك عدة اختبارات *لجذر الوحدة ولكننا سوف نقتصر على اختبار ديكي فولر المطور**.

---

[1] تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، 2011، ص، 96 – 97.

* منها اختبار ديكي فولر البسيط DF، اختبار ديكي فولر المطور ADF، اختبار فلييس– بيرون PP، اختبار Kpss(LM) هذا الاختبار الأخير يسمح باستعمال النموذج الخامس والسادس فقط.

** يختلف اختبار ديكي فولر المطور (ADF) على سابقه اختبار ديكي فولر البسيط (DF) في أنه يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية ΔXt-1= -Xt-1- Xt-2, ΔXt-2= Xt-1- Xt-3 ,..... لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة p، وهذا ما توضحه إحصائية داربين واتسون (DW) حيث جميعها تبتعد عن 2 أو أكبر من ذلك.

1.2. اختبار ديكي فولر المطور Dickey – Fuller Augmente

ويستند اختبار ديكي فولر على المعادلات التالية : [1]

النموذج الرابع : يحوي هذا النموذج على ثابت فقط، ويعطي بالصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi Y_{t-j+1} + C + \mu_t \quad \text{.....(04-2)}$$

النموذج الخامس : لا يحتوي هذا النموذج على ثابت ولا على اتجاه، ويعطي بالصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi Y_{t-j+1} + \mu_t \quad \text{.....(05-2)}$$

النموذج السادس : يحتوي على النموذج على ثابت واتجاه قاطع، ويعطى بالصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi Y_{t-j+1} + C + b_t + \mu_t \quad \text{.....(06-2)}$$

ويتم اختبار الفرض العدمي ($\varphi = 0$) أو بوجود جذر الوحدة من خلال مقارنة إحصائية (T) المقدرة للمعلمة (φ) مع القيم الجدولية لديكي فولر المطور ADF أيضا بواسطة (Mackinnon,1991)، فإذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية (T) المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـ (ADF) فأنها تكون معنوية إحصائياً، وعليه نرفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة، وإذا كانت أقل من القيمة الجدولية فأنه لا يمكن رفض جذر الوحدة، أي أن السلسلة غير مستقرة، وبالتالي نقوم باختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة [2].

وإذا كانت السلسلة مستقرة في فروقها الأول فأنها عندئذ تكون متكاملة من الدرجة الأولى، وإذا لم تكن مستقرة نكرر الاختبار للفرق من الدرجة الأعلى.

أما عن إستراتيجية هذا الاختبار فأنها تقوم على أساس اختبار أفضل نموذج من النماذج الثلاثة السابقة، حيث نبدأ باختبار النموذج السادس (ثابت واتجاه قاطع) ، ونلاحظ إذا كأن الاتجاه المعنوي إحصائياً:

(Prop (Trend) < 0.05)، فإذا لم يكن معنويا فأننا نتجه لاختبار النموذج الرابع (ثابت فقط)، ونلاحظ إذا كأن الثابت معنوي إحصائياً (Prop (c) < 0.05)، فإذا كأن غير ذلك نتجه لاختبار النموذج الخامس (لا ثابت ولا اتجاه).[3]

3. اختبار السببية لجرنجر Granger Gausality Test [4]

يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية هل كأن أحادياً، أم تبادلياً، أي أن كلا المتغيرين يسبب الآخر، وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما.

---

[1] Bourbonnais Regis, **Econométrie,Manuel et Exercice corriges** ,Dunod, Paris, 9ème édition, 2015, p: 250.

[2] عبد الحفيظ خزان، **تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة سوق عمان للأوراق المالية من 2002 إلى 2013**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013 -2014، ص : 155.

[3] بقبق ليلى اسمهان، **آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية دراسة قياسية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر2014 – 2015، ص : 381.

[4] نور الهدى دحماني، **دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 37، ديسمبر، ص : 371 .

أشار جرنجر إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان فلابد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهومه فأنه إذا كأن المتغير X_t يسبب المتغير Y_t فهذا يعني أنه يمكن توقع قيمة Y_t بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية لـ X_t. ويتطلب اختبار جرنجر للسببية تقدير العلاقتين التاليتين:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n1} \beta_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n2} \varphi_i X_{t-i} + \mu_{1t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(07\text{-}2)$$

$$X_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{n3} \omega_i X_{t-i} + \sum_{i=1}^{n4} \theta_i Y_{t-i} + \mu_{2t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(08\text{-}2)$$

حيث أن: n_1, n_2, n_3, n_4 هي عدد الفجوات الزمنية لكل متغير تفسيري بحيث يمكن أن تكون كلها مختلفة أو تكون متساوية، ثم تقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \sum_{i=1}^{n2} \varphi_i = 0$$
$$H_1: \sum_{i=1}^{n2} \varphi_i \neq 0$$

4. نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

أن نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR" هو عبارة عن نظام تكون فيه كل متغيرة داخلية مشروحة بواسطة ثابت بالإضافة إلى P تأخير خاص بها، وP تأخير خاص بالمتغيرات الأخرى في النظام، مما يعني أن كل أنحدار في النظام يملك نفس المتغيرات المفسرة[1].

1.4 النموذج العام لـ VAR [2]

تتركز نمذجة شعاع الانحدار الذاتي VAR على فرضية استقرارية السلاسل الزمنية لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يتكون من K متغيرة (X_k ..... X_2 , X_1 =X) مرتبطة خطيا بالماضي.

ويمكن نمذجة الشعاع "X" على الشكل التالي:

$$X_t = A_0 + \sum_{i=1}^{n} \varphi_i X_{t-i} + \mu_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (09\text{-}2)$$

حيث: $X_t = (X_{1t}, X_{2t}, \ldots\ldots X_{kt})'$

$$\varphi(L) X_t = \varphi_0 + \mu_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(10\text{-}2)$$ ويمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

مع: $\varphi(L) = [I_k - \sum_{i=1}^{k} \varphi_i . L^i]$

و L : هو معامل التأخير بحيث: $L^i . X_t = X_{t-i}$

2.4 المسار VAR(P)

[1] زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،2013 – 2014، ص : 107.

[2] Lardic.S,Mignon.V," **Econométrie des series temprelles macro economique**",Economica, Paris,2002,P: 83-85.

نموذج الانحدار الذاتي ذو الدرجة P يرمز بـ **VAR(P)**، ويتكون من K متغيرة، ويكتب بالشكل ألمصفوفاتي التالي: [1].

$$X_t = A_0 + A_1 . X_{t-1} + ... A_p . X_{t-p} + \mu_t \quad .....(11\text{-}2)$$

حيث: X_t :شعاع بعده (k×1) ويتكون من $X_t = (X_{1t}, X_{2t}, ...X_k)'$

A_i: مصفوفة المعالم ذات البعد (k× k):

$$A_i = \begin{bmatrix} a_{1i}^1 & a_{1i}^2 & \dots & a_{1i}^k \\ a_{2i}^1 & a_{2i}^2 & \dots & a_{2i}^k \\ \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ a_{ki}^1 & a_{ki}^2 & \dots & a_{ki}^k \end{bmatrix}$$

A_0: شعاع القيم الثابتة ذو البعد (k× 1) : $A_0 = a_0^1 , a_0^2 , ... a_0^k ,$

$\mu_t = (\mu_{1t}, \mu_{2t}, ... \mu_{kt})$: (k×1) شعاع التشويش (الضجيج) الأبيض ذو البعد ε_t

والشعاع μ_t لابد أن يحقق الفرضيات التالية:

i. $E(\mu_t) = 0$

ii. $E(\mu_t \mu_t') = \Omega_u$

iii. $E(\mu_t \mu_s) = 0 , \forall t \neq s$

حيث: Ω_u : مصفوفة التباينات المشتركة غير المعروفة وذات البعد (k× k).

وباستعمال معامل التأخير (L) يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$X_t = A_0 + A_1 . L^1 . X_t + ...A_0 . L^p . X_t + \mu_t \quad .....(12\text{-}2)$$

$$\longrightarrow [I_k - A_1 . L^1 - A_2 . L^2 - .....- A_p . L^p] . X_t = A_0 + \mu_t$$

$$\varphi(L) . X_t = A_0 + \mu_t = I_k - A_1 . L^1 - A_2 L^2 - .....- A_p . L^p$$

حيث:

$$\varphi(L) = I_k - A_1 . L^1 - A_2 L^2 - .....- A_p . L^p$$

3.4. استقرارية النموذج VAR (P)

يكون المسار VAR (P) مستقراً إذا تحققت الشروط التالية: [2]

i. $E(X_t) = A_0 , \forall t .$

ii. $V(X_t) < \infty.$

iii. $Cov(X_t , X_{t+h}) = E[(X_t - A_0)(X_{t+h} - A_0)] = \Gamma_h , \forall t .$

ويعتبر النموذج VAR (P) مستقرا إذا كانت جذور كثير الحدود المعرف انطلاقا من المحدد التالي:

$Det = (I_k - A_1 . Z^1 - A_2 . Z^2 - .....- A_p . Z^p) = 0$ خارج الدائرة الأحادية.

4.4. ديناميكية نماذج VAR

[1] Bourbonnais Regis, **Econométrie,** Dunod , Paris, 6^{eme} édition, 2005, P : 257.

[2] جنيدي مراد، **دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي VAR 1970 – 2004**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005 – 2006، ص : 102.

تسمح نماذج VAR بتحليل آثار السياسة الاقتصادية وذلك من خلال تحليل الصدمات العشوائية (التجديدات)، وذلك من خلال تحليل تباين الأخطاء، ويتحقق هذا التحليل بافتراض ثبات المحيط الاقتصادي.

✓ **تحليل الصدمات ودوال الاستجابة** [1]

يهدف تحليل الصدمات إلى قياس أثر حدوث صدمة على المتغيرات. فإذا حدث صدمة في لحظة t على ε_{1t} بمقدار وحدة واحدة، فأن أثرها على المتغيرات X_{1t} و X_{2t} يكون كما يلي:

عند الفترة t $\begin{bmatrix}\Delta X_{1t}\\ \Delta X_{2t}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}1\\ 0\end{bmatrix}$

عند الفترة (t+1) $\begin{bmatrix}\Delta X_{1t+1}\\ \Delta X_{2t+1}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}A_1 & A_2\\ B_1 & B_2\end{bmatrix}\begin{bmatrix}\Delta X_{1t}\\ \Delta X_{2t}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}A_1 & A_2\\ B_1 & B_2\end{bmatrix}\begin{bmatrix}1\\ 0\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}A_1\\ B_1\end{bmatrix}$

عند الفترة (t+2) $\begin{bmatrix}\Delta X_{1t+2}\\ \Delta X_{2t+2}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}A_1 & A_2\\ B_1 & B_2\end{bmatrix}\begin{bmatrix}\Delta X_{1t+1}\\ \Delta X_{2t+1}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}A_1 & A_2\\ B_1 & B_2\end{bmatrix}\begin{bmatrix}A_1\\ B_1\end{bmatrix}$

بصفة عامة عند الفترة (t+ h)

$$\Delta X_{t+h} = B \,.\, \Delta X_{t+h-1}$$

حيث أن: B تمثل مقدرات نموذج شعاع الانحدار الذاتي. وتسمى قيم التغير عند كل فترة بدالة الاستجابة "Fonction de réponse impulsionne"التي تمكن من حساب المضاعفات الديناميكية، كما تستعمل هذه الطريقة في غياب الارتباط بين الأخطاء ولكن نادراً ما تتحقق هاته الفرضية، ولحل مشكل الارتباط الموجود بين الأخطاء يلجأ عموماً إلى البحث عن شكل لأخطاء عمودية "Orthogonales" مستقلة فيما بينها.

كما تتميز دوال الاستجابة بكونها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة حيث تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية عند حدوث الصدمة في الأخطاء.

✓ **تحليل تباين الخطأ** [2]

يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب مدى مساهمة (وزن) كل تجديده في تباين الخطأ.باستعمال تقنية رياضية يمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغيرة على حدى ولمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة قيمة هذا التباين على تباين التنبؤ الكلي.

فإذا تم أخذ المثال السابق أي النموذج VAR(1) بمتغيرين X_{1t} و X_{2t} فأن تباين خطأ لـ X_{1t} يكتب كما يلي:

$$\delta^2 X_1 (h)=\delta^2 X_1[m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \cdots m_{11}^2(h-1)\,]+ \delta^2 X_2 [m_{22}^2(0) + \cdots + m_{22}^2(h-1)] \quad \ldots\ldots(13 -$$

[1]Hamilton.D.J, **Time series analysis**, United Kingdomi, Prinction university press,1994,P : 318-323.
[2] Bourbonnais Regis, R,Op.cit (6ème édition), P : 268.

تعطى نسبة تحليل التباين لتجديدات X_{1t} على X_{1t} في الفترة h بالعلاقة التالي

$$\frac{\sigma_{X1}^2\left[m_{11}^2(0)+m_{11}^2(1)+\ldots+m_{11}^2(h-1)\right]}{\sigma_{X1}^2(h)}$$

ونسبة تحليل التجديدات لـ X_{1t} على X_{2t} تعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\sigma_{X2}^2\left[m_{22}^2(0)+m_{22}^2(1)+\ldots+m_{22}^2(h-1)\right]}{\sigma_{X1}^2(h)}$$

وتفسر النتائج كما يلي:

إذا لم تؤثر صدمة ε_{1t} على تباين الخطأ لـ X_{2t} مهما كأن مدى التنبؤ فأنه يمكن اعتبار X_{2t} كمتغيرة خارجية لأن X_{2t} تتطور بصفة مستقلة عن ε_{1t} والعكس صحيح، أي إذا أثرت صدمة ε_{1t} جزئياً أو كلياً في تباين الخطأ لـ X_{2t} فأن X_{2t} تعتبر متغيرة داخلية، وبالرغم من إظهار هاته النتائج لمدى مساهمة كل متغير في خطأ التنبؤ إلا أنه يصعب تحديدها بسهولة في الواقع.

كما تجدر هنا إلى أنه مثلما هو الحال في دالة الاستجابة فأن مشكل ارتباط الأخطاء وارد، وبالتالي أثر الصدمة على المتغيرة ما يستلزم اختبار تحليل الذي يعطي نتائج متناسقة تبعاً لدرجة المتغيرات.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة

عند هذا المستوى من الدراسة، سوف نحاول استعمال الأدوات المتحصل عليها من البحث وأدوات الاقتصاد القياسي المذكورة سابقًا لحل مشكلة هذه الدراسة، والمتمثلة في محاولة معرفة وجود علاقة تبادلية ونوعها بين أهم متغيرة النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، حيث اعتمدنا على مجموعة من المصادر لجمع المعطيات، والتي تعتبر إحدى أهم العناصر الرئيسية لي أي دراسة تطبيقية.

المطلب الأول: البحث عن العلاقة التبادلية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

لاحظنا من خلال التطور الزمني لمتغيرات الدراسة أن هناك عدم ارتباط بين معدلات النمو والإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري، لذا حاولنا في خطوة أخرى تحويل متغيرات الدراسة وذلك بإدخال اللوغاريتم النيبيري، ثم نحسب الارتباطات الجزئية بين جميع المتغيرات، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (02) : الارتباطات الجزئية لجميع المتغيرات.

	LCR	CR	DEPENSE	LDEPENSE
LCR	1.000000	0.951093	-0.167648	0.047797
CR	0.951093	1.000000	-0.244646	-0.019177
DEPENSE	-0.167648	-0.244646	1.000000	0.896083
LDEPENSE	0.047797	-0.019177	0.896083	1.000000

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على برنامج EViews.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب النتائج المتعلقة بمعامل الارتباط ضعيفة جدا أي أن العلاقة مابين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي لا توجد بينهما ارتباط، وكأن من المفروض أن تكون العلاقة إيجابية بين المتغيرين، لكنها كانت عكسية ونرجع ذلك إلى أن معدلات النمو في الجزائر في بداية سنوات التسعينات كانت سالبة، ويكمن القول أن النمو الاقتصادي لا يحدده الإنفاق الحكومي؛ بل هناك متغيرات أخرى، يمكن أن تأثر في معدلات الإنفاق الحكومي كمتغيرة الناتج المحلي الإجمالي، وما يؤكد عدم وجود تلك العلاقة معامل التحديد (الذي يحسب بتربيع معامل الارتباط)، حيث يظهر عند جميع المتغيرات بقيم ضعيفة جداً، وأحياناً يصبح قريب من العدم، لذا حاولنا في هذه الدراسة البحث عن متغير آخر يعوض متغير النمو الاقتصادي، ونعلم أن حساب النمو الاقتصادي يستخرج من الناتج الداخلي الخام.

الشكل رقم (05) : تقدير أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

Dependent Variable: CR
Method: Least Squares
Date: 05/13/18 Time: 19:34
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.277243	0.690246	3.299179	0.0028
DEPENSE	3.70E-05	7.14E-05	0.518438	0.6085

R-squared	0.010232	Mean dependent var	2.567143
Adjusted R-squared	-0.027836	S.D. dependent var	2.112118
S.E. of regression	2.141313	Akaike info criterion	4.429465
Sum squared resid	119.2158	Schwarz criterion	4.524622
Log likelihood	-60.01251	Hannan-Quinn criter.	4.458555
F-statistic	0.268778	Durbin-Watson stat	1.039757
Prob(F-statistic)	0.608537		

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على برنامج EViews.

حسب النظرية الاقتصادية أن النمو الاقتصادي لا يؤثر على الإنفاق الحكومي لنفس السنة، بسبب أن النمو الاقتصادي متعلق بإيرادات تلك السنة، لذا قمنا بتقدير أثر النمو الاقتصادي للسنة السابقة على الإنفاق الحكومي للسنة الحالية والشكل التالي يبين ذلك .

الشكل رقم (06): تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي للسنة السابقة والإنفاق الحكومي للسنة الحالية.

Dependent Variable: DEPENSE
Method: Least Squares
Date: 05/13/18 Time: 19:36
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7137.054	1769.896	4.032472	0.0005
CR(-1)	368.9156	528.3211	0.698279	0.4914

R-squared	0.019131	Mean dependent var	8100.061
Adjusted R-squared	-0.020104	S.D. dependent var	5707.080
S.E. of regression	5764.162	Akaike info criterion	20.22789
Sum squared resid	8.31E+08	Schwarz criterion	20.32388
Log likelihood	-271.0766	Hannan-Quinn criter.	20.25644
F-statistic	0.487594	Durbin-Watson stat	0.120488
Prob(F-statistic)	0.491447		

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على برنامج EViews.

من الشكل أعلاه يتبين لنا إحصائياً أن معلمة النمو الاقتصادي غير معنوية حتى عند مستوى معنوية 10%، وهذا ما تظهره القيمة الاحتمالية والتي تقدر 0.49 كما أن معامل التحديد ضعيف جداً والذي كانت قيمته 0.019 لذا يمكن القول أنه لا توجد علاقة بين النمو الاقتصادي للسنة السابقة والإنفاق الحكومي للسنة الحالية.

المطلب الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الخام.

نحاول في خطوة أولى تقدير مجموعة من النماذج الخطية وغير الخطية، التي تبين اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، وفي مرحلة أخرى نستشف النموذج الأفضل إحصائياً واقتصادياً ومن المنهجية العلمية الإحصائية لدراسة الأثر بين متغيرين وجب ملاحظة الشكل البيأني لهذين المتغيرين وهذا ما يسمى بسحابة النقاط والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم (07): يبين سحابة النقاط بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الخام.

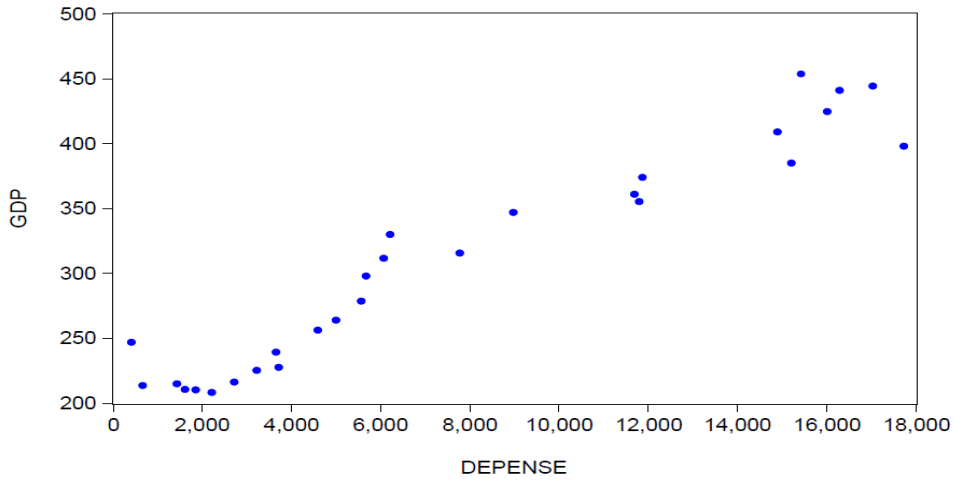

المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام الحقيقي *، والتي تظهرها سحابة النقط على شكلها الخطي ولكن للتأكد من تلك الخطية نحاول في مرحلة أخرى تقدير مجموعة من النماذج الخطية وغير الخطية وهي كالآتي:

النموذج رقم 01: $GDP=b_0+b_1\ DEPENSE$

النموذج رقم 02: $LGDP=\alpha_0+\alpha_1\ LDEPENSE$

النموذج رقم 03: $GDP=w_0+w_1\ LDEPENSE$

النموذج رقم 04: $LGDP=z_0+z_1\ DEPENSE$

وبعد تقديرنا للنماذج أعلاه استخرجنا النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (03) ملخص نتائج التقدير للنموذج الخطي والغير خطي للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي [1].

	النموذج رقم 01		النموذج رقم 02		النموذج رقم 03		النموذج رقم 04	
	b_1	b_0	α_1	α_0	w_1	w_0	z_1	z_0
قيمة المعلمات	0.014	199.58	0.236	3.67	7184	-307.79	4.49	5.346
احصاءة ستيودنت t	18.87	27.82	9.44	16.98	8.957	-4.438	16.367	201.41
القيمة الاحتمالية prob	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
R^2	0.931		0.774		0.755		0.911	
قيمة فيشر F	356.33		89.166		80.234		267.89	
احصاءة DW	1.153		1.494		1.347		0.873	
RSS	12872.5		0.449		46328.59		0.176	
SE	22.25		0.131		42.21		0.082	

المصدر: من إعداد الطلبة.

* بعد تقديرنا في المطلب الأول استخلصنا أن متغيرة النمو لا تؤثر على الإنفاق، لذا تم استبدال متغيرة النمو الاقتصادي بمتغير الناتج الداخلي الخام الحقيقي، ويمكن أن نرجع السبب أن متغيرة الإنفاق الحكومي وحداتها بالدينار الجزائري و متغيرة النمو الاقتصادي وحداته بمعدلات و هذا ما ينتج عنه مشكل عدم التجانس بين المتغيرين كذلك أن معدلات النمو في بدية التسعينيات في الاقتصاد الجزائري كانت سالبة بسبب الأوضاع الاقتصادية في الجزائر لتلك الفترة كما تم تقدير هذه العلاقة وكانت نتائجها الإحصائية ضعيفة جدا انظر الملحق رقم (06).

[1] انظر الملحق رقم (02). الملحق رقم (03)، الملحق رقم (04)، الملحق رقم (05).

نستخلص من الجدول أعلاه أن هناك تقارب بين النموذج رقم 01 والنموذج رقم 04، لكن يظهر مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى عند النموذج رقم 04، وبالتالي نذهب إلى تقييم النموذج رقم 01 والذي يعتبر الأفضل نظراً لـ:

- أقوى معامل تحديد R^2 والذي يساوي 0.931 التي تشرح أن 93 % من تغيرات الإنفاق الحكومي تفسر الناتج الداخلي الخام، والباقي 07 % تفسره عوامل أخرى.
- معنوية معلمات النموذج حسب اختبار ستيودنت عند مستوى معنوية 01%.
- معنوية اختبار فيشر عند مستوى معنوية 01%، وهذا ما تظهره المعنوية الكلية للمعلمات.
- يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي إلا أنه بعد إدخال AR(1) ذات التأخير الأول تحسنت قيمة DW وأصبحت 1.33 كذلك تحسن معامل التحديد* والذي أصبحت قيمته 0.97.
- بالإضافة إلى النموذج لا يعاني من مشكلة تجانس تباين الأخطاء وهذا ما يظهره الشكل أدناه:

الشكل رقم (08): نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.200620	Prob. F(2,24)	0.1326
Obs*R-squared	4.339061	Prob. Chi-Square(2)	0.1142

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EViews.

ويتضح أن النموذج لا يعاني من عدم تجانس تباين الأخطاء، وهذا ما أثبتته احتمالية معلمة فيشر 0.05 < F -statistic والمعادلة 0.05 < Obs*R-squared، أي نقبل الفرضية H_0 عند مستوى معنوية 5 % .

أما اقتصادياً فتظهر أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام(وهذا يؤكد نتيجة سحابة النقاط) ويظهر ذلك من خلال ميل متغيرة الإنفاق الحكومي التي تساوي (0.014+) فكلما ارتفعت النفقات العامة بـ 10% ارتفع الناتج الداخلي الخام بـ 0.07%، كما أن معامل الارتباط يفسر تلك العلاقة بقوة، ويقدر معامل الارتباط بـــ0.965.

المطلب الثالث: أثر النمو الاقتصادي على الإنفاق الحكومي.

نتبع نفس خطوات المطلب الأول وذلك باستخراج ساحبة النقاط والشكل الموالي يبين ذلك:

* انظر الملحق رقم (7).

الشكل رقم (09):يبين سحابة النقاط بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي.

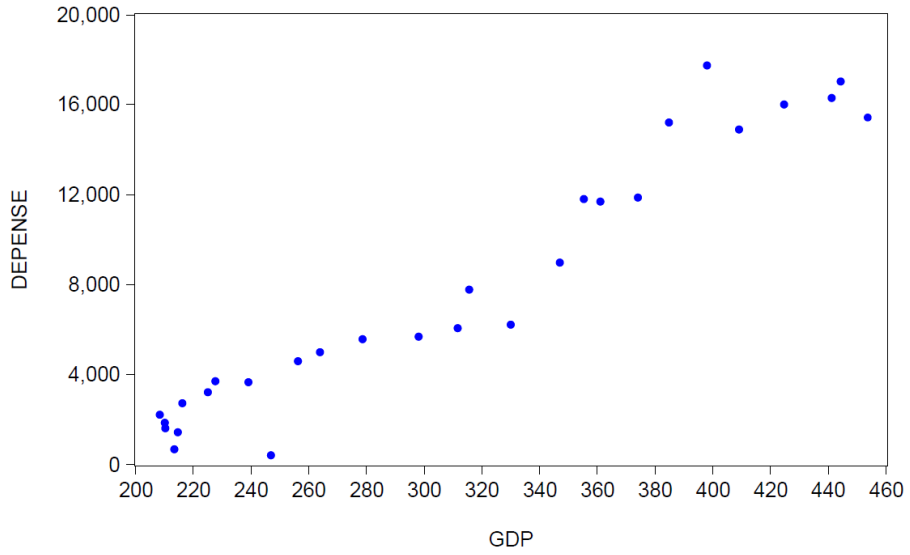

المصدر : من إعداد الطلبة

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي والإنفاق الحكومي كما أن سحابة النقاط أن النموذج على شكله الخطي تبين على شكلها الخطي ولكن للتأكد من تلك الخطية نحاول في مرحلة أخرى تقدير مجموعة من النماذج الخطية وغير الخطية وهي كالأتي:

النموذج رقم 05: $DEPENSE= a_0+a_1\ GDP$

النموذج رقم 06: $LDEPENSE= d_0+d_1\ LGDP$

النموذج رقم 07: $DEPENSE= m_0+m_1\ LGDP$

النموذج رقم 08: $LDEPENSE= n_0+n_1\ GDP$

وبعد تقديرنا للنماذج أعلاه استخرجنا النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (04) ملخص نتائج التقدير للنموذج الخطي والغير خطي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي*

	النموذج رقم 05		النموذج رقم 06		النموذج رقم 07		النموذج رقم 08	
	a_1	a_0	d_1	d_0	m_1	m_0	n_1	n_0
قيمة المعلمات	66.57	-12753.62	3.28	-10.10	20289.48	-107789.4	0.01	5.33
احصاءة ستيودنت t	18.87	-11.30	9.44	-5.09	16.36	-15.24	8.95	14.21
القيمة الاحتمالية prob	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
R^2	0.931		0.77		0.915		0.75	
قيمة فيشر F	356.33		89.16		267.84		80.23	
احصاءة DW	1.21		1.89		0.93		1.74	
RSS	61209572		6.25		79629872		6.77	
SE	1543.34		0.49		1750.05		0.51	

المصدر : من إعداد الطلبة

نستخلص من الجدول أعلاه أن النموذج السابع هو الأفضل إحصائيا رغم الإشارة السالبة لحد الكفاف (الحد الثابت) نظرا لـ:

- اقوي معامل تحديد R^2 والذي يساوي 0.931 التي تشرح أن 93 % من تغيرات الناتج الداخلي الخام تفسر الإنفاق الحكومي، والباقي 07 % تفسره عوامل أخرى.
- معنوية معلمات النموذج حسب اختبار ستيودنت عند مستوى معنوية 01%.
- معنوية اختبار فيشر عند مستوى معنوية 01% وهذا ما تظهره المعنوية الكلية للمعلمات.
- يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي إلا أنه بعد إدخال AR(1) ذات التأخير الأول تحسنت قيمة DW وأصبحت 1.03 كذلك تحسن معامل التحديد[1] والذي قيمته 0.94 .
- بالإضافة إلى النموذج لا يعاني من مشكلة تجانس تباين الأخطاء وهذا ما يظهره الشكل أدناه:

*انظر الملحق رقم (08). الملحق رقم (09)، الملحق رقم (10)، الملحق رقم (11)

[1] انظر الملحق رقم (12).

الشكل رقم (10): نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.942296	Prob. F(2,24)	0.1653
Obs*R-squared	3.900670	Prob. Chi-Square(2)	0.1422

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EViews.

ويتضح أن النموذج لا يعاني من عدم تجانس تباين الأخطاء، وهذا ما أثبتته احتمالية معلمة فيشر F -statistic والمعادلة 0.05 < Obs*R-squared، أي نقبل الفرضية H_0 عند مستوى معنوية 5 % 0.05 > .

أما اقتصاديا فتظهر أن هناك علاقة طردية بين والناتج الداخلي الخام والإنفاق الحكومي ويظهر ذلك من خلال ميل متغيرة الناتج الداخلي الخام (66.57+) فكلما ارتفع الناتج الداخلي الخام بـ: 10% ارتفع النفاق الحكومي بـ: 10.91%، كما أن معامل الارتباط يفسر تلك العلاقة بقوة،ويقدر معامل الارتباط بـــ0.965.

المطلب الرابع: دراسة إستقرارية المتغيرات.

تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور ADF بالاعتماد على معياري AKike inf criterion و Schwarz criterion ، وهذا حسب درجة التأخير (P) لاختبار فيما إذا كانت السلاسل الزمنية موضوع الدراسة مستقرة أم لا، وكذلك تحديد درجة تكاملها والجدول الموالي يوضح نتائج تحليل اختبار ADF عند الدرجة الصفر وعند الدرجة الأولى والثانية بوجود حد ثابت فقط ،حد ثابت وقاطع، ثابت واتجاه قاطع، عند مستوى معنوية 1% .

جدول رقم (05): نتائج اختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة باستخدام ADF[1]

الم تغي رات	النموذج	عند الدرجة الصفر(غير مستقرة)				عند الدرجة 1 (غير مستقرة)				عند الدرجة 2(مستقرة)			
		القيم المحسوبة	القيم المجدولة %1	القيم الاحتمالية	مركبة الاتجاه العام	القيم المحسوبة	القيم المجدولة %1	القيم الاحتمالية	مركبة الاتجاه العام	القيم المحسوبة	القيم المجدولة %1	القيم الاحتمالية	مركبة الاتجاه العام
GDP	ثابت فقط 4	-3.14	- 2.66	0.99	-	-1.29	-2.66	0.17	-	-7.16	-2.66	0.00	-
	ثابت وقاطع 5	1.15	-3.72	0.99	-	-3.19	-3.72	0.032	-	-7.05	-3.73	0.00	-
	ثابت واتجاه قاطع 6	-4.20	-4.37	0.01	0.0002	-3.69	4.37	0.41	0.096	-7.5	-4.39	0.00	0.28
DEPENSE	ثابت فقط 4	1.401	-2.65	-0.95	-	-3.62	-2.66	0.0008	-	-	-	-	-
	ثابت وقاطع 5	-0.27	-3.71	0.91	-	-4.65	-3.72	0.0011	-	-	-	-	-
	ثابت واتجاه قاطع 6	-2.208	-4.35	0.46	0.037	-4.55	-4.37	0.0068	0.68	-	-	-	-

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج القياس الاقتصادي EViews .

أوضحت النتائج المبينة في الجدول رقم (05) أعلاه أن السلسلة الزمنية GDP، مستقرة عند أخذ الفرق الثاني (الدرجة الثانية)، حيث يلاحظ أن القيمة المطلقة للإحصائية (T) أقل من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند الدرجة الصفر وكذلك عند الدرجة الأولى، لذا نقبل فرض العدم بوجود جذر الوحدة، لذلك تم أخذ الدرجة

[1] انظر الملحق رقم (13). الملحق رقم (14). الملحق رقم (15). الملحق رقم (16). الملحق رقم (17). الملحق رقم (18). الملحق رقم (19). الملحق رقم (20). الملحق رقم (21). الملحق رقم (22). الملحق رقم (23). الملحق رقم (24). الملحق رقم (25). الملحق رقم (26). الملحق رقم (27).

الثانية أين القيمة المطلقة للإحصائية (T) أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1% أي تم قبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة، وبالتالي السلسلة متكاملة من الدرجة الثانية سواء كأن ذلك بوجود ثابت فقط أو ثابت وقاطع أو ثابت واتجاه قاطع.

أما السلسة الزمنية DEPENSE، مستقرة عند أخذ المفروقا ت من الدرجة الأولى، حيث يلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المطلقة الإحصائية (T) أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1% أي أن السلسة متكاملة من الدرجة الأولى وعليه نرفض فرضية العدم القائلة بأن هناك جذر الوحدة.

وبالتالي نستخلص أن المتغيرات ليست متكاملة من نفس الدرجة، وهذا ما يبين عدم وجود احتمالية تكامل متزامن أو مشترك بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة، لذا تم اختيار نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR

المطلب الخامس: نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR

من خلال ما تمليه النظرية الاقتصادية أن الإنفاق الحكومي الذي بإمكانه التأثير المباشر على النمو الاقتصادي ، فأننا سنقوم بقاس الأثر المفاجئ للأنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وكذالك الأثر العكسي بين المتغيرين. وبناء على ما أظهره اختبار استقرارية متغيرة الناتج الداخلي الخام والإنفاق الحكومي على أنهما غير متكاملتين من نفس الدرجة، مما يدل على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما. وعليه تستدعي هذه النتيجة إلى تطبيق تقنية أخرى وهي تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR لرصد مختلف التفاعلات بين متغيرات النموذج .

أولا.تحديد درجة التأخير.

يستدعي أولًا قبل تقدير النموذج وفقاً لمنهجية VAR إلى تحديد درجة التأخير المناسبة له، وذلك بالاعتماد على معياري AIC و Csh، والجدول الموالي يوضح مختلف قيم المعيارين المذكورين الموافقة لمختلف تقديرات منهجية VAR للمتغيرات في شكل مستويات وذلك من أجل درجات تأخير تتراوح من 01 إلى 03***.

الجدول رقم (06): تحديد درجة التأخير الموافقة لنموذج VAR

التأخير / المعيار	P=01	P=02	P= 03
AIC	24.68	24.96	25.30
Csh	24.97	25.45	25.98

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي EViews.

من النتائج الموضحة أعلاه نجد أن درجة التأخير المثلى والموافقة لأصغر قيمة لهذين المعيارين هي P=01.

*** نظراً لمحدودية العينة المستخدمة فإننا لن نتجاوز درجة تأخير مقدرة لبيع (04) فترات.

ثانيا.تقدير النموذج.

بعد تحديد درجة التأخير المناسبة لنموذج VAR والمقدر بـ 01 فترات (P=01)، وباستعمال طريقة المربعات الصغرىMCO أُختير النموذج VAR (1)،حيث يعطى نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR ذو الدرجة P في الحالة العامة بالصيغة الرياضية التالية:

$$X_t = A_0 + A_1 X_{t-1} + A_2 X_{t-2} + \ldots + A_P X_{t-P} + \varepsilon_t$$

حيث: X_t: شعاع مكون K من متغيرة. ε_t : متغير عشوائي .

A_i: عبارة عن مصفوفة المعالم . P: عبارة عن درجة التأخير للنموذج.

من منهجية القياس الاقتصادي استخدام المتغيرات عند درجة إستقراريتها لنماذج أشعة الانحدار الذاتي، لكن بعد تقديرنا لهذا النموذج وجدنا معادلة الإنفاق الحكومي غير مقبولة إحصائيا سواء كأن اختبار ستيودنت أو اختبار فيشر عند مستوى معنوية 10%، وكذلك معامل التحديد ضعيف جدا حيث كانت قيمته 0.07، أما معادلة الناتج الداخلي الخام فكانت أفضل من معادلة الإنفاق الحكومي، لكنها بينت علاقة الناتج الداخلي الخام مع نفسه، بالتأخيرات لذا ذهبنا في خطوة أخرى بإعادة تقدير نماذج أشعة الانحدار الذاتي، بالسلاسل الأصلية وفيما يلي يبين الشكل التالي تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR[1].

[1] انظر الملحق رقم (28)

الشكل رقم (11) يبين تقدير نموذج var(1) بالسلاسل الأصلية

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/10/18 Time: 21:59
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GDP	DEPENSE
GDP(-1)	0.974169	38.60549
	(0.08204)	(13.1540)
	[11.8741]	[2.93489]
DEPENSE(-1)	0.000819	0.438816
	(0.00116)	(0.18580)
	[0.70689]	[2.36178]
C	10.56031	-6947.375
	(16.7192)	(2680.63)
	[0.63163]	[-2.59170]
R-squared	0.989887	0.944806
Adj. R-squared	0.989044	0.940206
Sum sq. resids	1818.242	46740575
S.E. equation	8.704027	1395.537
F-statistic	1174.536	205.4145
Log likelihood	-95.14348	-232.2292
Akaike AIC	7.269888	17.42439
Schwarz SC	7.413870	17.56837
Mean dependent	312.8150	8100.061
S.D. dependent	83.15513	5707.080
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.47E+08
Determinant resid covariance		1.16E+08
Log likelihood		-327.3134
Akaike information criterion		24.68988
Schwarz criterion		24.97784

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EViews.

1.المعادلة الأولى (الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع)

حيث تشرح المعادلة الأولى الناتج الداخلي الخام الحقيقي بدلالة قيمه السابقة لسنة واحدة والقيم المؤخرة للأنفاق الحكومي كذلك بنفس فترات التأخير.

أثناء قراءتنا للنتائج تقدير النموذج السابق يمكننا تقييمه وفق التالي:

☜ اقتصادياً :

- العلاقة الطردية التي تربط الناتج الداخلي الخام الحقيقي بقيمه السابقة لفترة واحدة بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي المؤخرة لفترة واحدة، حيث جاءت مرونة (GDP (-1) موجبة 0.97 ما يعني أن زيادة (GDP (-1) بـ 10% ينجم عنه زيادة GDP الحالي بـ (9.7%) وذلك في ظل ثبات باقي المتغيرات، في حين قدرت مرونة الإنفاق الحكومي المؤخرة لفترة واحدة بـ (0.0008)، أي كلما ارتفعت الإنفاق الحكومي حسب فترة التأخير المذكورة بـ 10% يزداد GDP الحالي بـ (0.08%) وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات الأخرى.

☜ إحصائياً:

- معامل جودة التوفيق R^2=0.98 يدل على القوة التفسيرية للنموذج، مما يعني أن المتغيرات المفسرة في المعادلة تساهم بنسبة 98% في شرح تغيرات المتغير التابع، وهذا ما يمنح النموذج دلالة إحصائية كبيرة، أما النسبة الباقية 2% مفسرة من طرف عوامل أخرى مجهولة.

- احصاءة فيشر المحسوبة F=1174 أكبر من القيمة المجدولة مما يدل على المعنوية الكلية للنموذج عند مستوى معنوية 5%.
- عدم معنوية الحد الثابت ومعنوية كل من (GDP) عند التأخير لفترة واحدة، حسب اختبارt- statistic.

2.المعادلة الثانية (معادلة الإنفاق الحكومي)

تشرح المعادلة في الشكل 10 أن متغيرة الإنفاق الحكومي مشروحة بدلالة قيمها للفترة السابقة والقيم المؤخرة لناتج الداخلي الخام الحقيقي بنفس فترة التأخير، وأثناء قراءتنا لنتائج تقدير النموذج السابق يمكننا تقييمه وفق التالي:

☜ اقتصادياً :

- العلاقة الطردية التي تربط الإنفاق الحكومي بقيمه السابقة لسنة الأولى، بالإضافة إلى ارتباطه بالناتج الداخلي الخام للتأخير الأول، حيث جاءت مرونة الناتج الداخلي الخام للتأخير الأول كبيرة نسبيا حيث بلغت (38.6)،و رغم الإشارة السالبة لحد الكفاف إلا أنه لا يؤثر على النمو بسبب أنه متغير ثابت.

☜ إحصائياً:

- معامل التحديد R^2 يشير إلى أنه 94.40% من التغيرات الخاصة بالنفاق الحكومي مشروحة بواسطة الناتج الداخلي الخام و الإنفاق الحكومي ذو التأخير الأول، أما النسبة الباقية 5.60% تشرحها عوامل أخرى.
- إحصاءه فيشر* المحسوبة قدرت بـ F=205.41 وهي أكبر من القيمة المجدولة ، مما يدل على معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية 5%.
- معنوية جميع معلمات النموذج حسب اختبار t- statistic عند مستوى معنوية 5 %.

المطلب السادس: دراسة صلاحية النموذج.

أن كون نموذج VAR غير مستقر يجعل بعض النتائج المتحصل عليها من جراء استخدامه (مثل نتائج تحليل الاستجابة) غير صحيحة، لذلك لابد من التأكد من استيفاء النموذج المقدر (المعادلة الأولى والمعادلة الثانية) لهذه الخاصية.

* تحسب إحصائية فيشر كالتالي: $F_{cal} = \frac{R^2/(K-1)}{1-R^2/(n-k)}$

أولا.اختبار التوزيع الاحتمالي للبواقي: نستخدم اختبار Jarque- Bera كما يظهر في الجدول التالي:

الشكل رقم (12): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج VAR(1)

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 05/14/18 Time: 21:48
Sample: 1990 2017
Included observations: 27

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	0.101945	0.046767	1	0.8288
2	-0.076912	0.026620	1	0.8704
Joint		0.073387	2	0.9640

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	4.462690	2.406896	1	0.1208
2	4.167999	1.534748	1	0.2154
Joint		3.941644	2	0.1393

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	2.453663	2	0.2932
2	1.561368	2	0.4581
Joint	4.015031	4	0.4040

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EViews.

بما أن إحصائية Jarque- Bera تساوي 2.54 في المعادلة الأولى و1.56 في المعادلة الثانية وهي قيمة أقل من $X^2_{0.05}(2) = 5.99$فأننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.كذلك كإجراء بديل بما أن القيمة الاحتمالية لإحصائية J-B التي تساوي 0.2932 في المعادلة الأولى وتساوي 0.4581 في المعادلة الثانية وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05، لذا فأننا لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية، أي أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5 %.

ثانيا.اختبار الارتباط الذاتي للبواقي : نستخدم اختبار Ljung – Box كما يبين الجدول التالي:

الشكل رقم (13): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء في النموذج VAR(1)

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h
Date: 05/14/18 Time: 21:56
Sample: 1990 2017
Included observations: 27

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	1.670384	NA*	1.734629	NA*	NA*
2	3.700374	0.4481	3.927019	0.4160	4
3	5.923574	0.6558	6.428119	0.5994	8
4	8.225769	0.7672	9.130696	0.6917	12
5	10.40831	0.8445	11.80927	0.7570	16
6	13.69463	0.8456	16.03453	0.7145	20
7	22.10492	0.5730	27.38842	0.2867	24
8	25.49098	0.6010	32.20020	0.2664	28
9	28.70905	0.6339	37.02731	0.2480	32
10	29.35130	0.7757	38.04735	0.3763	36

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EViews.

لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات الأقل من 10، حيث توافق إحصائية الاختبار المحسوبة LB آخر قيمة في العمود Q- Stat في الجدول السابق، أي :

$$LB = n(n+2)\sum_{k=1}^{10}\frac{P_k^2}{n-k} = 23\,(23+2)\sum_{k=1}^{10}\frac{P_k^2}{23-k} = 29.35 > X^2_{0.05;10} = 18.307$$

بما أن الإحصائية المحسوبة أكبر من الجدولية، وكذلك من أجل درجة مختلفة لارتباط أخطاء النموذج فأن Prob للإحصائية (Q- Stat) أكبر من القيمة 0.05 مما يفْرض علينا قبول الفرضية H_0 (غياب الارتباط الذاتي لأخطاء النموذج) وهذا يدل على خلو معادلات النموذج من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

ثالثا.اختبار استقرارية النموذج:

للتأكد من استقرارية النموذج نقوم باستخدام اختبار

(L'inverse de racine associées a'la partie, AR) فكانت نتائج استعمال هذا الاختبار على النموذج VAR(1) ممثلة في الشكل الموالي.

الشكل رقم (14): نتائج اختبار استقرارية النموذج VAR(1)

VAR Stability Condition Check

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: GDP DEPENSE
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 05/14/18 Time: 22:06

Root	Modulus
1.027857	1.027857
0.385128	0.385128

Warning: At least one root outside the unit circle.
VAR does not satisfy the stability condition.

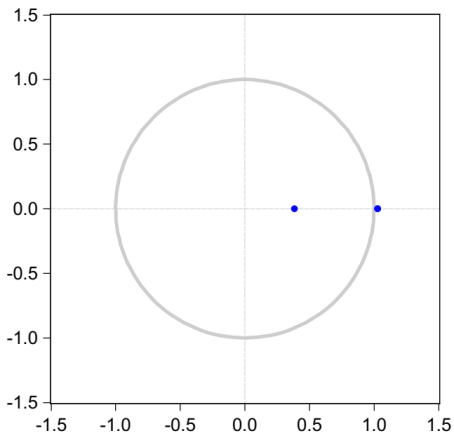

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EViews.

من خلال الشكل رقم (13) أعلاه، يبدو أن كل الجذور العكسية " inverse roots" لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي هي قيمة تقل عن الواحد الصحيح، بحيث نلاحظ أنها تقع كلها في اطار القريب من الواحد الصحيح، وبالتالي فأن النموذج VAR(1) المقدر يحقق شروط الاستقرار.

المطلب السابع: نتائج اختبار جرانجر للسببية (Granger Gausality Test)

قبل القيام باختبار جرنجر للسببية تم إدخال اللوغاريتم النيبيري لنزع اللاتجانس بين المتغيرات، ثم دراسة استقراريتها .وبالاستعانة ببرنامج القياس الاقتصادي EViews تم اختيار درجة التأخير (P) عند تحديد اتجاه علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع، كانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار السببية لج.رنجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/15/18 Time: 21:44
Sample: 1990 2017
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CR does not Granger Cause GDP	26	2.75537	0.0866
GDP does not Granger Cause CR		0.31830	0.7308
DEPENSE does not Granger Cause GDP	26	0.01823	0.9819
GDP does not Granger Cause DEPENSE		2.91823	0.0762
DEPENSE does not Granger Cause CR	26	0.21316	0.8098
CR does not Granger Cause DEPENSE		0.95014	0.4027

نستخلص من الشكل أعلاه أنه لا توجد سببية بين الإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي الخام و كذلك لا توجد سببية بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي، ويمكن أن نقبل بوجود سببية من اتجاه واحد بين الناتج الداخلي الخام نحو الإنفاق الحكومي و هي معنوية عند مستوى 10% ذو التاخير الثاني.*

* لقد تم اختبار سببية جرانجر للسلاسل بعد استقراريتها و لكنها لم تكن معنوية عند5 % و 01 % من التاخير الاول و التاخير الثاني.

خلاصة الفصل :

استهدف هذا الفصل دراسة أهم التطورات التي طرأت على متغيرات الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة للاقتصاد الجزائري، حيث يمكننا القول بان مشكلة الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى هي مشكلة عرض،حيث انه ما دام الجهاز الإنتاجي غير كفء ولا يتمتع بالمرونة الكافية، فان زيادة الإنفاق العام لن تكون في صالح الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى، ولن ينتج عنها إلا زيادة في الواردات، كما أنها تضع الدولة أمام مشكلة كبيرة و هي صعوبة العودة بالإنفاق العام إلى مستوياته السابقة،لأنه بغض النظر عن التطور الايجابي للبنى التحتية و الهياكل القاعدية،فان باقي القطاعات الاقتصادية لم تبني لنفسها قاعدة صلبة تمكنها من الارتكاز عليها حتى ولو لم يكن هناك دعم من طرف الدولة، وهذا ما قد يظهر على انه عودة تتدهور النشاط الإقتصادي في حال خفض الدولة لإنفاقها العام مقارنة بما هو عليه في الوقت الحالي.

ولقد استخلصنا وجود اثر متبادل بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام باستخدام النماذج الخطية، وكذلك باستخدام نموذج اشعة الانحدار الذاتي ذو التأخير الاول.

الخاتمـــــة

خاتمة:

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا ضروريا باعتباره يمثل الحلقة المكملة لنشاط القطاع الخاص، إذ لم يعد الجدل قائما في الوقت الحالي حول مدى جدوى تدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية من عدمه ، بقدر ما هو يدور حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشملها، ويعتبر الإنفاق العام الشكل الرئيسي لتدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي، وهو يبرز كسمة غالبة في اقتصاديات دول العالم بحكم أنه يعنى بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي معا.

وتلعب السياسة المالية من خلال سياسة الإنفاق العام دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي، هذا الأخير يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي ومن ثم فهو يشير على العموم إلى جملة من المؤشرات التي تنعكس من خلاله، وتبرز أهمية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال كونه مكونا هاما للطلب الكلي على أساس "الطلب يخلق العرض".

وبعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة نتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع ومنها ماهو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص برامج الإنفاق العام في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1990-2017،كما تم اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، كما نشير إلى جملة من الاقتراحات والتوصيات والتي تأتي بناء على النتائج النقائص والاختلالات ، في الأخير نأتي إلى إبراز الآفاق المكملة لموضوع هذه الدراسة.

نتائج الدراسة :

أ-النتائج النظرية:

تم التوصل في إطار الجانب النظري لهذه الدراسة إلى جملة من النتائج و الاستنتاجات جاءت كمايلي:

_ تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

_ لا يوجد هناك حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب اختلاف ظروف وخصائص كل دولة سواء من ناحية نظامها الاقتصادي، أو من ناحية الوضع الاقتصادي السائد، حيث يمكن القول أن حدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تمليها نتائج هدنا التدخل من ايجابيات و سلبيات، دون الجزم المطلق بحد معين يتوقف عليه تدخل الدولة في الاقتصاد.

_ تتجلى أهمية الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص، أو بين السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية، وذلك يعتبر جد ضروري بناء على عدم فعالية آلية السوق في عملية تخصيص الموارد بشكل أكفأ، كما يبرز أيضا أهميته من الناحية الاقتصادية في كونه عاملا مهما في دعم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة أما من الناحية الاجتماعية فإن الإنفاق العام في شكل تحويلات حكومية

وإعانات اجتماعية يعتبر أداة هامة في إعادة توزيع الدخول، ومن ثم فهو يجنب من توسع الهوة بين الطبقات الاجتماعية والمحافظة بالخصوص على تواجد الطبقة المتوسطة بشكل رئيسي انطلاقا من كونها المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.

_ يبقى الناتج الداخلي الخام مؤشرا غير كاف للتعبير عن حجم النشاط الاقتصادي السائد خاصة في الدول النامية ، أين تغيب فيها الإحصائيات و البيانات الدقيقة، وكنا بالأساس إلى ضعف أجهزتها الرقابية في الحد من تنامي نشاط السوق الموازي التي يشكل نسبة جد هامة من اقتصاديات هذه الدول.

– يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا طرديا بالتلوث البيئي، وهذا ما يشكل عقبة أمام واضعي السياسات الاقتصادية، حيث أن العمل على تحسين النشاط الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي يقابل بزيادة في التلوث البيئي، وهو ما يعتبر مساسا برفاهية الأفراد التي تقاس زيادة على المؤشر البيئي، بمؤشرات أخرى غالبا ما تسير في اتجاه عكس معدلات النمو الاقتصادي ونجد منها على الخصوص مؤشر إعادة توزيع الدخول، حيث أن التأثير السلبي للنمو الاقتصادي على توزيع الدخول بين أفراد المجتمع قد يؤدي على المدى المتوسط والطويل إلى بروز أزمة اقتصادية، بحكم أن في ذلك تلاشي للطبقة المتوسطة التي تعتبر ركيزة أي اقتصاد.

_ يعتبر الإنفاق العام على الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية وهياكل قاعدية الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي بشكل ايجابي سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث أنها تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي كونها تؤدي إلى زيادة حجم التشغيل وتوليد دخول جديدة في الاقتصاد المحلي تساهم في زيادة الطلب الكلي ورفع حجم الناتج المحلي، كما أنها تؤثر بشكل غير مباشر كونها تساهم في تحسين إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيلها لحركة السلع والخدمات و عوامل الإنتاج، شرط أن تكون تلك الاستثمارات العامة لحاجة لاقتصاد لها وليس من أجل الإنفاق فيها وفقط لأن ذلك سوف يعتبر تبذيرا للأموال ويحد من تأثيرها غير المباشر على النمو الاقتصادي.

ولقد استخلصنا وجود اثر متبادل بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام باستخدام النماذج الخطية، وكذلك باستخدام نموذج اشعة الانحدار الذاتي ذو التأخير الاول.

ب–النتائج التطبيقية:

تم التوصل إلى جملة من النتائج و استخلاص العديد من الاستنتاجات كما يلي:

_ غياب استراتيجيات قطاعية واضحة وفق أولويات قطاعية حسب ما يمليه الواقع الاقتصادي.

_ غياب الرشادة في الإنفاق العام، حيث نجد في الغالب أن عددا من البرامج و المشاريع تجاوزت تكاليفها ما قد خصص لها في ميزانياتها الأولية، وهذا بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع.

_ عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وانخفاض مرونته لتغيرات الطلب الكلي المتزايد.

_ امتصاص الواردات للطلب المتزايد المتولد عن السياسة التوسعية للإنفاق العام وهو الأمر الذي ساهم في استقرار معدلات التضخم مقارنة بالطلب المتزايد.

– مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة ضعف جانب العرض أكبر مما هي مشكلة ضعف جانب الطلب حيث أن تطبيق سياسة الإنفاق العام التوسعية من خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو كان لها تأ ثيرا متواضعا على النمو الاقتصادي قياسا بقيمة كلا البرنامجين، وذلك راجع لعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وضعف مرونته، حيت أن التوسع في الإنفاق العام هدفه زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الإنتاجي وليس خلق جهاز إنتاجي.

_ التأثير الإيجابي لكلا من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو على كل من قطاع البناء والأش غال العمومية وقطاع الخدمات، وذلك راجع إلى المخصصات الكبيرة التي أولاها كلا البرنامجين لقطاع البناء والأش غال العمومية فيما يخص إنشاء وتطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية، وهو ما انعكس بالإيجاب على قطاع الخدمات من ناحية النقل، الاتصالات والتجارة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

نعم أن زيادة نشاط الدولة في الاقتصاد يعتبر من أكثر العوامل المفسرة لظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة، من خلال زيادة الدخل والتوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (وبالأخص في حالة الكساد) والمنافسة الاقتصادية بين الاقتصاديات القومية، فزيادة الدخل القومي تخدم الدولة في العصر الحديث حيث تمكنها من الزيادة في حجم التكاليف أو الأعباء العامة، بغض النظر عن حجم أنواع الضرائب المقررة، حيث هذه الموارد المتاحة تمكن الدولة من مضاعفة أنفاقها في مختلف الأوجه.

الفرضية الثانية:

إن الع لاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ليست ع لاقة وحيدة الاتجاه أي من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي، وإنما هي علاقة ثنائية تبادلية حيث أن الإنفاق العام من المنظور الكينزي يمثل إضافة هامة إلى الطلب الكلي وبالتالي يهاهم بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي،كما أن النمو الاقتصادي ومن خلال قانون "غرانجر" يؤثر ايجابا على تطور الإنفاق العام، إذ أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي يقابلها زيادة في الطلب الكلي تتطلب ندخل الدولة لتلبية جزء من تلك الزيادة برفع حجم إنفاقها العام، لأن عدم رفع الدولة لإنفاقها العام يؤدي إلى نقص الطلب الكلي مما قد يتسبب في أزمة انكماش اقتصادي.

الفرضية الثالثة:

نستخلص أن المتغيرات ليست متكاملة من نفس الدرجة، وهذا ما يبين عدم وجود احتمالية تكامل متزامن أو مشترك بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة، لذا تم اختيار نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR

الفرضية الرابعة:

حسب النظرية الاقتصادية أن النمو الاقتصادي لا يؤثر على الإنفاق الحكومي لنفس السنة، بسبب أن النمو

الاقتصادي متعلق بإيرادات تلك السنة، لذا قمنا بتقدير أثر النمو الاقتصادي للسنة السابقة على الإنفاق الحكومي للسنة الحالية.

الفرضية الخامسة:

لا توجد سببية بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام وكذلك لا توجد سببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، ويمكن أن نقبل بوجود سببية من اتجاه واحد بين الناتج الداخلي الخام نحو الإنفاق الحكومي وهي معنوية عند مستوى 10% .

التوصيات و الاقتراحات:

بعد النقائص والاختلالات المسجلة من خلال برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2017،نقترح في هذا الإطار جملة من التوصيات والاقتراحات في سبيل تفعيل أذر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي كما يلي:

_ ترشيد الإنفاق العام: وذلك يكون بالاستناد إلى تحليل التكاليف و الإيرادات في انجاز المشروعات، والتنسيق بين مختلف الهيئات و المصالح المكلفة بالإقرار و التنفيذ، وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات وتفعيل دور أجهزة الرقابة التشنية والمالية لها.

_ وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع.

_ الاعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على انتقاء المشاريع و الخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الاتفاقية ذات القيمة الإجمالية المترفعة، لأنها تضع الدولة أمام مشكلة صعوبة العودة بالإنفاق العام إلى مستوياته السابقة بعد انتهاء تنفين تلك المشاريع خاصة إذا لم تتحقق الأهداف المرجوة.

_ تسريع وتيرة إصلاحات النظام الضريبي وقوانين الاستثمار وتحديث إدارة الميزانية قصد التكيف مع التطورات الاقتصادية الدولية.

_ تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المحلي في قطاعات الاقتصاد الحقيقي قصد تدعيم الجهاز الإنتاجي بالخبرات الإنتاجية والاستفادة من تكنولوجياتها المتطورة.

_ دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفتح مجالات توسعها، بحكم أنها تمتل النواة الرئيسية للجهاز الإنتاجي المحلي، قصد تمكينها من الاستعادة من الظروف الايجابية في السوق المحلية سواء من حيث تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية و المواد الغذائية أو من حيث تزايد الطلب على المواد والتجهيزات الصناعية، بدل التوجه إلى الاستيراد لتلبية ذلك الطلب المتزايد.

آفاق الدراسة:

يمكننا أن نقول بأن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث، وفي هذا الصدد يمكننا إدراج بعض المتغيرات الصماء بطريقة تسمح بدراسة بعض المتغيرات النوعية لنمو الاقتصاد الجزائري (تغير الإيديولوجيات، السياسات)حتى يمكن بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي في حالة عدم التوازن.

وفي الأخير يجب الإشارة إلى أن هذه الدراسة وإن أتت ببعض الجديد إلا أنها لا تعدو أن تكون مجرد محاولة قد تكون صائبة تحتاج إلى الإضافة والتأصيل، وقد تكون خاطئة تحتاج إلى الجراحة والتعديل. ويمكن اعتبار المذكرة – بما تحمله من السلب– رحلة تحضيرية لدراسات مستقبلية تعمق أكثر جوانب أخرى لم يتم التطرق لها بإسهاب.

ونتمم القول أن لتحقيق النمو الاقتصادي غير مستحيل إذا توافر:

- وجود نظام معلوماتي اقتصادي وطني متناسق، في اصدار المعلومة.
- نقترح دراسة علاقة النمو الاقتصادي للمتغيرات السياسية المالية باستخدام نماذج ARDL.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

❶ الكتب

1. أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة** ، دار هومه للنشر، بوزريعة، الجزائر ، 2005
2. تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004
3. تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، 2011
4. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
5. خالد محمد السواعي، **Eviews والقياس الاقتصادي** ، دار الكتاب الثقافي، الطبعة الأولى ، عمأن الأردن، 2012.
6. سوزي عدلي ناشد ، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت لبنان، 2009.
7. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،
8. عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي** ، تحليل كلي، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2002.
9. عبد الله بن جمعان الغامدي ، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة**، السعودية،2007.
10. عمر صخري ، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1991.
11. فتحي أحمد ذياب عواد ، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
12. فريديريك شرر، **نظرة جيدة إلى النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي** ، الطبعة الأولى الرياض، مكتبة العبيكان، 2002.
13. محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
14. محمد الفاتح عبد الوهاب، **النمو الاقتصادي من اجل التنمية الاقتصادية و علاج مشاكل البطالة و الفقر**،الحوار المتمدن، 2008.

15. محمد صالح تركي القريشي ،**علم اقتصاد التنمية** ،دار إثراء للنشر ،عمان ،الطبعة الأولى، 2010.

16. محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر، عمان، 2007.

17. محمد ناجي حسن خليفة ، **النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم**، دار القاهرة، مصر، 2001.

18. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن،2007.

❷ **الرسائل والأطروحات**

19. بقبق ليلى اسمهان، **آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية دراسة قياسية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014 – 2015

20. بوبكر زهور، **علاقة النمو الاقتصادي بمتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر – دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970–2010)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012–2013

21. بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم .دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1988–2008**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010–2011.

22. بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008 – 2009.

23. بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية_دراسة مقارنة: تونس_الجزائر_المغرب** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010_2011

24. جنيدي مراد، **دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي VAR 1970 – 2004**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005 – 2006.

25. عبد الحفيظ خزان، **تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة سوق عمان للأوراق المالية من 2002 إلى 2013**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013 -2014.

26. عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة تحليلية وقياسية 1972 – 2008**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010 – 2011،

27. شادي جمال الغرباوي، **أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين ، 2015.

28. طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970 – 2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013- 2014.

29. زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013 – 2014

30. دواسي مسعود، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990– 2004**، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2005.

31. كامل رشيد علي التل، **أثر التعليم على النمو الاقتصادي حالة الأردن** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 1991

32. حمزة مرداسي، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي حالة الجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009 _ 2010

33. محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية** ، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد ،جامعة الإسكندرية، 2000.

34. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008 . 2009.

❸ **المجلات والدوريات.**

35. ادريوشد حماني وعبد القادر صور، **النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر** ، بعض الأدلة التجريبية لقانون فاجنر باستعمال مقاربة منهج الحدودARD، مجلة الاقتصاد والمناجمنت منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، العدد 11

36. الحاقبني مفرج، **اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، العدد 1، 2004 .

37. داغر علي، **الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الإقتصادي في ليبيا**، منهج السببية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 15،2006.

38. علي سيف علي المزروعي، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال 1990–2009**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 1، 2012.

39. نور الهدى دحماني، **دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر** ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 37، ديسمبر 2012.

40. محمد عبد الواحد جياس، **عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه ودور البنك المركزي العراقي في السيطرة عليه**، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة 2003 – 2014، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 93، 2016

❹ **التقارير والقوأنين والمراسيم والقرارات**

41. بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي لسنة 2013، نوفمبر 2014.

42. بنك الجزائر، **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني، 2009.

43. بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي لسنة 2012، نوفمبر 2013.

44. القانون 90-21 المؤرخ في 15 اوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية .

❺ المؤتمرات والملتقيات والندوات

45. أفاق الاقتصاد العالمي ، إصدارات صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2014.

46. أفاق الاقتصاد العالمي ، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية ، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2013.

47. منير الحمش، تداعيات السياسة المالية الانكماشية على مستوى الفقر: حالة سوريا، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثامن للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، نوفمبر، الرباط2008.

❻ المواقع الإلكترونية

48. http://ar.knoema.com/atlas

49. http://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp

50. http://ar.actualitix.com/country/dza/ar-statistics-presentation-algeria.php

51. http://www.fxnewstoday.ae/forex/usd-dzd-converter

52. http://www.albankaldawli.org البنك الدولي

53. http://www.ons.dz/ الديوان الوطني للإحصاء

54. www.amf.org صندوق النقد العربي

55. http://www.imf.org صندوق النقد الدولي

56. http://perspective.usherbrooke.ca

57. http://www.bank-of-algeria.dz/ بنك الجزائر

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

❶ Livres

58. Bourbonnais Regis, **Econométrie,** Dunod , Paris, 6^{eme} édition, 2005.

59. Bourbonnais Regis, **Econométrie,Manuel et Exercice corriges** ,Dunod, Paris, 9^{eme} édition, 2015.

60. Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindauer, **économie du développement**, 3^{e} édition ,édition de Boeck ,Belgique ,2008.

61. Gaurav Akrani , **The Peacock-Wiseman Hypothesis**, wagner law of increasing state activity-public expenditure, 2011.

62. Gregory N, mankiw, **Macroéconomie** , 3 ème édition , Boeck , Belgique ,2003,

63. Gregory N Mankiw ,Mark P .Taylor, **principes de l'économie** ,traduction de d'Élise Tosi, édition de Boeck, Belgique, 2010

64. Hamilton.D.J**, Time series analysis**, United Kingdomi, Prinction university.press,1994.

65. Jean Claude PRAGER, **la politique économique aujourd'hui** ,Ellipses édition ,2002.

66. Lardic.S,Mignon.V, **Econométrie des series temprelles macroeconomique**, Economica, Paris,2002.

67. Stanley Fischer et autre , **macroéconomie**,2éme édition, édition Duand ,paris, 2002

❹ **Reports**

68. ARC Labonte, Gail E. Makinen, Monetary Policy and the Federal Reserve: **Current Policy and Conditions CRS**, report for congress, Updated April 30, 2008.

69. Banque d'Algérie, Rapport annuelle , Période 1997-2002, Annexe: Tableaux Statistiques, (Tableau 16: Balance des paiements+ Tableau 19 : Encours et Structure de la dette extérieure).

70. Office National Des Statistiques, «Rétrospective Statistique 2000-2011», Edition 2005.

❺ **Séminaire**

71. Philippe Deschamps,« **Cours D'économétrie** », Université de Fribourg séminaire d'économétrie, Suisse, 200 4-2005.

❻ **Dictionnaires et encyclopédies**.

72. Cliche, **Politique Budgétaire**, Le Dictionnaire Encyclopédique De L'administration Publique.

ثالثاً: البرامج

73. TSP-EVIEWS.

الملاحـــق

الملحق رقم (01): معطيات الدراسة خلال الفترة 1990-2017

	LDEPENSE	LGDP
1990	6.503750	5.363627
1991	7.386621	5.348991
1992	7.270808	5.369395
1993	7.526881	5.348169
1994	7.703965	5.339128
1995	7.909900	5.376426
1996	8.076781	5.416607
1997	8.219778	5.427546
1998	8.205532	5.477292
1999	6.037881	5.508789
2000	8.433349	5.546083
2001	8.518279	5.575642
2002	8.624050	5.630132
2003	8.643946	5.697093
2004	8.711264	5.741759
2005	8.735260	5.799084
2006	8.958890	5.754498
2007	9.102120	5.849377
2008	9.375278	5.873092
2009	9.366606	5.888967
2010	9.381799	5.924333
2011	9.629626	5.952921
2012	9.783340	5.986357
2013	9.608536	6.013972
2014	9.681075	6.051268
2015	9.698128	6.089525
2016	9.743197	6.096491
2017	9.643927	6.117493

الوحدة 10^6 دج

المصدر:

1. http://ar.knoema.com/atlas
2. http://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp
3. http://ar.actualitix.com/country/dza/ar-statistics-presentation-algeria.php
4. http://www.fxnewstoday.ae/forex/usd-dzd-converter
5. http://www.albankaldawli.org البنك الدولي
6. http://www.ons.dz/ الديوأن الوطني للإحصاء
7. www.amf.org صندوق النقد العربي
8. http://www.imf.org صندوق النقد الدولي
9. http://perspective.usherbrooke.ca
10. http://www.bank-of-algeria.dz/

ملحق رقم (02): تقدير علاقة الناتج الداخلي الخام

ملحق رقم (03): تقدير علاقة لوغريتم الناتج الداخلي الخام

بالإنفاق الحكومي

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 04/30/18 Time: 21:28
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	199.5827	7.172484	27.82615	0.0000
DEPENSE	0.014000	0.000742	18.87694	0.0000

R-squared	0.931998	Mean dependent var	309.2679
Adjusted R-squared	0.929382	S.D. dependent var	83.73144
S.E. of regression	22.25083	Akaike info criterion	9.111385
Sum squared resid	12872.58	Schwarz criterion	9.206542
Log likelihood	-125.5594	Hannan-Quinn criter.	9.140475
F-statistic	356.3389	Durbin-Watson stat	1.153520
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (04): تقدير علاقة الناتج الداخلي الخام بلوغريتم الإنفاق الحكومي

بلوغريتم الإنفاق الحكومي

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 04/30/18 Time: 21:36
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.671442	0.216125	16.98758	0.0000
LDEPENSE	0.236043	0.024997	9.442778	0.0000

R-squared	0.774239	Mean dependent var	5.698716
Adjusted R-squared	0.765556	S.D. dependent var	0.271694
S.E. of regression	0.131553	Akaike info criterion	-1.150067
Sum squared resid	0.449960	Schwarz criterion	-1.054910
Log likelihood	18.10094	Hannan-Quinn criter.	-1.120976
F-statistic	89.16606	Durbin-Watson stat	1.494461
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (05): تقدير علاقة لوغريتم الناتج الداخلي الخام بالإنفاق الحكومي

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 04/30/18 Time: 21:44
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-307.7966	69.34943	-4.438345	0.0001
LDEPENSE	71.84700	8.020998	8.957365	0.0000

R-squared	0.755258	Mean dependent var	309.2679
Adjusted R-squared	0.745845	S.D. dependent var	83.73144
S.E. of regression	42.21219	Akaike info criterion	10.39204
Sum squared resid	46328.59	Schwarz criterion	10.48720
Log likelihood	-143.4886	Hannan-Quinn criter.	10.42113
F-statistic	80.23438	Durbin-Watson stat	1.347373
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (06): تقدير علاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق الحكومي

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 04/30/18 Time: 21:51
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.346735	0.026545	201.4182	0.0000
DEPENSE	4.49E-05	2.74E-06	16.36749	0.0000

R-squared	0.911533	Mean dependent var	5.698716
Adjusted R-squared	0.908130	S.D. dependent var	0.271694
S.E. of regression	0.082351	Akaike info criterion	-2.086914
Sum squared resid	0.176322	Schwarz criterion	-1.991756
Log likelihood	31.21679	Hannan-Quinn criter.	-2.057823
F-statistic	267.8947	Durbin-Watson stat	0.873280
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (07): تقدير علاقة الناتج الداخلي الخام بالإنفاق الحكومي مع إدخال التأخير الأول

Dependent Variable: CR
Method: Least Squares
Date: 05/08/18 Time: 21:45
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.277243	0.690246	3.299179	0.0028
DEPENSE	3.70E-05	7.14E-05	0.518438	0.6085

R-squared	0.010232	Mean dependent var	2.567143
Adjusted R-squared	-0.027836	S.D. dependent var	2.112118
S.E. of regression	2.141313	Akaike info criterion	4.429465
Sum squared resid	119.2158	Schwarz criterion	4.524622
Log likelihood	-60.01251	Hannan-Quinn criter.	4.458555
F-statistic	0.268778	Durbin-Watson stat	1.039757
Prob(F-statistic)	0.608537		

Dependent Variable: GDP
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 05/08/18 Time: 23:16
Sample: 1990 2017
Included observations: 28
Convergence achieved after 18 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	316.2044	97.30510	3.249617	0.0034
DEPENSE	0.001894	0.001664	1.138109	0.2663
AR(1)	0.992946	0.042991	23.09678	0.0000
SIGMASQ	145.2798	47.16125	3.080490	0.0051

R-squared	0.978511	Mean dependent var	309.2679
Adjusted R-squared	0.975825	S.D. dependent var	83.73144
S.E. of regression	13.01895	Akaike info criterion	8.254556
Sum squared resid	4067.834	Schwarz criterion	8.444871
Log likelihood	-111.5638	Hannan-Quinn criter.	8.312738
F-statistic	364.2782	Durbin-Watson stat	1.330878
Prob(F-statistic)	0.000000		
Inverted AR Roots	.99		

ملحق رقم (08): تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالناتج الداخلي الخام

Dependent Variable: DEPENSE
Method: Least Squares
Date: 05/08/18 Time: 22:43
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-12753.62	1128.542	-11.30096	0.0000
GDP	66.57086	3.526571	18.87694	0.0000

R-squared	0.931998	Mean dependent var	7834.617
Adjusted R-squared	0.929382	S.D. dependent var	5773.848
S.E. of regression	1534.345	Akaike info criterion	17.57834
Sum squared resid	61209572	Schwarz criterion	17.67350
Log likelihood	-244.0968	Hannan-Quinn criter.	17.60743
F-statistic	356.3389	Durbin-Watson stat	1.212257
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (09): تقدير علاقة لوغريتم الإنفاق الحكومي بلوغريتم الناتج الداخلي الخام

Dependent Variable: LDEPENSE
Method: Least Squares
Date: 05/08/18 Time: 22:51
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10.10366	1.981697	-5.098488	0.0000
LGDP	3.280081	0.347364	9.442778	0.0000

R-squared	0.774239	Mean dependent var	8.588592
Adjusted R-squared	0.765556	S.D. dependent var	1.012809
S.E. of regression	0.490396	Akaike info criterion	1.481543
Sum squared resid	6.252703	Schwarz criterion	1.576701
Log likelihood	-18.74161	Hannan-Quinn criter.	1.510634
F-statistic	89.16606	Durbin-Watson stat	1.896630
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (10): تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بلوغريتم الناتج الداخلي الخام

Dependent Variable: DEPENSE
Method: Least Squares
Date: 05/08/18 Time: 22:54
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-107789.4	7071.985	-15.24174	0.0000
LGDP	20289.48	1239.621	16.36749	0.0000

R-squared	0.911533	Mean dependent var	7834.617
Adjusted R-squared	0.908130	S.D. dependent var	5773.848
S.E. of regression	1750.054	Akaike info criterion	17.84143
Sum squared resid	79629872	Schwarz criterion	17.93659
Log likelihood	-247.7800	Hannan-Quinn criter.	17.87052
F-statistic	267.8947	Durbin-Watson stat	0.932923
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (11): تقدير علاقة لوغريتم الإنفاق الحكومي بالناتج الداخلي الخام

Dependent Variable: LDEPENSE
Method: Least Squares
Date: 05/08/18 Time: 23:01
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.337557	0.375553	14.21251	0.0000
GDP	0.010512	0.001174	8.957365	0.0000

R-squared	0.755258	Mean dependent var	8.588592
Adjusted R-squared	0.745845	S.D. dependent var	1.012809
S.E. of regression	0.510595	Akaike info criterion	1.562271
Sum squared resid	6.778400	Schwarz criterion	1.657428
Log likelihood	-19.87179	Hannan-Quinn criter.	1.591361
F-statistic	80.23438	Durbin-Watson stat	1.748637
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (12): تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالناتج الداخلي الخام مع إدخال التأخير الأول

Dependent Variable: DEPENSE
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 05/08/18 Time: 23:14
Sample: 1990 2017
Included observations: 28
Convergence achieved after 6 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-12403.23	2402.981	-5.161602	0.0000
GDP	65.25133	7.009157	9.309441	0.0000
AR(1)	0.380059	0.173752	2.187365	0.0387
SIGMASQ	1880606.	576556.2	3.261792	0.0033

R-squared	0.941499	Mean dependent var	7834.617
Adjusted R-squared	0.934187	S.D. dependent var	5773.848
S.E. of regression	1481.229	Akaike info criterion	17.57627
Sum squared resid	52656975	Schwarz criterion	17.76658
Log likelihood	-242.0677	Hannan-Quinn criter.	17.63445
F-statistic	128.7504	Durbin-Watson stat	1.932426
Prob(F-statistic)	0.000000		
Inverted AR Roots	.38		

ملحق رقم (13): اختبار ADF لسلسلة الإنفاق الحكومي حسب النموذج الرابع

Null Hypothesis: DEPENSE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.401049	0.9557
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEPENSE)
Method: Least Squares
Date: 05/10/18 Time: 20:35
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEPENSE(-1)	0.052856	0.037726	1.401049	0.1740
D(DEPENSE(-1))	-0.244289	0.220003	-1.110387	0.2778

R-squared	-0.018001	Mean dependent var	531.2912
Adjusted R-squared	-0.060418	S.D. dependent var	1604.372
S.E. of regression	1652.127	Akaike info criterion	17.73132
Sum squared resid	65508600	Schwarz criterion	17.82810
Log likelihood	-228.5071	Hannan-Quinn criter.	17.75919
Durbin-Watson stat	1.998529		

ملحق رقم (14): اختبار ADF لسلسلة الإنفاق الحكومي حسب النموذج الخامس

Null Hypothesis: DEPENSE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.271914	0.9165
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEPENSE)
Method: Least Squares
Date: 05/10/18 Time: 20:37
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEPENSE(-1)	-0.016042	0.058998	-0.271914	0.7881
D(DEPENSE(-1))	-0.258906	0.214789	-1.205397	0.2403
C	819.7282	548.7161	1.493902	0.1488

R-squared	0.072041	Mean dependent var	531.2912
Adjusted R-squared	-0.008651	S.D. dependent var	1604.372
S.E. of regression	1611.297	Akaike info criterion	17.71563
Sum squared resid	59714375	Schwarz criterion	17.86080
Log likelihood	-227.3032	Hannan-Quinn criter.	17.75744
F-statistic	0.892790	Durbin-Watson stat	2.034598
Prob(F-statistic)	0.423234		

ملحق رقم (15): اختبار ADF لسلسلة الإنفاق الحكومي حسب النموذج السادس

Null Hypothesis: DEPENSE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.208512	0.4656
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEPENSE)
Method: Least Squares
Date: 05/10/18 Time: 20:38
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEPENSE(-1)	-0.410280	0.185772	-2.208512	0.0379
D(DEPENSE(-1))	-0.090233	0.212551	-0.424525	0.6753
C	-505.1559	783.1698	-0.645015	0.5256
@TREND("1990")	296.6151	133.6146	2.219930	0.0370

R-squared	0.241866	Mean dependent var	531.2912
Adjusted R-squared	0.138484	S.D. dependent var	1604.372
S.E. of regression	1489.144	Akaike info criterion	17.59043
Sum squared resid	48786095	Schwarz criterion	17.78398
Log likelihood	-224.6756	Hannan-Quinn criter.	17.64617
F-statistic	2.339540	Durbin-Watson stat	1.963242
Prob(F-statistic)	0.101189		

ملحق رقم (16): اختبار ADF لسلسلة الإنفاق الحكومي حسب النموذج الرابع بالفروقات الأولى

Null Hypothesis: D(DEPENSE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.621541	0.0008
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEPENSE,2)
Method: Least Squares
Date: 05/10/18 Time: 20:41
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEPENSE(-1))	-1.133347	0.312946	-3.621541	0.0014
D(DEPENSE(-1),2)	0.023746	0.211495	0.112277	0.9116

R-squared	0.544599	Mean dependent var	-57.34334
Adjusted R-squared	0.524799	S.D. dependent var	2545.551
S.E. of regression	1754.772	Akaike info criterion	17.85468
Sum squared resid	70822138	Schwarz criterion	17.95219
Log likelihood	-221.1835	Hannan-Quinn criter.	17.88173
Durbin-Watson stat	1.957224		

ملحق رقم (17): اختبار ADF لسلسلة الإنفاق الحكومي حسب النموذج الخامس بالفروقات الأولى

Null Hypothesis: D(DEPENSE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.656365	0.0011
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEPENSE,2)
Method: Least Squares
Date: 05/10/18 Time: 20:42
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEPENSE(-1))	-1.590390	0.341552	-4.656365	0.0001
D(DEPENSE(-1),2)	0.252963	0.214346	1.180165	0.2505
C	925.8243	383.0360	2.417069	0.0244

R-squared	0.640157	Mean dependent var	-57.34334
Adjusted R-squared	0.607444	S.D. dependent var	2545.551
S.E. of regression	1594.897	Akaike info criterion	17.69917
Sum squared resid	55961307	Schwarz criterion	17.84544
Log likelihood	-218.2397	Hannan-Quinn criter.	17.73974
F-statistic	19.56889	Durbin-Watson stat	1.972434
Prob(F-statistic)	0.000013		

ملحق رقم (18): اختبار ADF لسلسلة الإنفاق الحكومي حسب النموذج السادس بالفروقات الأولى

Null Hypothesis: D(DEPENSE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.550387	0.0068
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEPENSE,2)
Method: Least Squares
Date: 05/10/18 Time: 20:43
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEPENSE(-1))	-1.622508	0.356565	-4.550387	0.0002
D(DEPENSE(-1),2)	0.268288	0.221554	1.210934	0.2394
C	656.8230	753.9179	0.871213	0.3935
@TREND("1990")	19.26246	46.18265	0.417093	0.6808

R-squared	0.643114	Mean dependent var	-57.34334
Adjusted R-squared	0.592130	S.D. dependent var	2545.551
S.E. of regression	1625.709	Akaike info criterion	17.77092
Sum squared resid	55501526	Schwarz criterion	17.96594
Log likelihood	-218.1365	Hannan-Quinn criter.	17.82501
F-statistic	12.61408	Durbin-Watson stat	1.962775
Prob(F-statistic)	0.000062		

ملحق رقم (19): اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام حسب النموذج الرابع

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.142999	0.9991
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/10/18 Time: 20:46
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.039129	0.012450	3.142999	0.0047
D(GDP(-1))	-0.314815	0.224417	-1.402817	0.1746
D(GDP(-2))	0.024677	0.223499	0.110414	0.9131

R-squared	0.132820	Mean dependent var	9.559720
Adjusted R-squared	0.053985	S.D. dependent var	8.739479
S.E. of regression	8.500306	Akaike info criterion	7.230248
Sum squared resid	1589.614	Schwarz criterion	7.376513
Log likelihood	-87.37810	Hannan-Quinn criter.	7.270816
Durbin-Watson stat	1.962327		

ملحق رقم (20): اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام حسب النموذج الخامس

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.156443	0.9968
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/10/18 Time: 20:55
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.032836	0.028394	1.156443	0.2605
D(GDP(-1))	-0.305452	0.232451	-1.314050	0.2030
D(GDP(-2))	0.038510	0.235140	0.163773	0.8715
C	1.845781	7.445149	0.247917	0.8066

R-squared	0.135350	Mean dependent var	9.559720
Adjusted R-squared	0.011829	S.D. dependent var	8.739479
S.E. of regression	8.687636	Akaike info criterion	7.307325
Sum squared resid	1584.976	Schwarz criterion	7.502346
Log likelihood	-87.34157	Hannan-Quinn criter.	7.361416
F-statistic	1.095763	Durbin-Watson stat	1.977944
Prob(F-statistic)	0.372829		

ملحق رقم (21): اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام حسب النموذج السادس

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.201952	0.0145
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/10/18 Time: 20:57
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.522875	0.124436	-4.201952	0.0004
D(GDP(-1))	-0.333276	0.167503	-1.989672	0.0605
D(GDP(-2))	-0.193344	0.176901	-1.092951	0.2874
C	84.97022	19.12720	4.442376	0.0003
@TREND("1990")	6.148451	1.358064	4.527364	0.0002

R-squared	0.572981	Mean dependent var	9.559720
Adjusted R-squared	0.487577	S.D. dependent var	8.739479
S.E. of regression	6.256043	Akaike info criterion	6.681829
Sum squared resid	782.7614	Schwarz criterion	6.925604
Log likelihood	-78.52286	Hannan-Quinn criter.	6.749442
F-statistic	6.709084	Durbin-Watson stat	2.194953
Prob(F-statistic)	0.001357		

ملحق رقم (22): اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام حسب النموذج الرابع بالفروقات الأولى

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.299159	0.1738
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/10/18 Time: 20:59
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.240380	0.185027	-1.299159	0.2068
D(GDP(-1),2)	-0.547626	0.175681	-3.117166	0.0048

R-squared	0.485130	Mean dependent var	0.203720
Adjusted R-squared	0.462745	S.D. dependent var	13.65302
S.E. of regression	10.00735	Akaike info criterion	7.521136
Sum squared resid	2303.383	Schwarz criterion	7.618646
Log likelihood	-92.01419	Hannan-Quinn criter.	7.548181
Durbin-Watson stat	2.437256		

ملحق رقم (23): اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام حسب النموذج الخامس بالفروقات الأولى

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.196695	0.0322
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/10/18 Time: 21:00
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.993315	0.310732	-3.196695	0.0042
D(GDP(-1),2)	-0.184315	0.199996	-0.921596	0.3667
C	9.542786	3.361811	2.838585	0.0096

R-squared	0.623152	Mean dependent var	0.203720
Adjusted R-squared	0.588893	S.D. dependent var	13.65302
S.E. of regression	8.753993	Akaike info criterion	7.289064
Sum squared resid	1685.913	Schwarz criterion	7.435329
Log likelihood	-88.11330	Hannan-Quinn criter.	7.329631
F-statistic	18.18949	Durbin-Watson stat	2.104888
Prob(F-statistic)	0.000022		

ملحق رقم (24): اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام حسب النموذج السادس بالفروقات الأولى

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.694759	0.0417
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/10/18 Time: 21:03
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.406525	0.380681	-3.694759	0.0013
D(GDP(-1),2)	0.043767	0.232041	0.188617	0.8522
C	5.559925	3.949539	1.407740	0.1738
@TREND("1990")	0.519494	0.298817	1.738502	0.0968

R-squared	0.670565	Mean dependent var	0.203720
Adjusted R-squared	0.623503	S.D. dependent var	13.65302
S.E. of regression	8.377404	Akaike info criterion	7.234600
Sum squared resid	1473.799	Schwarz criterion	7.429620
Log likelihood	-86.43250	Hannan-Quinn criter.	7.288690
F-statistic	14.24852	Durbin-Watson stat	1.918147
Prob(F-statistic)	0.000027		

ملحق رقم (25): اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام حسب النموذج الرابع بالفروقات الثانية

Null Hypothesis: D(GDP,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.161338	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,3)
Method: Least Squares
Date: 05/10/18 Time: 21:06
Sample (adjusted): 1994 2017
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1),2)	-2.462808	0.343903	-7.161338	0.0000
D(GDP(-1),3)	0.483748	0.189737	2.549566	0.0183

R-squared	0.870850	Mean dependent var	0.633042
Adjusted R-squared	0.864980	S.D. dependent var	25.26938
S.E. of regression	9.285251	Akaike info criterion	7.374387
Sum squared resid	1896.749	Schwarz criterion	7.472558
Log likelihood	-86.49264	Hannan-Quinn criter.	7.400432
Durbin-Watson stat	2.258935		

ملحق رقم (26): اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام حسب النموذج الخامس بالفروقات الثانية

Null Hypothesis: D(GDP,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.051641	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,3)
Method: Least Squares
Date: 05/10/18 Time: 21:07
Sample (adjusted): 1994 2017
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1),2)	-2.474690	0.350938	-7.051641	0.0000
D(GDP(-1),3)	0.491078	0.193738	2.534750	0.0193
C	0.931817	1.935326	0.481478	0.6352

R-squared	0.872261	Mean dependent var	0.633042
Adjusted R-squared	0.860095	S.D. dependent var	25.26938
S.E. of regression	9.451731	Akaike info criterion	7.446741
Sum squared resid	1876.040	Schwarz criterion	7.593998
Log likelihood	-86.36090	Hannan-Quinn criter.	7.485809
F-statistic	71.69859	Durbin-Watson stat	2.279191
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (27): اختبار ADF لسلسلة الناتج الداخلي الخام حسب النموذج السادس بالفروقات الثانية

Null Hypothesis: D(GDP,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.159675	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,3)
Method: Least Squares
Date: 05/10/18 Time: 21:30
Sample (adjusted): 1994 2017
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1),2)	-2.516591	0.351495	-7.159675	0.0000
D(GDP(-1),3)	0.510526	0.193705	2.635585	0.0159
C	5.661959	4.749727	1.192060	0.2472
@TREND("1990")	-0.304218	0.279214	-1.089550	0.2889

R-squared	0.879418	Mean dependent var	0.633042
Adjusted R-squared	0.861331	S.D. dependent var	25.26938
S.E. of regression	9.409901	Akaike info criterion	7.472414
Sum squared resid	1770.925	Schwarz criterion	7.668756
Log likelihood	-85.66896	Hannan-Quinn criter.	7.524503
F-statistic	48.62068	Durbin-Watson stat	2.379100
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (28): تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي ذو التاخير الأول VAR(1) للسلاسل بعد استقرارها

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/13/18 Time: 21:57
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	D(DEPENSE)	(GDP)
D(DEPENSE(-1))	-0.279258	0.000187
	(0.20992)	(0.00114)
	[-1.33029]	[0.16446]
(GDP(-1))	1.093128	1.024303
	(4.06510)	(0.02207)
	[0.26891]	[46.4144]
C	371.0971	1.770214
	(1281.17)	(6.95524)
	[0.28965]	[0.25451]
R-squared	0.071976	0.989579
Adj. R-squared	-0.008722	0.988673
Sum sq. resids	59718586	1760.026
S.E. equation	1611.354	8.747736
F-statistic	0.891916	1092.033
Log likelihood	-227.3041	-91.68724
Akaike AIC	17.71570	7.283634
Schwarz SC	17.86087	7.428799
Mean dependent	531.2912	316.7542
S.D. dependent	1604.372	82.19272
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.99E+08
Determinant resid covariance		1.55E+08
Log likelihood		-318.9913
Akaike information criterion		24.99933
Schwarz criterion		25.28966